جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:

- بن غربي عائشة حنان

السنة الجامعية :2017/2016

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة ;

- بن غربي عائشة حنان

إشراف الأستاذ ;

- ميهوبي حبيب

السنة الجامعية :2017/2016

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي

(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

بن غربي عائشة حنان ميهوبي حبيب

أعضاء لجنة المناقشة

أ .....رئيسا.

أ. ميهوبي حبيب.....مشرفا.

أ..... مقررا و مناقشا .

السنة الجامعية :2017/2016

إهـــــداء

- الى من هدانا الله به إلى لسبيل الرشاد وأخرجنا به من دياجير الجهل و الكفر ...وأرشدنا به من غي وهدانا به من ضلالة ...إلى الحبيب المصطفي صلى الله عليه وسلم

- إلى روح **أبي** الزكية الطاهرة (رحمه الله) الذي رباني وهذب سلوكي و تعهدني بالرعاية و التربية فعشت بين أحضانه الدافئة وتلذذت بعسل عواطفه الجياشة العظيمة .

- إلى **اميمتي** قرة العين وبعبعه العش الدافئ والحضن الحنون أسندتني إلى صدرها و أرضعتني من حليبها و أعطتني من صحتها و تعهدتني بالمتابعة والتربية وجود إحسانها ..وتفيأت في ظلال بستانها الوارف الظلال الوافر الغلال انتم من زهر ريحانها وتلذذ بقطوفها الدانية واسرح بين ربوع رياضها الجميل ..

- الى كل **افراد عائلتي** كبارا وصغارا الذين كان لهم الفضل في صناعة حياتي وتحقيق نجاحاتي منذ كنت صبية حتى أصبحت شابة يافعة **(ولله الحمد)**...إلى فتيحة وصورية وزينوبة

- والى **إخواني** : عبد الرحمان و احمد و مصطفى و محمد توفيق...إلى كل عائلة بن غربي و مسعودي ...وأخص بالذكر مسعودي صلاح الدين و مسعودي سعاد

- والى كل عائلة العقون و خاصة العقون التونسي .. والى كل عائلة خليفة بن سعيد و مسعودة.. والى كل أساتذتي الكرام و مشرفين على جامعة زيان بن عاشور و كل العمال والطلبة و كل زميلاتي وزملائي من أصدقاء الدفعة

- أهدي هذا العمل المتواضع و أبتهل إلى الله تعالى الكريم أن يجعله خالصا لوجهه الكريم و يتقبله مني قبولا حسنا فيما كان من تقصير فهذا أجهد المجتهد المقل وما كان من توفيق فمن الله وحده صاحب المن و الكرم ولا أدعي الإلمام . فالكمال الله وحده والله المستعان وهو يهدي السبيل انه سميع مجيب وبالإجابة جدير: تقبلوا تحيات

الطالبة :

حنان بن غربي

شكـــر وتقديـــر

الحمد الله له الحمد بجميع المحامد والشكر موصل له وحده بمنه وكرمه وجوده وإحسانه . قال الله تعالى : وما بكم من نعمة فمن الله . الذي وفقني بعونه و قوته لانجاز هذا العمل وإتمام لبنة صرح هذه المذكرة و التي أتمنى أن تجد قبولا و استحسانا لدى القائمين و المشرفين..

كما اشكر الأستاذ القدير: ميهوبي حبيب الذي كان له الفضل الكبير بعد الله في انجاز هذا العمل وما أسداه لي من نصائح وتوجيهات أنارت لي درب عملي... واشكر كل من كانت له يد المساعدة من أساتذة و مؤطرين و مشرفين و مخرجين و أخص بالذكر الأخ الكريم : الطاهر حوة و لأستاذي الفاضل الكريم الشيخ أبا أيوب بسيسة وكل من كان له فضل التربية و التعليم في بناء شخصيتي و صناعة حياتي لهم مني ومن أعماق سويداء القلب تحية الشموخ و الإعجاب و الثناء الحسن و سيظل لساني يلهج لهم بالدعاء...

في سجودي و في ظهر الغيب.

فلهم مني أسمى معاني عبارات الشكر والتقدير و الاحترام و التبجيل ..

المقدمة

مقدمة:

لقد شهدت الساحة السياسية العربية منذ نهاية سنة 2010و بداية سنة 2011 تعبيرات عميقة على مستوى عدة انظمة عربية وهذا من طرف الشعوب التى استنكرت الانظمة القائمة و رفضهم للواقع المعاش حيث تم التعبير عن غضبهم عن طريق احتجاجات والتي لم تستطع الانظمة الصمود امامها مما خلق ازمة في بعض الدول .

و في هذا الصدد نجد ان ليبيا لم تسلم من هذا الحراك وعرفت ازمة حادة حيث تصاعدت وخلقت عدة مظاهر على المستوى الامني سواء الداخلي أو الخارجي .

ونظرا لتوسع مفهوم الامن وتعدد أبعاده أصبحت حدود الأمن غير محصورة بحدود الدولة، بل على النقيض من ذلك فقد أدت الظروف المتمخضة عن الأزمة الليبية إلى العبث باستقرارها الداخلي وخولت هذه البيئة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار لعالمها الخارجي مشتملة بذلك جوارها الجغرافي، محيطها الإقليمي ومحيطها الدولي، فإقليم الدولة لم يعد مجال أمنها فقط فنحن نساير عصرا تعددت فيه الفواعل وتزايدت التهديدات عبر الدولاتية –عبر الوطنية-أو بعبارة أدق لم تعد تتخذ شكل تهديدات صلبة وناعمة فحسب بل حتى تهديدات سايبيرية تعرض قاعدة البيانات لأي دولة لقابلية الإختراق والقرصنة عبر مايعرف ،وكل هذه المؤشرات إن دلت فإنما تدل على أن الأمن القومي أصبح قابلا للإختراق ومعرضا للأخطار، و أن تأمين إقليم الدولة أولوية توضع ضمن أولويات أمن الحدود الجغرافية القريبة والبعيدة.

وقد شكلت الأزمة الليبية جملة من التداعيات وعلى مختلف الأصعدة، وبهذا برهنت أن أمن المنطقة والإقليم مرتبط بأمن الدولة المحلي بالدرجة الأولى من منطلق أن مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تمتاز بالاختراق، وتآكل الحدود الوطنية.

وبناءا على ما تم ذكره آنفا فإن هذه الدراسة عبارة عن محاولة لتحليل أهم التداعيات الأمنية للأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي من جهة مع التركيز على تأثيرات هذه الأزمة على الأمن القومي الجزائري من جهة أخرى باعتبار أن الحدود الجزائرية على غرار باقي حدود الدول أضحت قابلة للإختراق سواء البري، الجوي وحتى البحري وذلك راجع لتعدد صفات العدو الذي لم يعد ممثلا في صفة الفاعل الدولاتي بقدر ما يكون فاعل غير دولاتي موجود داخل إقليمها الجغرافي أو على مقربة من الأقاليم المجاورة لها.

وهذا مانحاول من خلال هذه الدراسة تحليله وتقديم سياقات تفسيرية لأهم إنعكاسات الأزمة الليبية على الجزائر.

2- أهمية الموضوع:

تنبع أهمية البحث في هذا الموضوع عبر مستويين أساسين :

أ. **مستوى ذو أهمية علمية:** وتكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تأكيد توسع مفهوم الأمن وتغير طبيعة مصادر تهديده، والوقوف على درجة الترابط بين الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، بالإضافة إلى إختبار المسلمات المركزية التي تفترض وتبرر أن الواقع الدولي والإقليمي الحالي يكرس صورة التفاعل مع التهديدات الأمنية الحالية.

ب. **مستوى ذو أهمية عملية:** وتكمن الأهمية العملية للدراسة في مواكبتها لفترة تشهد فيه معظم الدول العربية حراكا واسعا ومستمرا تعددت مظاهره. وتأتي الحالة الليبية كصورة من مشهد لكن مايميزها هو تصعيد الأزمة بالرغم من سقوط نظام القذافي هذا من ناحية أما من ناحية أخرى اما من ناحية اخرى فان مسألة الامن تثير انشغال وحيرة العاملين في مجال الدراسات الامنية ونظرا لتوسع مفهوم الامن وتغير مصادر تهديده عبر كل المستويات وانتقاله من الطابع العسكري الئ الطابع المجتمعي البشري وتحول طبيعة وبنية التهديدات ضد الدولة .

3- مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختياري للموضوع للعديد من الاعتبارات منها الموضوعية واخرى ذاتية :

- التبرير الموضوعي: من بين الأسباب الموضوعية لإختيارنا للموضوع هو تصدر المواضيع الأمنية في الآونة الأخيرة التي تؤكد على توسع مفهوم الأمن وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي لم يعد يدور حول الخطر القادم من وراء الحدود فقط بل تعداه إلى جملة من التهديدات الخارجية التي تؤثر على الإستقرار السياسي والاقتصادي والإجتماعي هذا بالإضافة إلى إرتباط الأزمة الليبية بالأمن القومي للدول الإقليمية وتنامي تفاقم الوضع في ليبيا و إنعكاسه على دول منطقة الساحل الأفريقي وتأثيره المباشر على الجزائر في مختلف الميادين: الأمنية والسياسية ، الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع لتشاركها شريط الحدودي

ومن بين الأسباب الموضوعية أيضا أن البحث في هذا الجانب تعوزه ندرة ملحوظة في البحوث والدراسات الأكاديمية المتخصصة والمهتمة بتحليل وتفسير تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار الذي بات بدوره يتسم بالهشاشة من جراء تدفق أشكال التهديد الأمني المتعدد المضامين.

- التبرير الذاتي:لقد تم اختياري لهذا الموضوع نظرا لميولي الشخصي لمثل هذه المواضيع وشغوفي لفهم البيئة الامنية في الجزائر التي باتت اليو في تعقيد نظرا لما تشهده الساحة العربية من حراك اضافة الى حب المعرفة لمدى تأثر الجزائر بهذه الازمة ومعرفة اهم انعكاساتها .

4- أدبيات الدراسة:

بعد الإطلاع على مراجع الدراسة تم العثور على مجموعة من الدراسات التي لها تقاطعات مع موضوع الدراسة محل البحث وهي :

- دراسة للباحثة :أو شريف يسرى، بعنوان "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر "،شهادة ماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2015-2016.

تدرس فيها الباحثة مختلف التداعيات التي خلفتها الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر من خلال تفكيك خلفيات الأزمة ووصولا إلى رصد وتتبع كافة الفواعل والمدخلات المؤثرة على الأمن القومي الجزائري.

- دراسة للباحثة : صورية زواشي، بعنوان " أمن منطقة شمال إفريقيا قي ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015"،شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3 ،2015-2016.

تدرس فيها الباحثة المشاكل الأمنية التي تواجه منطقة إفريقيا والتي خلفتها الأزمة الليبية خاصة وأن المنطقة تعاني من هشاشة أمنية تتميز بالتعقيد والتشابك، من خلال تفكيكها لمتغيرات البيئة الأمنية في ليبيا وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري محاولة بذلك إيجاد مخارج ومنافذ لحل الأزمة بعد سقوط نظام القذافي ومنع تدفق التداعيات على المنطقة.

- دراسة للباحث : سليم بوسكين، بعنوان تحولات البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014،شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2014-2015،يدرس فيها الباحث الحراك السياسي العربي وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري متناولا أهم الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي والتهديدات غير التقليدية المنعكسة على أمن وإستقرار الجزائر.
- دراسة للأستاذين: كربوسة عمراني، زروال سهام بعنوان" الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي ،ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول :المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي(جامعة08ماي 1945قالمة،الجزائر) يومي 24و25 نوفمبر 2013.

5- إشكالية الدراسة:

ان التهديدات المنبثقة من الازمة الليبية وخطرها على منطقة الساحل الافريقي وزيادة بؤر التوتر وعدم الاستقرار وتأثر الجزائر بهذه الازمة الى حد بعيد .كل هذا يجعلنا امام الاشكال التالي :

***الى اي مدى اثرت الازمة الليبية على الجزائر في ظل ما افرزته من تداعياتها على منطقة الساحل ؟! وماهي ابرز واهم انعكاساتها عل الجزائر؟!**

6- التساؤلات الفرعية:

وتندرج ضمن هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بالموضوع:

- ❖ ماهي أشكال التهديد الأمني المتدفقة من البيئة الداخلية الليبية نحو منطقة الجزائر ؟!
- ❖ الى اي حد اثرت الازمة الليبية على منطقة الساحل ؟!
- ❖ فيما تمثلت الانعكاسات الامنية للازمة الليبية على امن الجزئر؟!
- ❖ هل يمكن للجزائر مواجهة وإدارة التهديدات والتحديات التي تصدرها الأزمة الليبية و كيف تعاملت معها ؟!

7- فرضيات الدراسة :

لتسهيل صعوبات البحث والاحاطة بمختلف جوانب الاشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- شكلت الأزمة الليبية على الأمة في الجزائر مجموعة من الانعكاسات الأمنية كانتشار الأسلحة، انتشار جماعات الجريمة المنظمة، التهريب والتجارة بالمخدرات...الخ، مما أثر على مكانة الجزائر الاقليمي.
- هناك علاقة بين تصاعد القوى الخارجية في الأزمة الليبية وصعوبة صناعة التوافقات السياسية بين القوى الأساسية في البيئة الوطنية الليبية.

- كشف التدخل الدولي في ليبيا عن حقيقة الأبعاد التوسعية الغربية والسعي نحو السيطرة على منابع النفط ومصادر الثروة.
- يمكن بناء مقاربة أمنية أو ما يعرف بمقاربة الأمن الانساني فهي مدخل فاعل لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الافريقي.
- يقتضي تأمين الحدود ودعم لوجيستي ووجود أطراف تتفق على التعاون دوليا واقليميا بما يضمن تأمين حدودهم المشتركة وبالتالي حدود أكثر أمن واستقرار.

8- مصطلحات الدراسة:

التداعيات: هي النتائج السلبية أو الايجابية الظاهرة والخفية تبدأ من لحظة انتهائها.

الأزمة: هي نقطة التحول الى الأحسن أو الأسوأ، فهي لحظة مصيرية، وفي معنى أخر فان الأزمة هي حالة من الاضراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم فيها بالحدوث.

الأمن: هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.

الأمن القومي: امتلاك الدولة لعناصر القوم الاستراتيجية أو بعضها، والتي تنتج للدولة امتلاك ارادتها الوطنية وتوفر السند المطلوب لتحقيق المصالح الوطنية الاستراتيجية فضلا عن تأمين تلك المصالح.

منطقة الساحل: يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا شاملة بذلك: السودان-التشاد-النيجر-مالي-موريتانيا و السنغال.

9- حدود الدراسة:

في إطار الدراسة المقدمة حول "تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي دراسة حالة الجزائر(الأمن القومي الجزائري)قمنا بتحديد إطار زماني ومكاني للدراسة.

الإطار الزماني :نتابع هذه الدراسة الفترة الممتدة من2011إلى غاية 2014،إذ تحاول رصد مختلف التفاعلات والنتائج والتحولات الواقعة في ليبيا وعلاقتها بالأمن في الجزائر في هذه الفترة التي شهدت عدة إنعطافات محورية للأزمة الليبية وتخللتها العديد من

المتغيرات التي رسمت ملامح جديدة في البيئة الليبية بالإضافة إلى أن الوضع السياسي غير المستقر وطبيعة الأزمة لا تزال مآلاتها متضحة المعالم دفع بنا إلى تحديد المجال الزمني المذكور لحصر الدراسة فيه.

الإطار المكاني: تضم دراستها كل من ليبيا ومنطقة الساحل إضافة إلى الجزائر التي تعد نموذج للدراسة.

10- المقاربة المنهجية للدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع فإن ذلك يستدعي إستخدام منجية مركبة وفقا لصيغة التكامل بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في مباحث وفصول الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** والذي يفيد في تتبع مسار الأزمة الليبية وحيثياتها منذ نشأتها وإلى غاية سقوط النظام الجملوكي ،كذلك تم الاعتماد على هذا المنهج لرصد مختلف السياقات التي تشكل خلالها مفهوم الأمن وتطوره ويعرف هذا المنهج على أنه ذلك الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها وإستخلاص التعميمات العامة منها ولاتقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل[1] وقد إعتمدنا هذا المنهج لتتبع بوادر ومصادر مسار الأزمة الليبية وفهم حقيقتها خلال الفترة(2011-2014).
- **المنهج التحليلي الوصفي:** وهو طرق التحليل والتفكير بشكل علمي منظم، بهدف الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة نصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2008،ص74.

الدقيقة. ولقد إعتمدنا على هذا المنهج بغية تحليل موضوع الأمن في الجزائر والتهديدات التي تواجه منطقة الساحل.

- **منهج دراسة الحالة:** وهي دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها بحيث تتخطى الجوانب الظاهرية لموضوع الدراسة إلى الأسس الأولى للنشأة والتطور عبر فترات زمنية معينة والتغيرات التي طرأت عليها، فهي منهج يحاكي الدراسة التاريخية للحالة أو المجتمع وبإعتبار أنه من أهم المناهج في إستقصاء تفاصيل القضايا والمسائل السياسية فقد اعتمدناه في دراسة تبعات ونتائج الأزمة على الأمن القومي الجزائري.

11- تفصيل الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بحيث يدرس الفصل الأول والموسوم بـ :التأصيل المفاهيمي وانظري والمفاهيمي والنظري للدراسة ،والمتضمن ثلاثة مباحث جاء في المبحث الأول والمعنون بـ :الإطار النظري والمفاهيمي للأزمة تناولنا في كافة الدلالات المفاهيمية للأزمة و أهم المقاربات النظرية المفسرة لها أما المبحث الثاني والمعنون بـ :ماهية الأمن فقد حاولنا استجلاء مفاهيمه وأبعاده و مستوياته وأهم النظريات المفسرة له،أما المبحث الثالث والذي تمت عنونته بـ:منطقة الساحل المفهوم الأهمية والتحديات فقد تطرقنا إلى الأهمية الجيو سياسية لمنطقة الساحل ثم توصلنا إلى أهم التحديات التي يواجهها الأمن في المنطقة ،لننتقل في الفصل الثاني والموسوم ب: الأزمة الليبية الأسباب والتداعيات محاولين إستعراض نشأة الأزمة الليبية وتطوراتها في المبحث الأول أما المبحث الثاني فقد حاولنا عرض أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في إشعال فتيل الأزمة ،أما المبحث الثالث والمعنون بـ : التدخل الدولي في ليبيا فقد تطرقنا من خلاله إلى أسباب وطبيعة التدخل الدولي لحلف الناتو في القضية الليبية وصولا إلى نتائج التدخل أما المبحث الرابع فقد كان لب الدراسة فحاولنا من خلاله أن نستظهر مختلف إنعكاسات الأزمة الليبية على الساحة الإقليمية والدولية.

أما الفصل الثالث والموسوم بـ: تداعيات الازمة الليبية على الجزائر تداعيات فقد عنون المبحث الأول بـ : تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري أما المبحث الثاني فقد حاولنا من خلاله التعرف على عقيدة الامن القومي الجزائري لننتقل إلى المقاربة الامنية الجزائرية للتعامل مع هذه التداعيات .

المبحث الأول : تأصيل مفاهيمي ونظري للأزمة.

على الرغم من تنامي وتزايد إنتشار مفهوم " الأزمة" و" إدارة الأزمة" وإحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديمين من حيث مقاربتهم له والسياسة من حيث استخدامهم له ، إلا أنه يبقى مفهوم وموضوع جدل واسع بالأخص حول تعريفه وضبط مضامينه ، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تحديد مفهوم الأزمة من جهة وعلاقته بشبكة من المفاهيم المتداخلة من جهة أخرى، ودراسة المقاربات النظرية المفسرة لها ، وصولا لأهم الآليات المعتمدة في التعامل مع الأزمات.

المطلب الأول: الأزمة (مفهومها – مراحلها – خصائصها)

يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه وعلى حد تعبير "جيمس روبنسون" مفهوما عاما يبحث عن تعريف ، ومعنى علمي متخصص، فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط ، أو الانهيار أو الكارثة أو العنف الكامن[1].

وخصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا أخذ في الإعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر إستخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس ، والإجتماع والسياسة وغيرها من مجالات العلوم الإجتماعية. ومن هنا فلا بد من حصر وتحديد الدلالة المفاهيمية للأزمة إنطلاقا من تعريفها لغويا وإصطلاحيا.

أولا /مفهوم الأزمة :

1. التعريف اللغوي للأزمة :

جاء في مختار الصحاح ما نصه: "الأزمة" الشدة والقصط و"أزم" عن الشيء أمسك عنه و"المأزم" المضيق وكل ضيق بين جبلين[2].

أما في "القاموس المحيط" فقد ذكر الفيروز آبادي مايلي :أزم ، يأزم ، أزوما وتعني كلمة أزم العام : أي إشتد قحطه. وأزم القوم: أي إستأصلهم ، و أزم الشيء: أي انقبض وإنضم، ومآزم الأرض :مضايقها والمتأزم : من أصابته أزمة[1].

---

[1] أو شريف يسرى: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة،2015-2016،ص 20.

[2] محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح** ، بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2006، ص 16.

- التعريف الاصطلاحي للأزمة:

ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على جملة الخصائص فجملها فيمايلي:

- ❖ خاصية المفاجأة(فالأزمة غير متوقعة).
- ❖ خاصية تعقد وتركيب وتشابك عناصر الأزمة وتعدد أطرافها.
- ❖ خاصية تطور الأزمة، وتعارض مصالحها.
- ❖ خاصية نقص وعدم دقة المعلومات.
- ❖ خاصية قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.

وعليه فالأزمة تعني نقطة التحول إلى الأحسن أو الأسوأ ، فهي لحظة مصيرية أو زمن مهم وفي معنى آخر هي حالة من الاضطراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم فيها بالحدوث .

ويرى فهد أحمد الشعلان:أن الأزمة :"هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت او إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"[2].

أما تشارلز ماكليلاند : فيعرف الأزمة على انها :"عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثافة وكثرة الأحداث فيها،والأزمات الدولية تتميز بالسلوك المتكرر أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها[3]".

وحسب كارل سلايكي فيرى أن الأزمة "هي حالة مؤقتة من الإضطراب وإختلال التنظيم،ويمكن تعريفها على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحاد للنتائج"[4].

وتعرف الأزمة "على أنها موقف ينشأ عن إحتدام صراع ممتد بين دوليتين أو أكثر وذلك نتيجة سعي أحد الأطراف إلى تغيير التوازن الإستراتيجي القائم بما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه إلى المقاومة ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية نسبيا"

---

[1] محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**،بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص 970.

[2] أو شريف يسرى ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر ،مرجع سابق، ص 23.

[3] المرجع نفسه ، ص 22

[4] عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع ،ط 1 ،2004،ص123

وجاء في تعريف آخر للأزمة :"على أنها حدث أو موقف عسكري أو سياسي ذو أهمية بالغة تفرض مواجهة سريعة ويحتوي إمكانية التدخل الكامل ويستلزم إدارة للقوة أو الموارد بقصد الحيلولة دون تصعيد ذلك الحدث"[1].

كذلك تعرف الأزمة على أنها :"تدهور خطير في العلاقات بين دولتين أو أكثر نتيجة تغيير في البيئة الخارجية أو الداخلية ،هذا التدهور يخلق لدى صانعي القرار إدراكا لتهديد خارجي للقيم والأهداف الرئيسة لسياستهم الخارجية ويزيد من إدراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري كما يزيد إدراكهم لضغوط الوقت المحدد المتاح للاستجابة لذلك التهديد أو الرد عليه[2]".

أما في تعريف آخر فقد عرفت بأنها:" حدث مفاجئ "يدد المصلحة الوطنية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة[3]".

كما تعرف الأزمة على أنها :"نتاج لحدث أو خطر داهم غير عادي ومباغت ويترتب عن هذا الخطر أحداث متلاحقة متشابكة ويتطلب علاج سريع في فترة زمنية محددة للغاية ولأن الخطر يأتي مفاجئ فهو يولد صدمة يتوقف عمقها وتأثيرها على درجة التحسب لاحتمال الخطر والتخطيط لمواجهتها".

-تعرف الأزمة في تعريف آخر :"بأنها عبارة عن خلل يؤثر ماديا على النظام كله كما أنه يهدد الإفتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام".

وهناك اتفاق على أن الأزمة :"تحمل معنى الإخلال بالوظائف الروتينية لنظام أو مجريات مسار ،إنها قطيعة توازن تتسبب في توتر يحمل بعض الفجاعية[4]"

وتعبر الأزمة عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، كما تشكل موقفا غير متوقع ،يمثل تهديدا فوق المستويات المعتادة وبشكل ملحوظ بحيث يزيد من إمكانيات وقوع العنف مع إدراك ضيق الوقت المتاح للتصرف، فالأزمة تكون عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الأخر في وضع لا يطاق ،يقتضي منه إتخاذ قرارات

---

[1] نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات ،عمان، دار الراية، ط 1،2009، ص26

[2] عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث(حلول عملية-أساليب وقائية)،القاهرة، مركز القرار للاستشارات ، 1997،ص 6.

[3] عبد العزيز قادري ،حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية،2003 ،ص 176.

[4] Guy hment ,et autres, dictionnàire de la science politique et des intitutions politiques,5emeedition dalloz,paris2001,p 109

سريعة أو القيام بردود فعل عنيفة إذا كان غير قابل بفقدان قيمه وبهذا الشكل تصبح الأزمة معبر عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع المفاجأة والخطر[1].

يقصد بالأزمة من الناحية السياسية:"حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ القرار بغية مواجهة التحدي الذي تمثله هذه الأزمة سواء كان إداريا- سياسياأو نظاميا،أو أحد مكوناته السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية أو الإجتماعية[2].

وبناءا على ماسبق، ومن خلال التعريفات السابقة لمفهوم الأزمة يمكن تقديم تعريف شامل لها وهو: أن الأزمة في مفهومها البسيط هي نقطة تحول حرجة ، تواجه المنظومة المجتمعية ينتج عنها خلل أو توقف بعض او كل الوظائف الحيوية في المجتمع سياسية ،اقتصادية ، اجتماعية...إلخ وهذا ما يدفع سلطة إتخاذ القرار إلى التدخل لإتخاذ مواقف ولإعادة التوازن لهذا النظام[3].

وتتميز بالفجاعية وإتساع أفقها وتهديدها للمصلحة القومية للدولة محل الأزمة ،وقد تنتشر مخلفاتها إقليميا ودوليا وتلقي بظلالها على المشهد العالمي فتؤثر في دول الجوار وتهدد الأمن العالمي وبهذا نصبح أمام أزمة دولية والتي تدور عليها محاور هذه الدراسة ،فالأزمة الليبية أضحت تحمل أو تشكل بعد دولي شمولي ومن هنا ارتأينا تسليط الضوء على مفهوم الأزمة الدولية .

2.مفهوم الأزمة الدولية:

تعرف الأزمة الدولية بأنها :"فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم ، وأن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدولة المتورطة في الأزمة،وأن الأزمة الدولية ورغم خطورتها إلا أنها لا تؤدى بصورة دائمة إلى الحرب[4]".

وهذا المفهوم يؤكد على ان هناك تأثير متبادل بين النظام السياسي الدولي والأزمة بحيث كلما كان النظام الدولي على درجة عالية نسبيا من الإدراك الذاتي

---

[1] بوزرب رياض: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسة، جامعة قسنطينة،2007-2008،ص19.

[2] أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص24.

[3] معافي اسامة ، محاضرات في إدارة الأزمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2014-2015، جامعة الجلفة.

لحقائقه والكيفية التي تتفاعل بها وتتغير من خلالها ، كلمت أصبح بالإمكان أن، يأخذ في الحسبان للأزمة وبصورة مسبقة ما يتناسب معها من إجراءات وقائية ،فيما لا توجد هذه الإمكانية في ظل نظام دولي ينعدم فيه ذلك الإدراك.

وعرف كينيث بولدينغ "الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، أي أن الأزمة الدولية ماهي إلا أزمات النظام السياسي[1]".

وتعرف أيضا على أنها "حالة رافقها أربعة ظروف تؤدي إلى قيامها وهي :تغير في المحيط الداخلي والخارجي للأزمة الدولية،وتهديد للقيم الأساسية في الحاضر والمستقبل وإحتمال عالي الدرجة بقيام أعمال عنف عسكري ،وأخيرا إيجاد وقت محدد للرد".

ومن خلال التعريفات المقدمة يمكننا التوصل إلى الأزمة الدولية "هي موقف حاد مفاجئ تحصل عندما يبلغ التفاعل بين دوليتين حد الفصل أو القطيعة ،ومن شأن هذا التفاعل أن يؤدي بأحد الطرفين أو كلاهما إلى الوعي بتهديد قادم من الطرف الآخر وهذا مما يرجح إحتمال المواجهة العسكرية"[2].

ثانيا : خصائص الأزمة :

تتسم الأزمة بمجموعة من خصائص ويعد تشارلز هيرمان من الأوائل الذين قدموا تحديدا لهذه الخصائص وكان ذلك سنة 1969 ولاتزال معظم الدراسات المعاصرة تستند على تصنيفاته وتتمثل هاته الخصائص فيما يلي:

1. عنصر المفاجأة: تحدث الأزمة بشكل مفاجئ وغير متوقع والمفاجأة تحدث في عدم تقدير حجم الأزمة ومخاطرها[3].
2. التهديد والخطر : فالأزمة تحمل في طياتها التهديد والمخاوف والمخاطر .
3. ضبابية أو نقص المعلومات: وذلك لأن الأزمة تسود فيها ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات والكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية.

---

[1] أو شريف يسرى ، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر،مرجع سابق،ص 27.

[2] معقافي اسامة ،مرجع سابق.

[3] سامي إبراهيم الخزاندر، إدارة الصراعات و فض المنازعات إطار نظري، لبنان : الدر العربية للعلوم ناشرون، ط 1،2014،ص 110.

4. تتسم الأزمة بضيق الوقت حيث يشكل عامل الوقت عامل ضغط على صناع القرار في الأزمة[1].

1) التعقيد والتشابك :فالأزمة بطبيعتها معقدة ومتشابكة ومتداخلة فيما بينها، إضافة إلى أن معطياتها غير واضحة المعالم ومتعددة الطرق والنتائج[2].

2) السرعة الفائقة في تتابع الأحداث ونتائجها.

3) التشابك بين الأسباب والنتائج وبين مختلف قوى الأزمة المؤيدة والمعارضة مما يزيد من تعقيد الموقف الأزموي.

4) سيادة حالة من التوتر والقلق والارتباك من فقدان السيطرة.[1]

5) تزايد الحاجة إلى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المستجدة التي تعد تهديدا لمصالح أحد الأطراف[3].

6) سيادة جو من الجهل وعدم المعرفة وإنتشار بيئة من التخبط العشوائي .

7) سيادة حالة من الفوضى والنهب لثروات الدولة.

8) سيادة حالة من الإحباط السياسي والاكتئاب الاجتماعي مع قلة وضعف الانتاج في منظمات داخل الدولة[4].

9) التوتر الشخصي :وضع الازمة يولد توترا نفسيا وضغطا انفعاليا، مما يؤثر بشكل كبير على اتخاذ قرارات غير راشدة ،او غير عقلانية تزيد من تصعيد الازمة وتعقيدها وصعوبة تسويتها.

---

[1] أخيارهم عبد الله أحمد، التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات: دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا، شهادة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013،ص 21.

[2] محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسة الدولية،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع:الأردن ، 2012،ص 82.

[3] سامي إبراهيم الخزاندر، مرجع سابق، ص112.

[4] إيثار عبد الهادي محمد، إسترتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي،كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة الصناعية ،جامعة بغداد ،البحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ،المجلد17،العدد64، 2011، ص50.

ثالثا/ مراحل الأزمة:

تمر الأزمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية بدورة حياة مثلها في هذا مثل أي كائن حي ،وتمثل هذه الدورة أهمية كبرى في متابعتها والإحاطة بها من جانب حي، وتمثل هذه الدورة أهمية كبرى في متابعتها والإحاطة بها من جانب صانع القرار فكلما كان صانع القرار سريع الإنتباه ببداية ظهور هذه الأزمة أو بتكون عواملها[1]

كلما كان أكثر قدرة على علاجها والتعامل معها ،وذلك للحد من تداعياتها وتتباين النماذج التي تناولت مراحل تطور الأزمة ،إن ركز بعضها على 5مراحل(مرحلة الميلاد-مرحلة النمو -مرحلة النضج- مرحلة الإنحسار - ومرحلة الاختفاء)(الخضيري،1993:72-75)، أو تحديدها بأربعة مراحل في نموذج(Arnoldo 1980)وهي (مرحلة الصدمة – مرحلة إنكار الأزمة مرحلة اعتراف بالأزمة – مرحلة التكيف) أو المراحل التي طرحها أنموذج (slatter1984) وهي (مرحلة إنكار الأزمة – مرحلة إخفاء الأزمة – مرحلة تحلل الأزمة – مرحلة الإنهيار التنظيمي)[2].

وقد تعددت الآراء حول تحديد هذه المراحل ،فهناك من يرى أن مراحل الأزمة تتوزع على الشكل التالي[3]:

- مرحلة التصاعد :وهي المرحلة التي تزداد فيها حدة الزمة وتبلغ درجة الخطر.
- مرحلة التناقص: وهي المرحلة التي تنقص فيها حدة الأزمة وتقل كثافتها.
- مرحلة الاستقرار: وهي المرحلة التي تستقر فيها الزمة عند حد معين دون تعقيدها وبإنتظار تسويتها.
- مرحلة التلاشي أو الإنتهاء: وهي المرحلة التي تنتهي فيها الزمة إما بالحل السلمي أو باللجوء إلى الحرب.

[1] غيث سفاح متعب الربيعي، ماهية الأزمة الدولية دراسة في الإطارالنظري، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد،ص6

[2] إيثار عبد الهادي محمد، مرجع سابق،ص6.

[3] غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سابق، ص13/4.

ولقد قسم "محمد فتحي" في كتابه" الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات".

مراحل الأزمة وتطورها إلى خمسة مراحل هي[1]:

1. المرحلة الأولى :مرحلة ميلاد الأزمة:

وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه ويتوجب على صاحب القرار أن يستوجب هذه المرحلة يتم التعاطي والتعامل معها و إلا فسوف تنقل إلى المراحل التالية.

2. المرحلة الثانية: مرحلة نمو وإتساع الأزمة:

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لا يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندها تظهر الأزمة للعيان ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

3. المرحلة الثالثة: مرحلة قمة نضج الأزمة:

وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تنحسر الأزمة وتنتهي[2].

4. المرحلة الرابعة: مرحلة انحسار وتقلص الأزمة :

وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة في الإنحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها والإصطدام معها حتى تصل بها إلى المرحلة التالية.

5. المرحلة الخامسة: مرحلة إختفاء الأزمة:

وفي هذه المرحلة تتلاشى الأزمة وينتهي الإهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الإستفادة من الدروس المستقاة لتلافي ماقد يحدث من سلبيات[3].

أما الأزمة الدولية فيمكن تحديد اربعة أطوار (مراحل)لها وهي[4]:

أ- المرحلة التحذيرية :وهي الفترة التي تسبق نشوء الأزمة وتبرز فيها معالم الأزمة.

---

[1] علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها-أبعادها-أسبابها،ج1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم البرامج الخاصة،الرياض2011،ص10.

[2] علي بن هلهول الرويلي، مرجع السابق،ص:11.

[3] إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب،إدارة الأزمات(إطار نظري)،مرجع سابق ، ص8.

[4] غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سابق، ص14/4 .

ب- مرحلة النشوء: وهذه المرحلة تعكس عدم إمكانية صانع القرار على توقع حدوث الأزمة حيث تتعاظم المتغيرات الدافعة لها وبالتالي زيادة احتمالية المواجهة.

ت- مرحلة الإنفجار: وتأتي بعد فشل صانع القرار في تجنب تصاعد الأزمة أو عدم القدرة على التحكم في متغيراتها المتسارعة.

ث- مرحلة إنحسار الأزمة: وهي مرحلة تلاشي الأزمة وعودة الأمور إلى التوازن الطبيعي الذي كان قبل نشوء الأزمة.

وعموما فإن الأزمة تنتهي بإنتهاء مسبباتها وإختفاء عوامل إثارتها، وعادة ماتنتهي الأزمة عموما الأزمة الدولية على وجه الخصوص بطريقتين: إما بالطرق السلمية ممثلة في(التفاوض-المساومة-الوساطة-التحكيم...إلخ)وإما باللجوء إلى الحرب،وهذا ما يوضح أنه عند بروز الأزمة فإنها لا تخضع لنظام ثابت في مسار تطورها وإنما تمر بمراحل عدة تطول كل مرحلة أو تقصر إعتمادا على طبيعة الظروف الموافقة لتطور الأزمة.

المطلب الثاني: أسباب نشوء الأزمة والمداخل النظرية المفسرة لها

أولا :أسباب نشوء الأزمة:

لكل أزمة مقدمات تدل عليها ،وشواهد تشير إلى حدوثها، ومظاهر أولية، ووسطى ونهائية تعززها ولكل حدث أو فعل تداعيات وتأثيرات ،وعوامل تفرز مستجدات ومن أهم أسباب نشوء الأزمات نذكر مايلي:

- ✓ سوء الفهم: وعادة ما ينشأ سوء الفهم من خلال جانبين هما[1]:
  - المعلومات المبتورة .
  - التسرع في إتخاذ القرارات أو الحكم على الأمور قبل تبين حقيقتها.
- ✓ سوء الإدراك: أي سوء تفسير المعلومات من قبل متخذ القرار[2].
- ✓ سوء تقدير والتقييم: وينشأ من خلال جانبين:
  - المغالاة والإفراط في الثقة في مواجهة الطرف الآخر.
  - سوء تقدير قوة الطرف الآخر.

[1] أخيارهم عبد الله أحمد،مرجع سابق،ص 27.

[2] معقافي أسامة ،مرجع سابق، محاضرة بتاريخ2015/01/09.

✓ تعارض المصالح والأهداف: لإختلاف شخصية أو إهتمامات أو ميول أطراف الصراع ومن ثم أهدافهم ووسائل تحقيقها[1].

✓ الإدارة العشوائية:هذا النوع من الإدارة لا يعمل فقط كمسبب للأزمات بل يمكن أن يؤدي إلى إنهيار الكيان السياسي من خلال عدم إحترام صانع القرار للهيكل التنظيمي للدولة وهذا ما يؤدي إلى إتباع الإدارة خطوة بخطوة التي تتسم بالبطيء والارتجالية ولا تكون هناك متابعة علمية مدروسة وقائية وعلاجية للأزمة.

✓الإشاعات: من أهم مصادر الأزمات ويتم تسخيرها بإستخدام مجموعة حقائق صادقة قد تحدث فعلا وإحاطتها بهالة من المعلومات الكاذبة والمضللة وإعلانها في مكان أو بيئة معينة وفي توقيت معين.

✓استعراض القوة: وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب من قبل الكيانات الكبرى أو ما يطلق عنها مصطلح" ممارسة القوة"، لتحجيب الكيانات الصغرى أو باختيار ردود فعل للكيانات الكبرى الأخرى.

✓الأخطاء البشرية: وتعد من أهم اسباب نشوء الأزمات وتتمثل تلك الأخطاء في عدم الكفاءة وإهمال الرؤساء وإغفال الرقابة والمتابعة ومن الأمثلة الناتجة عن الأخطاء البشرية حادثة تشرنوبيل، وحوادث اصطدام الطائرات في الجو.

أسباب الأزمة الدولية:

إن أسباب الأزمات الدولية متعددة وهي تتباين من أزمة إلى أخرى وعليه يمكن الإشارة بشكل عام إلى أهم هذه الأسباب وهي:

1)النزاع والخلاف حول الحدود:

غالبا ما تكون النزاعات الحدودية بؤرة خلاف متجدد ومصدر كامن للتوتر بحيث يكون سببا لنشوء الأزمات بين الدول عندما يدعي كل طرف من أطراف الأزمة أحقيته في منطقة حدودية مشتركة ،وعدم الاتفاق على حسم مشكلات الحدود تجعل من الأوضاع القائمة على الشك والترقب سببا للإثارة الأزمة ،مثلما هو الحال في أزمة كشمير بين الهند وباكستان[2].

[1] إيثار عبد الهادي محمد، مرجع سابق،ص5

[2] غيث سفاح متعب الربيعي، مرجع سابق، ص10/4 .

2)التمسك بالأهداف والمصالح والاقتصادية:

تعتبر المصالح الاقتصادية من ضمن المصالح العليا للدول، و لا يمكن المساومة أو التفاوض عليها ، لذلك فإن أي تهديد تتعرض له هذه المصالح سيقابله رد فعل قوي، مما يؤدي إلى نشوب أزمات بين الدول حيث تسعى كل دولة لضمان مصالحها الاقتصادية ، و لعل خير مثال عن هذا النوع من الأسباب هو "المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي في حقول النفط "والتي كانت سببا لنشوب العديد من الأزمات بعضها أسباب حقيقية وبعضها الآخر مفتعل لتبرير التدخل في المنطقة[1].

3)التدخل في الشؤون الداخلية:

ويعد سببا لظهور واندلاع العديد من الأزمات الدولية وهذا السلوب قد تم إتباعه بشكل متكرر من قبل الدول الكبرى تجاه دول أخرى أقل منها قوة وحجما ونذكر على سبيل المثال: تدخل الاتحاد لسوفياتي في السابق في هنغاريا سنة1956وكذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان سنة1958.

4)التناقض والصراع الأيديولوجي:

يعد هذا العامل مصدر لكثير من الأزمات الدولية بسبب شموليته وإثارته للمشاعر ، وخطورة هذا العامل سببها أن الأيديولوجية أو العقيدة التي يتبناها الفرد أو الدولة ، وخير مثال عل ذلك الأزمة التي تشوب العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة1979 بعد أزمة الرهائن.

5)استراتيجية افتعال الأزمات:

هذا النوع من الأسباب يعتبر أسلوب متبع بشكل متكرر من قبل العديد من الدول وذلك بالقيام بإيجاد أزمات مدبرة ومخطط لها بهدف تحقيق غايات واهداف معينة كـ :تحقيق مصالح استراتيجية مع الدولة في الأزمة المفتعلة.

وأيا ما كان فإن هناك أسبابا مختلفة لنشوء الأزمات يظهرها لنا الشكل التالي:

[1] عبد الخالق عبد الله ، التوترات في النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية ، العدد132، ص24ص26.

ثانيا: المداخل النظرية المفسرة للأزمة

ظهرت نظرية الأزمة تقريبا في منتصف الستينان من خلال الدراسات التي قدمتها جامعة هارفاد عن ماهية الأزمة وكيفية مواجهتها، ورغم الجهود التي بذلت حول هذا المفهوم إلا أنها لم تصل بعد إلى مفهوم النظرية ،لذلك يطلق عليها تسمية "نموذج" أو "مدخل الأزمة"[1].

ونظرية الأزمة كمدخل إداري يفيد في دراسة المواقف والأحداث المفاجئة والتي عادة ما ترافقها ضغوط قوية ،فإما أن تتمثل في قوة دفع نابعة من الموقف ذاته أو من عوامل مساعدة ناتجة عن البيئة المحيطة ،كما وتساعد نظرية الأزمة في توجيه صناع القرار إلى أسلوب التعامل مع الأزمة ليس هذا وحسب بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فهي تسبق حدوث الأزمة إلى مراحل التنبؤ بها وذلك لضمان عملية الإنذار المبكر بوقوعها ولتخفيف أضرارها في أقل وقت وبأقل الخسائر ومما سبق يمكن القول بأن نظرية الأزمة هي "عبارة عن مجموعة من المعارف التي تدور حولها الضغوط الشديدة التي يعاني منها الفرد والجماعة أو الإدارة أو المجتمع في المواقف والأحداث السريعة والمفاجئة وغير المتوقعة"[2].

وهناك إتفاق حول غياب نظرية شاملة تفسيرية لظاهرة الأزمة ،لا سيما أن معظم الدراسات التي تناولت المفهوم جاءت في إطاره دراسات الحالة ،وعليه فهي لا تسهم في إنشاء بناء تنظيري واحد يمكن تعميم نتائجه.

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص 50.

2- مشعان الشاطري، مفهوم الأزمة خصائصها ومراحل نشوئها ، المنتدى العربي لإدراة الموارد البشرية.نقلا عن httpM//www.hadiscussion.com

أولا: المداخل التقليدية المفسرة للأزمة:

1. المدخل الجيوبوليتيكي لتفسير الأزمة: ويتضمن هذا لمدخل نظريتين:

أ- نظريات الجغرافية السياسية التقليدية.

ب-نظريات الجغرافية السياسية المعاصرة.

أ- نظريات الجغرافية السياسية التقليدية.

ومن أهم منظريها "فريدريك راد زل" ،وهو يرى أن الدولة كيان عضوي يتكون من إقليم وسكان، ويرتبط نموها بمدى استمرارية اتساع مساحتها، وأن إهمالها فكرة التوسيعية تعني فقدانها مكانتها وبالتالي ضعفها ،ولهذا فإن "راد زل" يرى أن بقاء الدولة قوية يرتبط ذلك على ميوعة الحدود التي يجب أن تتمدد وتتكمش وهذا ما يعرف بالمجال الحيوي للدولة.

ب-نظريات الجغرافية السياسية المعاصرة:

تبقى هذه النظريات على الدولة بحدود توسعية من أجل المحافظة على الساحة الدولية ،لكنها ترى في نفس الوقت أن الصراع الدولي يمكن تسويته بالطرق السليمة التي من شأنها أن تجنب العالم الدخول في كوارث حروب نووية.

وللإشارة فإن العامل الجغرافي يشير في معناه إلى مصطلح واسع للغاية وهو مصطلح الجغرافيا: والذي يضم مجموع العوامل الطبيعة وتتمثل في :طبيعة الأرض دور المناخ، الموارد المعدنية والطاقوية هذا إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة [1].هذا ويلعب العامل الجغرافي للدولة (بمختلف أبعاده ومكوناته: المساحة –الشكل والموارد الطبيعة المتوفرة)،دورا بارزا في بلورة مفهومها للأمن وفي رسم سياستها الداخلية والخارجية ،وذلك لأن الطبيعة الجغرافية للدولة تمثل وتشكل الركيزة والأولى في تكوين قوتها القومية[2] الأساسية ليس هذا وحسب بل إن العلاقة بين الدول المتجاورة تتأثر بالموقع الجغرافي ،فكلما كان موقع الدولة يمتلك ميزات إيجابية كلما انعكس ذلك على أمنها واستقرارها وعلى عكس ذلك فكلما كان موقع الدولة ذو ميزات سلبية . كلما أدى بها إلى المشاكل وعدم الإستقرار سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ولا يتوقف الأمر هنا وفقط بل قد يهدد بزوالها.

1- العطري ميلود، محاضرات في الجغرافيا السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجلفة ،محاضرة بتاريخ2014/11/10.

2- لخضرموساوي، الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السيلسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2009-2010،ص31.

ولهذا فقد أعطى الموقع الجغرافي أهمية بالغة في دراسة حسابات الصراع الدائم بين القوى التي تبحث عن القوة والسيطرة ولعل خير مثال هذا الصراع السياسي الذي ساد بين القطبين إبان الحرب الباردة ، حيث كانت كل دولة من الدول المتصارعة نسعى للسيطرة على مناطق النفوذ في المناطق الأكثر أهمية من الناحية الجغرافية ،وهو كذلك الذي يضعها في قلب الأحداث، ويجعلها تأخذ حيزا كبيرا في سياسيات وحسابات القوى ، وقد يجعلها موقعها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية بعيدة عن ساحة الصراعات أو الاهتمامات الدولية[1].

.المدخل السياسي لتفسير الأزمة:

يعتبر غياب الديمقراطية ووجود أنظمة شمولية تصادر الرأي وتقمع المعارضة من أهم العوامل التي تقف وراء حدوث أزمات ، فتمركز القرار السياسي يعني بالضرورة إخضاع الجميع لإمرة حاكم واحد فقط، وهذا ما يدعو لخلق حالة الرفض والاحتجاج ومن ثم تصل حد الذروة في صراع مسلح ضد القائمة، ويمكننا تقسيم ازمة الاستقرار السياسي إلى عنصرين: 1

- أزمة استقرار الدولة ذاتها.
- أزمة استقرار النظام السياسي.

بحيث :

أ- أزمة استقرار الدولة ذاتها:

بمعنى أن الدولة تعد أحدث صور المجتمع السياسي المتحضر ،حيث يوجد تجانس قومي وسلطة منظمة دستوريا وقانونيا ينتج عنه إستقرار للدولة ،وعلى النقيض من ذلك فإن كيان الدولة يتزعزع واستقرارها للدولة، وعلى النقيض من ذلك فان كيان الدولة يتزعزع واستقرارها يتخلخل حينما ينعدم هذا التجانس نتيجة التجمع الاجباري للأفراد وهذا الأمر تعاني منه عدة دول في العالم ،حيث نشهد العديد من هذه الأزمات، فهناك دول متعددة العرقيات كما هو الحال في العراق وبعض البلدان الافريقية حيث تنعدم فيها المساواة بين الجماعات العرقية ونتيجة للتجميع الإجباري للأفراد يؤدي ذلك إلى بروز مظاهر التميز العنصري وتفشي الاضطهاد وبالتالي يزداد الإحساس بالغضب لدى هاته الجماعات العرقية مما قد ينتج

1-فتحي أبو عيانة، الجغرافيا السياسية ،جمهورية مصر العربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1،1998،ص47.

2- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص52.

عنه مطالب انفصالية ورغبة في الاستقلال عن الوطن الأم ، الأمر الذي يهدد كيان الدولة وبالتالي يصبح استقرارها على المحك.

أ- أزمة استقرار النظام السياسي:

ينشأ هذا النوع من الأزمات حين يضعف الحاكم بضعف المؤسسات الدستورية في الدولة أو بتهميش أدوارها، فشرعية النظام السياسي والأجهزة الحاكمة تكون مفقودة نتيجة وصولها إلى السلطة بانتخابات مزورة أو عن طريق القمع أو الانقلابات ،وأحيانا يتخل العسكر في تسيير الشؤون السياسية للدولة وحالما يفرض سلطته على أرجاء الدولة فإن استقرار نظامها السياسي للدول نذكر على سبيل المثال: عدم وضوح الأيديولوجيات التي يقوم عليها النظام السياسي، هذا بالإضافة إلى عامل التدخل الخارجي للدول الكبر في بعض الدول النامية كذلك يؤدي إلى عدم إستقرار النظام السياسي.

وهناك العديد من الأزمات التي تصيب النظام السياسي منها:

- أزمة الشرعية: وتتعلق بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين ، على اعتبار أنه غير شرعي، كذلك لها ارتباط بطبيعة السلطة ومسؤوليات الحكومة، إضافة إلى غياب التداول السلمي على السلطة ،كذلك قمع المعارضة وتنظيم الاستفتاءات وانتخابات غير نزيهة كلها عوامل تؤدي إلى بروز أزمة الشرعية.
- أزمة المشاركة: وتتعلق بعدم تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية ،العامة للبلاد، فتغييب المواطن عن تسيير الشؤون العامة للبلاد وقمع الحريات العامة تجعله يعيش في حالة من العزوف السياسي والعزلة السياسية وبالتالي نصبح أمام مشاركة سياسية.
- أزمة التغلغل: وهي عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفاذ إلى كافة أنحاء إقليم الدولة، وفرض سيطرتها عليه بحيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات العامة المرسومة ، فتنفيذ الحكومة لسياسات ذات مغزى يتوقف على قدرتها للوصول إلى مستوى القرية ولمس الحياة اليومية للسكان، ولأزمة التغلغل مجموعة من الأسباب منها:(أسباب جغرافية: أتساع الإقليم و شساعته يؤثر على تغلغل الدولة لدى بعض الدول ونذكر على سبيل المثال:العراق-نيجيريا-روسيا-الهند- إسباني...).

3. المدخل الاقتصادي لتفسير الأزمة

معظم الدراسات المهتم بالحروب تهتم ضمنيا بأسبابها، وهنا نجد العديد من الدراسات ترتكز على العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين حالة إقتصادياتها[1]،وذلك راجع لفكرة أن الاقتصاد يلعب دورا بارزا وجوهريا في الحياة الدولية، وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق "ماكنمارا" ذلك حيث إعتبر أن العلاقة بين العنف والوضع الاقتصادي هي علاقة قطيعة، وبالتالي درجة العنف في أي دولة تقاس بمستوى دخل الفرد،،تجدر الإشارة إلى أن "ماكنمارا" إستنتج هذه النتيجة خلال الفترة الزمني الممتدة بين1958و1966من خلال اعمال العنف التي شهدتها حوالي87%من الدول الفقيرة و48%من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط.

ثانيا: المداخل الحديثة المفسرة للأزمة

1* المدخل نفسي لتفسير الأزمة

ينظر هذ المدخل للصراع على أنه تعبير عن دوافع ونزعات الإنسان للتصارع والتسلط غير أن الافتراض القائل بأن الإنسان أو أي جماعة تميل بطبيعة غرائزها إلى التصارع يجافي فكرة أن البيئة المحيطة تلعب دورا مطلقا أو مقيد لتلك الرغبات، فلا يمكن النظر إلى الصراعات الداخلية في أي إقليم من الناحية النفسية على أنها مجرد رغبة في التسلط ،وإنما هي نتاج تأثيرات البيئة المحيطة، فقد خلفت الأنظمة البائدة ويندرج تحت هذا المدخل العديد من النظريات نوجزها فيما يلي:

أ*نظرية الحرمان النسبي:

وتعتبر من أشهر النظريات المفسرة للصراعات داخل المجتمع ويقصد «بالحرمان النسبي»حسب "تيدجير":"الحال التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور"وعليه فالحرمان هو أمر نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عن طريق آليتين هما :التوقعات والإمكانيات، فعادة متمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي، كما يمكن أن تنخفض في الوقت ذاته، فإن كل مستويات التوقعات بعد أي تغيير إجتماعي، كما يمكن أن تنخفض في الوقت ذاته ،فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات،

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص52.

وهي تتفاوت بناء على عوامل كثير ومن مرحلة إلى أخرى.[1]

ب* نظرية الإحباط الجمعي:

ويرى جيمس "ديفيز" في نظريته أن الصراعات الداخلية تعبر عن حالة إحباط جمعي في المجتمعات، فهو تباين بي ما تريده الجماعة وتراه من حقها وبين الواقع الفعلي، فهو متغير وسيط يعقب الشعور بالحرمان وقد يؤدي إلى الصراعات يكون هناك محفز يولد الإحباط الجمعي شعورا بالظلم الاجتماعي وغياب عدالة ،وهنا العدالة نوعان، عدالة إجرائية تتعلق بنزاهة إجراءات العملية الاجتماعية، وهناك عدالة توزيعية تتعلق بتوزيع عوائد التنمية، وعادة ما يهتم الناس بالعدالة الاجرائية أكثر من العدالة التوزيعية.

ج* نظرية عدم إشباع الاحتياجات الأساسية:

وتبنى هذه النظرية "يوهان غالتونغ" وتفترض النظرية على أن جميع البشر لديهم إحتياجات أساسية إحتياجات مادية كالمأوى، والمأكل وأخرى غير مادية كالحقوق والحريات، ويسعون إلى اشباعها وأن الصراعات تنشأ عندما يجد الفرد أو الجماعة أنها غير مشبعة أو أن آخرين يقفون عائقا لإشباعها ،وتطورت هذه النظرية من الحاجات إلى إشباع الدوافع إلى السعي للحصول على إحتياجات أخرى ،فالإنسان يسعى أولا لتحقيق حاجاته الأساسية ،فاذا حققها تظهر لديه دوافع للحصول على إحتياجات أخرى على غرار حقوقه الأساسية .

2* المدخل الاجتماعي لتفسير الأزمة

يمثل مدخلا لتفسير الصراعات الداخلية ،إذ ينطلق منان الصراع يحدث نتيجة غياب الإنسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط إجتماعي معين،وكذلك نتيجة وجود حالات من عدم الرضا حول الموارد المادية مثل السلطة والدخل أو أخطاء في الإدراكات المتبادلة داخل المجتمع[2] ويحتوي المقترب الإجتماعي على تصوران محوريان يساعدان على فهم النظريات المفسرة للصراعات الداخلية وهما:

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص27.

2-منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع ،مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، العدد جويلية1997،ص ص9،14.

أ/ التصور الأول ويتمثل في تحول النظر للصراعات من كونها ضارة إلى إيجابية :بمعنى أن الصراعات والأزمات تساعد على التطور الإجتماعي ،وبالتالي فلم يعد مقبول العودة لنظريات "القوة" التي ترى أن الصراع هو أن يسلب القوي الضعيف، وهذا التحول في النظر للصراعات من كونها ظاهرة ضارة إلى إيجابية جاءت نتيجة ظهور نظريات استنبطت من رحم النظرية البنائية الوظيفية،إذ ترى أن الصراع دليل على حركية وحيوية المجتمع، وأن الجمود مؤشر ودليل على القابلية للتفكك والانفجار.

ب/التصور الثاني ويتمثل في تراجع الإعتماد على النظريات ذات البعد الواحد المفسر للصراعات:وذلك لأن الصراعات اصبح لها مصادر متنوعة كالإدراك ،القيم الأصول الإثنية والعرقية، الأيديولوجية، الاقتصادية.

3* مدخل الهوية لتفسير الأزمة

ويعتبر مدخل الهوية من أهم المداخل لتفسير الصراعات والأزمات ،فالهوية تعني للفرد أو الجماعة فهمنا لـ :من نحن؟ ومن الآخرون؟

وتتشكل الهوية من السمات المشتركة بين اعضاء الجماعة بما يميز ها عن غيرها.[1]

وثمة مقاربات نظرية عديدة للهوية على أسس الجغرافيا والعرق والثقافة والدين والأوضاع الإقتصادية والاجتماعية ،وترتبط الهوية بتفسير الصراعات الداخلية عندما تبرز جملة من المتغيرات ،خاصة عقب أي تغيير إجتماعي ومن بي هذه المتغيرات نذكر مايلي:

- إرتباط هوية جماعة معينة إلى الإستفادة من مستوى معين من المنافع .
- تعرض الهوية للتهديد بفعل التغيير السياسي في المجتمع.
- الإدماج القسري للهويات المحلية في هوية وطنية.
- مدى إرتباط الهوية المحلية بهويات أخرى عابرة للحدود(وهنا يصبح الصراع والأزمة أكثر حدة وهذا مايتطلب تدخل متغيرات خارجية ،هذه الأخيرة قد تعقد من الصراعات الداخلية).[3]

1- أو شريف يسرى ، مرجع سابق، ص60.

2-roger b.myersonKgame theroy :analysis of confliot,(cambridg mass:harvand university pness,1991,pp62-92.

الهوية حسب "صامويل فيلبس هنغتنغتن"هي:"السمات المعرفة للفرد أو الجماعة والتي يتم من خلالها تمييز الذات عن الآخرين".

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي

لقد أصبحت قضية الأمن القومي هي القضية الأولى الأكثر أهمية بالنسبة لكل دول العالم في الوقت ،بفعل عوامل متعددة أهمها تلك المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي.[1]

فالأمن هو أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية ،وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقي ، كما يتوقف عليه جانب كبير من اعتراف المجتمع الدولي بوجود الدولة ذاتها وتحقيق الأمن مشكلة معقدة تلقي أعباء على كامل الدول، ويزيد من صعوبتها تنوع مصادر الخطر وتعددها سواء كانت داخلية أو خارجية ، أو نتيجة لتوتر العلاقات الدولية أو انقسام العالم إلى كتل تناهض بعضها البعض.[2]

المطلب الأول : مفهوم الأمن والأمن القومي

أولا : التعريف بالأمن القومي

أ. تعريف الأمن:

- التعريف اللغوي للأمن: الأمن في اللغة العربية ، نقيض الخوف ، ويقال : اطمأن ولم يخف فهو آمن بمعنى سلم[3].

1- زكي زكي حسين زيدان ،الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الكتاب القانوني،2009،ص32.

2- ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية،ط1،القاهرة ،1985،ص:23

3- مادة (أمن)لسان العرب ج1،ص140،مختار الصحاح،ص26.

- التعريف الاصطلاحي للأمن : إن مفهوم المن ليس من المفاهيم السهلة التعريف وليس من المفاهيم المتفق عليها وبناء على هذا فقد تم تعريفه بعدة تعريفات منها:

- أن الأمن "هو دفع أية تهديدات خارجية ضد دولة او مجموعة من الدول".

- أن الأمن "هو حماية الأمة وحرمة أراضيها وسيادتها واستقرارها واستقلالها السياسي".
- أن الأمن "هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد من مخاطر" .

•التعريف الإجرائي للأمن : هو أن الأمن مرتبط بحماية الدولة والمجتمع من التهديدات والمخاطر الداخلية والخارجية.[1]

وثمة عدة مفاهيم للأمن وهي كالتالي:

- ✓ المفهوم القيمي للأمن : ويعني الحفاظ على القيم.
- ✓ المفهوم العسكري للأمن: ويعني قدرة الدولة على الهجوم والدفاع.
- ✓ المفهوم الاقتصادي للأمن: ويعني تحقيق التنمية وتأمين احتياجات المواطن.

والأمن من وجهة نظر "هنري كسينجر"فهو يعني "مجموعة التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء " في مؤلفه "جوهر الأمن" في قوله : "إن الأمن يعني التطور والتنمية ،سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة".

ولكن من بين كل التعاريف السابقة يبقى أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى:﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ۝٤ ﴾[2] و قوله﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣﴾[3]

حيث بين لنا عز وجل فضل الأمن في سورتي قريش والتين وأظهر مزايا انعكاساته الاجتماعية على البيئة المضللة بالأمن[4] كذلك بين لنا مؤشرات فقدانه وكذا وضح ارتباط الأمن الاجتماعي بالازدهار الاقتصادي في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ ... ۝١٢٦ ﴾[5]

1- رجائي سلامة الجرابعة، الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2012،ص08

2- سورة قريش{الآية 2-3-4}

3- سورة التين{الآية 03}.

4- نواف قطيش، مرجع سابق،ص:14.

5- سورة البقرة ،الآية 126

ومن هنا يتضح أن الأمن هو ضد الخوف ، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل سواء التهديد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، الداخلي أو الخارجي.

المبحث الثاني : الأمن ومستوياته

المطلب الاول : مفهوم الأمن :

يختلف الباحثون والمنظرون في العلاقات الدولية في إعطاء تفسير واحد لمفهوم الأمن ، إذ يطرح التساؤل ويركّز الإشكال حول خلاف وأساس رئيسي وهو الذي يطرح هذه المعضلة . أي لمن الأمن ؟ أو بالأحرى هل ينصب مفهوم الأمن على توجيهه نحو الفرد بصفة رئيسية أم الدولة ؟ وبالتالي يصعب حصره في تعريف واحد .

1- تعريف باري بوزان B0ARRY BUZAN يعرّفه : " على أنه الحالة التي يكون فيها النقاش دائرا على السعي للتصور من التهديد ، أمّا إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدولة والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العلمي[1] .

ومن الملاحظ هنا أنّ باري بوزان يعطي لمفهوم الأمن بعدا واقعيا من منظور واقعي فيربط بين مفهوم الأمن عند الدولة وعندما ما ينتقل إلى النظام الدولي .

2- ويعطي أرنولد وافرز wolfers مفهوما للأمن من خلال القيم المكتسبة أي هو تلك الحالة التي ينعدم فيها الخوف تجاه المساس بالقيم المكتسبة .

3- كما يرى بوث ويلر في مفهوم الأمن على أنه حرمان الآخرين منه أي أننا إذا أردنا الحصول على الأمن فذلك مرتبط أساسا بالامتناع عن حرمان الآخر منه وبالتالي الاستقرار.[2]

4- في حين نجد أنّ الموسوعة السياسية تعرّف الأمن بأنه : " تأمين السلامة الدولية ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي ".[3]

---

[1] خلف الله عمر، التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات في إفريقيا، ص13 .
[2] خلف الله عمر : المرجع السابق . ص 13 .
[3] عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، جزء1، ص331.

5- ويرى ايغون بار egon bahr من خلال تقريره الأمن المشترك أنه يجب إعادة صياغة مفهوم الأمن وعدم التركيز على القوة في ظل التمايز الذي يشهده العالم والذي تضبطه عملية الاعتماد المتبادل ، فحسبه يرى بأن التهديد العسكري غير واقعي وأنّ هناك مخاطر أكبر منه (الاقتصادية ، البيئية ، شبكة المافيا وكذا المنظمات الإرهابية).[1]

6- كما يرى توماس هوبز مفهوم الأمن بنشأة الدولة إذ أنه يعتقد بأنّ العقد الاجتماعي هو الذي دفع الأفراد إلى التخلي عم حقوقهم لإنشاء كيان واحد هو الدولة وذلك بغية تحقيق الاستقرار والبعد عن حالة الخوف والتهديدات المختلفة الأخرى .

7- ويعرّف ليبمان الأمن في قوله : " تعدّ الأمّة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهدّدة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنّب الحرب وبمقدورها إذا واجهت التحدّي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب .[2]

- ومن خلال هذا ، يمكن الفهم أنّ القوّة العسكرية تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ، وعلى هذا الأساس يمكن فهم الخلاف الجوهري في تعدّد التعريفات وتنوّع بناءاته الاستيمولوجية ، فهناك من ربطه ارتباطا وثيقا بالقوة العسكرية والأمن القومي بينما نجد أنّ البعض الآخر قد تجاوز هذا المفهوم إلى قضايا أخرى ومستوى الأفراد خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر وظهور ما يعرف بالأمن الإنساني .

2- مستويات الأمن :

يمكن القول ومن خلال التعريفات السابقة أنّ مصطلح الأمن قد تغيّر وتغيّرت دلالته خصوصا بعد مرحلة الحرب الباردة ، وهذا نظرا لما تغيّر على صعيد الساحة الدولية وظهور قضايا جديدة تهدّد الأمن والسلم ، فالمخاطر أصبحت تتجاوز الدول في حدّ ذاتها وهذا بسبب ما حصل من ظهور فواعل لا تقلّ شأنا عن الدول في التهديدات على غرار الإرهاب العابر للدول ممّا يجعلنا نستنتج أنّ للأمن عدّة مستويات بحسب الدائرة ، وعليه سنحاول تمييز هاته المستويات في الآتي :

[1] د.عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية، ص105.
[2] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الامني الأمريكي،ص20.

أ- المستوى الأول :

الأمن الداخلي (الوطني) : وهو المستوى الأول من المستويات ويعبر عن الحالة الداخلية للدولة من استقرار على جميع الأصعدة بحيث تكون في منآى عن التغييرات العنيفة يكون فيها الأفراد في حالة استقرار بحيث يتمتعون بكل المتطلبات المادية منها كضروريات البقاء والمعنوية منها كالاعتراف به وبدوره ودون المساس بكرامته والحفاظ على ممتلكاته . وحينما نتحدث عن بقاء الوضع مستقرا فهنا لا يقصد به احتكار السلطة في يد أقلية معينة (شراء الأمن) وإنما المقصود به هنا عدم تعرض الدولة لتلك التهديدات الخارجية منها كاعتداء الدول عليها ، والخارجية كالانقلابات العسكرية.[1]

ويعتبر الأمن الداخلي من أهم الوظائف المنوطة والمسؤولة عنها الدولة بشكل مباشر كون أنّ مواطنيها يخضعون لقوانينها ويدينون بالانتماء إليها ، وعليه فهم ملزمون تجاهها بأداء الواجبات فيما تدين لهم بالحقوق الأخرى .

ب- المستوى الثاني :

- الأمن الإقليمي : ويأخذ اسمه من الإقليم ويقصد به تكاتف مجموع دول موجودة في حيز جغرافي واحد بحيث تنشأ بينها تحالفات وتعاون في مجموع القضايا التي تهدد أمنها ، وقد ظهر وتطوّر هذا المفهوم خلال الحربين الأولى والثانية وكذا في إطار صراع الحرب الباردة وسعي هاته الدول لتحقيق استقرار أمنها داخل الإقليم ومنع الدول المجاورة أو التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم .[2]

وقد أثر استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية حيث اهتمت معظم دول العالم به ، وذلك سعيا منها لتعزيز قدراتها فهو قائم على تعاونها ، ويعرف أيضا على أنه عبارة عن سياسة مجموعة دول في إطار إقليم واحد يهدف إلى زيادة قوتها ضد القوة الأجنبية الأخرى من خلال تنسيق عسكري بشرط توافق مصالح وتوجهات تلك الدول ، ويتطلب عدة متغيرات وخصائص لذلك . كالتعاون ، الرغبة ، انسجام المصالح ، وجود أخطار حقيقية ....[3]

[1] قريب بلال، السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه، التحديات والرهانات، ص27.
[2] معمر رابوزنادة، المنظمات الإقليمية والنظام الأمن الجماعي، ص21.
[3] قريب بلال ، المرجع السابق، ص 28.

ج- المستوى الثالث :

- الأمن دون الإقليمي : وهو مستوى يكون فيه أو يقصد به دخول مجموع الجول في تحالف مشترك واحد (تنظيم عسكري) بحيث تكون تلك الدول من عدة أقاليم متنوعة تجمعها نفس الهواجس والمخاوف ويكون ذلك بالاعتماد المتبادل فيما بينها لمواجهة مجموع الأخطار التي تهددها على غرار حلف العسكري الأطلسي (NATO) الذي يضم مجموعة من الدول من مختلف القارات (إفريقيا ،آسيا،أمريكا الشمالية ،أمريكا الجنوبية) .[1]

د- المستوى الرابع :

- الأمن الدولي : تطور هذا المفهوم وتبلور أثناء الحرب الباردة ، ويقصد بنظام الأمن الدولي أو الجماعي هو مجابهة أي محاولة تغيير الواقع الدولي والاخلال بعلاقاته والأمن والسلم . ويتمثل في وضع قوى العدوان والتصدي لها من قبل الجماعة الدولية وذلك بالقوة العسكرية في حال عدم الانصياع لمختلف القواعد والأسس المنظمة للعلاقات وكذا عدم الخضوع للشرعية الدولية .

كما يعرف أيضا على أنه نظام يعتمد من مجموع الدول لحمايتها من أي خرق قانوني على أسس التضامن والتعاون بغية تحقيق الحماية ،[2] ونجد لها المفهوم في وقتنا الحاضر أهمية كبيرة نظرا لتطور القضايا وبروز فواعل جديدة تضاهي الدول ف القدرات على غرار الجماعات المسلحة وكذا اثر العولمة مما يستوجب تعاون وتكافل دولي كون أن مشكل يقع في منطقة ما يؤثر على مناطق أخرى وتشابك العلاقات .

ولتحقيق هذا النوع من الأمن يستوجب شروط معينة :

أ- فرض قيود على استخدام القوة بحيث لا تستخدم إلا من خلال المؤسسات الدولية .

ب-ألاّ تستخدم القوة إلاّ في حالة الدفاع على النفس من الخطر (مادة 51 من الميثاق الأممي) .

ج- اللجوء إلى الوسائل السلمية قدر الإمكان في تسوية النزاعات على اعتبار أنه قد يؤدي إلى تأزم الأوضاع وانتشار الأزمات .

د- الالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول وكذلك توفر الرغبة في تحقيق لالتزام بالشر

[1] قريب بلال ، المرجع السابق ، ص30.
[2] قريب بلال ، مرجع سابق ، ص35.

- النزوح وضعف العملة وانهيارها.
- هجرة الأدمغة وتصفيتها.
- ازدياد الاختراقات من الأطراف الخارجية وكذا انتشار الطائفية والاقتتال العرقي والجماعات الدينية.
- تفشي الفساد والتهريب

ثانيا: المستوى الإقليمي للانفلات الأمني:

- قد يؤدي الانفلات الأمني الحادث في دولة ما إلى خلخلة أمنية في الدول المجاورة والتأثير عليها بشكل سلبي.
- فقدان الدولة السيطرة على حدودها مما يجعلها عرضة لتسلل العناصر المعادية للدولة أو المجتمع.
- طمع الدول المجاورة في ضم بعض الأقاليم إليها خاصة إذا كانت هناك نزاعات مسبقة حول الحدود والأقاليم.
- النزوح السكاني الذي قد يسبب في إقامة مخيمات على الحدود المجاورة مما يترتب عليه كوارث غذائية ، صحية ، وبالأخص أمنية . [1]

المطلب الثاني التفسير النظري للأمن :

إن ظاهرة الأمن مثل ما ذكرنا سابقا في مفهومها هي ظاهرة معقدة من حيث التركيب سواء فيما يخص بماذا يتعلق الأمن والى من يتوجه ؟ أو من حيث بنيته ، ولقد ظهرت العديد من النظريات التي تأصل لهذا المفهوم سواء قبل الحرب الباردة أو بعدها (تقليدية وحديثة) وعليه في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم النظريات التي تأخذ بالتفسير لهاته الظاهرة .

- أولا : النظرية الواقعية :

ظهرت هذه النظرية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية وازدهرت وهذا بعد فشل المثالية في إعطاء منظور يشرح الواقع الدولي، وتستمد الواقعية مجموع أفكارها ومرتكزاتها من كتابات المفكرين القديمة وعلى رأسهم المفكر اليوناني " توسيديس" واسهامات وكتابات "ميكيافيلي" في كتابه الذي هو عبارة عن نصائح للأمير في كيفية الحكم وضرورة الفصل بين ما هو

[1] فيصل قاسم ،

ديني والسياسة (لا يمكن تطبيق الدين في السياسة لتعارض المصالح) وكذا أفكار " جون بودان " عن مفهوم السيادة وعدم إمكانية التدخل فيها.[1]

وقد تبلورت النظرية الواقعية وتطورت خلال الحرب الباردة وتنقسم هاته النظرية إلى :

أ- النظرية الكلاسيكية : وتعود إلى الحرب الباردة ، ومن أبرز منظريها "هانس مورغانتو" و "راين هولد" حيث ترى أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين وهو ما يقودها نحو التصادم فيما بينها، ومصلحة الدول حسب هانس مورغانتو هو البقاء والحفاظ على أمنها وزيادة قوتها ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال اكتساب القوة ، ويرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية فكلما زادت القوة أمكن للدول تحقيق مصالحها وتبرز جليا في القوى العسكرية ، كما أنه يرفض إدانة سياسة الحروب بالإضافة إلى ذلك يؤكد "ريموند آرون" و "مورغاتيتو" على أن مبدأ توازن القوى هو الذي يضمن المحافظة على الأوضاع، كما أن السياسة الخارجية للدول ليست كالداخلية ، فالخارجية متعددة بتعدد المراكزوبالتالي فالمصلحة تغلب ، وعليه فالعلاقات بين الدول تحكمها الفوضى والصراع نحو المصالح ، وبالتالي فالأمن لدى التقليديين مرادف للأمن القومي نظرا للمأزق الأمني وذلك الذي تتعرض له الدول بسبب طابع الفوضى ، وعليه فإن الدول على صعيد العلاقات الدولية هي متساوية من حيث السيادة ولا يجوز التدخل في شؤونها .[2]

وتأخذ الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية وتعتمد علة مفاهيم أساسية تتخذ فيها الدولة كوحدة تحليلية في التغيير وكذا مفاهيم القوى والسيادة كعنصر أساسي يفسر طبيعة العلاقات.

ب- الواقعية الجديدة (الهيكلية) :

جاءت هذه النظرية بعد الانغلاق الذي شهدته النظرية السابقة لهانس مورغانتو وما تعرض له من انتقادات ، وبالمقابل فإن النظرية الهيكلية التي تزعمها "كينث وولتز" تغفل جانب الطبيعة البشرية وركزت على النظام وجوهر الفوضى فيه فحسب "وولتز" أن النظام الدولي يشكل أساسا من القوى الكبرى وفي ظله فإننا نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها غير

[1] التجاوزات و المداخل الجديدة لدراسة العلاقات الدولية

[2] ستيفن وولت،عالم واحد نظريات متعددة ، ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني، ص 4.

أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع ، فيعتبر الواقعيون الجدد أن المشكل الأساسي للعلاقات الدولية هو طبيعة النظام .[1]

ويجادل وولتز بأن أي هيكل سياسي في أي مستوى تحليل لا يتم إلا من خلال ثلاثة عناصر :

- المبادئ المنظمة لترتيب الوحدات التي تتعايش في نظام لا مركزي .
- طبيعة الوحدات ووظائفها ، فالدول تبقى أساسا داخل النظام.
- توزيع القوى داخل النظام.

ففي الحقل الهرمي المنظم تتفاعل حسب وولتز الوحدات المتباينة وتتجه نحو ازدياد التوسع في التخصص وتعتمد على بعضها بشكل كبير بينما في الحقل الفوضوي فهي متشابهة وظيفيا وتتجه نحو البقاء على ذلك وتعمل من أجل الحفاظ على البقاء وتكافح من أجل السيادة . ووفق وولتز يتكون النظام من الهيكل والوحدات المتفاعلة وهو ليس ملموسا وبالتالي يفرض مجموعة من الظروف المقيمة للوحدات ويؤثر في سلوكهم.[2]

ثانيا : النظرية البنائية :

تطورت هاته النظرية لتعطي تصورا مغايرا للأطر التقليدية وذلك بعد التحولات التي شهدتها الثمانينات في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وتطور وظهور القضايا الجديدة مع تطور عصر العولمة ، وتعتمد هاته النظرية في تحليلاتها عن مزيج سيسيولوجي ونظريات تقليدية حيث تفترض أن العالم يتشكل اجتماعيا من خلال التفاعل بين الهياكل والوكلاء ،إذ يتشكل بعضها البعض والأفكار والهويات هي محرك مركزي للسياسات العالمية وترتكز على السياق الاجتماعي والطبيعة التذاتانية للقواعد والمعايير المشكلة لهوية الفاعلين وتحديد طبيعة المصالح والإجراءات لجهات الوكلاء ، وحسب البنائيين فإنه يمكن تغييرها فالفوضى حسب " الكسندر ويندت " أن الفوضى هي ما تصنعه الدول ،[3] والذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسات الدولية لها ويفترض ما يلي :

[1] ستيفن وولت ، مرجع سابق ، ص5 .
[2] الحوارات والمداخل الجديدة لدراسة العلاقات الدولية ، ص367.
[3] حمزاوي جويدة ، التصور الامني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وإستراتيجية في المتوسط، ص ص 41، 43.

- أن الدول هي الوحدات الأساسية في التحليل .

- الهوية والمصالح تسير في إطار نسق مترابط بفعل البناء الاجتماعي للنظام القائم بشكل ذاتي ،ويتصور البنائيون أن الأمن إلتزام التحرير فالبنائية تتحاشى التركيز على سياسة القوة للأمن وعلى تحديدها للبناء على أساس توزيع القوى المادية وترتكز بدلا من ذلك على وضع قواعد مناسبة لإدارة المنافسة بين الدول ، والواقع بالنسبة لهم هو موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي بفعل القيم والمعتقدات . وترتكز على عنصر الهوية I dentity الذي يقصد به الفردانية والتميز للفاعل والناتجة عن علاقاتها مع الآخر وتتميز بالتحرك وقابلية التغير وفق المصالح ، فالعوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر على الفاعل وعلاقته في مقابل هوية الآخر حيث يرى دافيد كامبل بأنها تتشكل في نظام الاختلاف بين ما هو داخلي وما هو خارجي وهو ما يلاحظ في الأقليات ، وعليه فالبنائية لا تقبل بفوضوية العالم بل هي في الواقع تتحدد بفعل الهويات فالبحث عن القوة هو من تكوين صناع القرار وبما أن واقع التعدد في بناء الفواعل على أساس المصالح فإنه لا يمكن مقاربة الأمن كمقاربة أمنية وهي ليست واقع محتم لحالة الحرب ، فحسبهم أن الدولة هي التي تحدد موقفها تجاه الفواعل الأخرى .[1]

وتأخذ هنا ثلاثة صور بالنسبة لويندت :

- ✓ فوضى هوبزية في حالة التصور العدائي .
- ✓ فوضى لوكية في حالة التنافس .
- ✓ فوضى كانطية في حالة الصداقة .

ويعطي مثال على ذلك بالمسدس فحسبه فإن المسدس أداة والتصور هو الذي يحدد خطورته أو سلميته بالنسة للشخص الحامل له .

ويرى بوث booth أن الحكومة لا ينبغي أن تبقى المرجع الأول للأمن حيث انها في كثير من الحالات المصدر الأول للأمن والكثير يعيش تحت سلطتها بدلا من أن تكون حارستهم فهو بذلك يوسع من توسعه للأمن والذي يتجاوز التحديد العسكري للتهديد لدرجة أنه يمس بالمرجعية الأساسية التي أصبحت من فواعل غير الدولة . وهو يدعم فكرة أن الأمن الإنساني أكثر أهمية من امن الدولة في حد ذاتها .[2]

[1] بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة الغير شرعية،
[2] نسمة زيدي ، مرجع سابق ، ص29.

تعتمد البنائية في تحليلها للظاهرة الدولية على أسس اجتماعية بالدرجة الأولى مرتكزة في ذلك على الطابع التذاتاني وكذا دور الهويات في التفاعل انطلاقا من الفرد الذي يكون مجتمعا والدولة ومنه بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات بين فواعله ، وعليه تدرس الظاهرة ليس من كونها مجردة بل من حيث أن البشر هم من يصنعون الأمن .

ثالثا : النظرية النقدية :

تطورت القضايا الدولية خصوصا عقب نهاية الحرب الباردة وما حصل من سياسات التي جاء بها غورباتشوف مما أدى إلى تطور مجموع القضايا خصوصا مما يعرف بالقضايا الأمنية ومفهوم الأمن ومن هنا بدأ الأمن بأخذ أبعاد أخرى لتتجاوز الدولة في حد ذاتها وإن كان في حد ذاته يحافظ على صورته العسكرية.

وتنطلق من تيارين ماركسيين مختلفين هما : الغرامشية الجديدة ، ومدرسة فرانك فورت ، وتتأثر هاته النظرية بأفكار "روبرت كوكس" في تبنيها لطرحه الذي ينقسم إلى نوعين :

1- إيجاد حلول الواقع دون تغيير له .

2- يحمل مشروعا لتغيير الواقع أو التكوينية[1] .

وتسعى لتغيير وإعادة صياغة السياسات الواقعية والرؤية الوضعية من خلال أنها قابلة للتغيير حيث تشترك والبنائية في أن البناء المجتمعي هو نتاج أفكار وهويات والمصالح هي التي تحدد الفواعل اكثر من كونها معطى تفرضه الطبيعة . حيث تنطلق هاته المدرسة من إمكان فتح النقاش حول معنى الأمن وإمكانية تغييره بشكل مغاير للواقعي حيث ترتكز على ثلاثة أسس هي :

- كيفية بناء التهديدات والوحدات المرجعية للأمن وكذا إمكانية تحويل المعضلة الأمنية .
- تركز على الكيفية بدل الطرح " لماذا ؟ " وعليه فإن الأمن ظاهرة وفق النقديين تنشأ تذاتيا انطلاقا من هوية الفاعلين وتعريف مصالحهم ومنه فإن فوضوية النظام الدولي وكذا الحروب هي محصلة للبناءات التاريخية والاجتماعية تتداخل فيها الثقافة والايديولوجيات وغيرها .

وتهدف النظرية النقدية لإدراج القيم الأخلاقية والعدالة في العلاقات الدولية (التحرير) تضع الفرد كمرجعية وحيدة للأمن الحقيقي في مقاربتها للأمن الإنساني وبالتالي حسب هوركايم تعني تحرير الانسان من قوة الاستعباد والاستغلال .[1]

[1] بتقة خديجة ، مرجع سابق ن ص24.

المبحث الثالث: منطقة الساحل الافريقي واهميتها

المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي

تعتبر منطقة الساحل الافريقي إحدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم ،والتي جعلت منها محل اطماع القوى الكبرى نظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي مهم.

بالإضافة إلى الثروات النفطية والغازية وما تتوفر به دول الساحل من موارد معدنية خاصة مالي والنيجر موريتانيا والجزائر ...وهذا ما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى وساحة لتنافس الفواعل الدولية[2].

التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل:

التعريف اللغوي: تعني الشاطئ، ريف الشاطئ شاطئ الصحراء.

التعريف الجغرافي: من الناحية الجغرافية فإن دول الساحل تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء وافريقيا الاستوائية ليشكل بذلك منطقة الأمطار[3].

جيوبوليتيكا الساحل الافريقي:

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ،شاملا الدول التالية : السودان، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا، السينغال، وتم توسيعها لحسابات جيو اقتصادية لتشمل بوركينا فاسو ، نيجيريا وجزر الراس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوبا، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء السوداء[4].

ويمكن الاشارة إلى أن هناك إختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها من الشمال البحر الأبيض موريتانيا والمحيط الاطلسي من الغرب، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب أما الساحل فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي وشمال مالي والنيجر والبعض يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة

---

[1] نسمة زيدي ، مرجع سابق، ص26.

[2] دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي دراسة حالة مالي، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ودراسات أمنية واستراتيجية ، جامعة ورقلة،2014-2015،ص20.

[3] نعمي فطيمة ،الأمن في منطقة الساحل والصحراء بين السياسات الاقليمية والاستراتيجيات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور الجلفة،2013-2014،ص36.

[4] جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء،ص1.

مئات وآلف كلم وتبلغ مساحته أكثر من 3ملاين كلم^2 ، يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا وهي تضم اليوم السنيغال ، موريتانيا ، مالي، بوركينا فاسو ، النيجر التشاد، السودان وأريتيريا[1].

كما وتتقاطع في منطقة الساحل الحضارات والثقافات واللغات، مما أهلها لتكون ن جسر رابطا بين الحضارات ،ولكن الصراعات والتناقضات جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع ، حيث صارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها، حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات وأصبحت ساحة حروب ونزاعات[2].

وبمنطق الحسابات الجيو استراتيجية فإن منطقة الساحل الافريقي تمثل إحدى الفضاءات الجيو سياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة .وقد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية على ضوء الخصائص التالية فرضها واقعها الجيو بوليتيكي[3]:

1. هي إقليم يستمد وظيفته الجيو بوليتيكية من هشاشة الحدود حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية.

2. لم يعد من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم جاف بل أصبحت من منظور جيو سياسي تقدم بدائل أفضل فهي:

- تحتوي على جيوب مائية أعطت غطاءا نباتيا هو الواحات في الصحاري.
- مع تطور وسائل الاتصال والموصلات الدولية لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة ،بل هي طريق للقوافل والحركة التجارة .

[1] دليلة غدير، مرجع سابق،ص21.

[2] دليلة غدير، مرجع سابق،ص22.

[3] جميلة علاق، مرجع سابق،ص1

- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الإكتشافات التي جاء بها باطن الأرض ،وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم ومن ثم صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي السياسي والاقتصادي.[1]

طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي:

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وتوفير ضمانات المساواة للجمع في الحقوق والواجبات هذا الفشل هو نتيجة مجموعة من العوامل أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية ،وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود.

كما أدى غياب المواطنة في هذه الدول إلى انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة حل النزاعات مما جعل من تدخل طرف ثالث أمرا ضروريا.

أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول الساحل الإفريقي يظهر من كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة بسبب المناخ لطبيعة المنطقة.

لكن قد بدأت تظهر مؤشرات على مستوى الاكتشافات النفطية ومصادر الطاقة عموما فإن الاهتمام الدولي بالمنطقة قد بدأت تظهر بوادره.[2]

المطلب الثاني :أهم المسائل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي

تعكس مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية والعامة للمشكلة الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، وذلك في شكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقب الاستعمارية حيث أنها لازالت بعض النظم السياسية الإفريقية مرتبطة بمستعمريها سابقا وكذلك ظاهرة التحول الديمقراطي والعجز التنموي وأخيرا مشكلة الحروب الأهلية وحركات التمرد.[3]

ولفهم أكثر طبيعة المشاكل التي تعاني منها المنطقة ،يرجع بعض الباحثين ذلك إلى ثلاثة أبعاد هي:

[1] جميلة علاق، مرجع سابق،ص1.
[2] أسماء رسولي، مرجع سابق،ص82.
[3] أحمد طالب أيصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر،2009،ص17.

1. بعد الموارد الطبيعية:

يتفق معظم الدارسين على أن الموارد الطبيعية تمثل السبب الرئيسي في نشوء الحروب الأهلية وتشمل تلك الموارد الطبيعية :الغاز الطبيعي، النفط ،الذهب والثروات البحرية وغيرها بسبب التقسيم غير العادل لثروة.

إضافة لذلك توافد الشركات الاستثمارية عليها، فالدول العشر المصدرة للبترول في إفريقيا جنوب الصحراء تعتمد على المنتجات البترولية المستوردة فمثلا نيجيريا تتصدر من بين الدول الإفريقية بمعدل 2.185 مليون برميل لعام 2003،وتحتل المرتبة السابعة عالميا

ومع ذلك تصنف نيجيريا من أفقر دول العالم فحسب إحصائيات مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 2006 تحتل نيجيريا159 من بين الدول الأشد فقرا في العالم ،ويرجع هذا الوضع في نيجيريا إلى تفسي ظاهرة الفساد في الإدارة الحكومية المراقبة الدورية.[1]

فمثلا أزمة دار فور هي بمثابة صراع على الأرض والموارد أوجدته حاجة الإنسان لمصادر المياه والعشب نتيجة لندرة هذه لندرة هذه الموارد ازدادت احتمالات الاحتكاكات القبلية والتي وصلت إلى الصراع.

2. البعد الإثني والقبلي:

فالمجتمعات الإفريقية تتميز بالتعدد الديني واللغوي والثقافي ،فهي تملك نحو 33%من جملة اللغات الحية في العالم ومجموعها حوالي2100 لغة ،بينما لا يجاوز سكانها 10% من مجموع سكان العالم.

كما أنها تجمع كل الديانات السماوية المتمثلة في الإسلام ،المسيحية، اليهودية، والديانات القبلية التقليدية.

وفي هذا الصدد يذهب الباحث "كولبير وهوفلر":إلى أن التمايز العرقي والديني يشكل خطرا إذا تجاوزت نسبته 40%من مجموع السكان فحينها يسهل قيام حركة تمرد وكسب مناصرين ضد السلطة على أساس ديني أو عرقي .

ويرجع هذا التباين إلى طبيعة المجتمعات التي تعاني تفككا عرقيا وقبليا مما جعل من الإندماج المجتمعي عملية صعبة خاصة في غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة :مثل أزمة دار فور في السودان الطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا.

[1] نعمي فطيمة ،مرجع سابق،ص39.

3. البعد الديني:

باعتباره أحد العناصر المحددة للهوية فهو يمثل محورا جوهريا في نشوب الحروب والنزاعات وكمثال الصراع الإيريتيري الأثيوبي عام1998.[1]

كما يمكن إرجاع التهديدات إلى الأسباب التالية:

- ✓ صعوبة الإندماج المجتمعي بسبب الطبعة الاجتماعية المفككة إثنيا.
- ✓ ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا اقتصاديا سياسيا ، مما ينتج عنه حالات من الاحتياط السياسي والتي تخلق حركات التمرد والعنف السياسي.
- ✓ تأثر المنطقة بالكوارث الانسانية مثل نزوح اللاجئين ،وهذا ما يجعل من النطقة نقطة عبور مفتوحة وبيئة خصبة لإنتقال الأمراض المعية.
- ✓ إنعدام الأمن على الحدود بسبب نقص الإمكانيات لمراقبتها.
- ✓ الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة خاصة موجات التصحر والجفاف.

وقد أفادت اليونيسف أن نحو مليون طفل على الأقل معرضون للموت في منطقة الساحل الإفريقي بسبب أزمة الجفاف، وتضرر من الأزمة أكثر من15مليون شخص بشكل مباشر في بوركينا فاسو ،الكاميرون، تشاد ومالي موريتانيا النيجر والسينغال.

وبحسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فإن أزمة الغذاء والتغذية التي تواجه بلدان الساحل هي مستمرة في التدهور بمعدلات كبيرة على الرغم من جهود الحكومات والمنظمات الدولية للاستجابة للأزمة .

كما وقد ناشد الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" المجتمع الدولي بسرعة التحرك إزاء الوضع الإنساني المتدهور.[2]

[1] نعمي فطيمة ،مرجع سابق،ص41.
[2] عمي فطيمة ،مرجع سابق، ص 42،41.

خلاصة الفصل الأول:

وفي نهاية الفصل استنتجت مايلي:

1*وجود غياب لتعريف جامع لمفهوم الأزمة ،وكونه مفهوم عام يبحث عن تعريف ومعنى علمي منهجي متخصص، دفع معظم الباحثين في هذا المجال إلى الارتكاز على جملة من العناصر المشتركة لتعريفها من بين هذه العناصر عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القائمة ،ناهيك عن كونها نقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ.

2* إن الاختلاف والتعدد في تعريف مفهوم الأزمة يدل على أنها ظاهرة لا تحكمها قواعد نظرية ثابتة

3* رغم الاهتمام البحثي الملحوظ مؤخرا بهذه المنطقة إلا أن مفهوم الساحل الإفريقي أو فضاء الساحل والصحراء يتميز بفقدانه لتعريف واضح يحدده ذلك أنه لم تتشكل صورة متماسكة في البحوث السياسية والأمنية حول هذا الفضاء.

4* تعد منطقة الساحل الافريقي إحدى أهم المجالات الجيو سياسية والجيو استراتيجية التي جعلت منها محط أنظار ومحل أطماع القوى الكبرى وذلك لتوفرها على ثروات خام كالمعادن والفوسفات ومصادر الطاقة.

5* منطقة الساحل الإفريقي أضحت أحد الفضاءات الأمنية البالغة التشابك والتعقيد ما جعلها تشهد تطورات أمنية مختلفة.

المبحث الأول :نبذة عن الازمة الليبية .

إن الأصول الأولى لانفجار أي أزمة ترجع بالدرجة الأولى إلى جملة المكونات التي تتميز بها بيئة الأزمة والسمات والميزات التي تتوفر بها مما أهلها وخولها لتكون محلا مناسبا للأزمة ،ولأجل فهم عميق لكافة عوامل ومسببات الأزمة لابد من لإشارة أو إسقاط الضوء على أهم محددات وعناصر البيئة الداخلية للدولة الليبية.

اولا: جيوبوليتيكية الدولة الليبية.

أ-الموقع الجغرافي :

1 : البيئة الجغرافية لليبيا

تقع ليبيا في شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي عرض 19°درجة و34°درجة شمالا وخطي طول 9° و26° درجة شرقا يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد ومن الجنوب الغربي النيجر، بينما يحدها من الغرب الجزائر وتونس من الشمال الغربي

تتقدر مساحة ليبيا بـ:1.759.540 كلم^2 (أي 679362 ميل مربع) وهو ما يجعلها تحتل المرتبة 17في العلم من حيث المساحة[1] بينما المركز الثالث إفريقيا من حيث المساحة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية

وقد شكل هذا الاتساع نسبيا ميزة استراتيجية إضافة إلى ما منحته هذه المساحة الشاسعة من قوة سياسية.[2]

وتتوسط ليبيا الساحل الشمالي للقارة الإفريقية على البحر المتوسط، وتشرف على الحوض الأوسط الجنوبي لهذا البحر وذلك لامتداد ساحلها الشمالي لمسافة 1900كلم،وبها عدة موانئ صالحة لتكون قواعد بحرية ومن أهم هذه الموانئ:طرابلس- بنغازي...إلخ.

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق ،ص77.

2- جمال حمدان، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة ،مكتبة مدبولي،ط1،ص134.

كذلك تعتبر ليبيا همزة الوصل بين الشمال الإفريقي وما يتصل به من طرق المواصلات مباشرة إلى آسيا، وبين مجموعة المغرب العربي وباقي الشاطئ الإفريقي الغربي على المحيط الأطلسي[1].

وتتألف في الداخل من نطاق متوسطي وقطاع صحراوي، تقع بين البحر المتوسط وخلفه أوربا شمالا وبين الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقي وإفريقيا المدارية جنوبا ،وهو ما يمنح لموقع ليبيا الجغرافي أهمية كبرى ،فبإمكان موقعها الاستراتيجي تهديد مواصلات البحر الأبيض المتوسط كما يمكن منه الزحف يمنا إلى الشرق الأوسط ويسارا على الشمال الإفريقي[2].

[1] الموقع والمناخ والتضاريس، سفارة دولة ليبيا بالقاهرة ،اطلع على: http://fanaek.com/ar/countries/libya/basics-facts/geography and climate.

[2] أو شريف يسرى، مرجع سابق ،ص77.

المناخ: مناخ البحر المتوسط بطول الساحل جاف، صحراوي من الداخل.

السكان: بالنسبة لإحصائيات عام2016 فإن إجمالي عدد السكان قدر بـ[1]: 6.541.948 مليون نسمة

المجموعات العرقية :عرب وأمازيغ(97%)

اللغة الرسمية :هي اللغة العربية الإنجليزية هي اللغة الثانية .

الديانة: الإسلام (97%).

الحكم والإدارة :

الاسم الكامل: الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

الاسم المختصر : ليبيا.

تاريخ الاستقلال :24 ديسمبر 1951م.

النظام السياسي :"جماهيري" وهو نظام يقوم على فكرة أن الشعب يحكم نفسه بنفسه عبر ما يسمى باللجان الشعبية لكن من حيث الممارسة يترجم في شكل حكم فردي.

1. الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد والإمكانات الطبيعية من أهم الموارد أو الوسائل التي تلعب دورا أوليا في توجيه النشاط الاقتصادي لأي دولة[2].

وتتلخص موارد ليبيا الطبيعية قبل اكتشاف البترول في موردين رئيسين وهما :المراعي الواسعة مختلفة الخصائص وإلى جانب الأراضي الفلاحية الضيقة التي في الإمكان استصلاحها وزراعتها، فهناك مانسبته1% من التراب الليبي على حدود البحر الأبيض المتوسط وفي المنطقة الجبلية الساحلية مركز للزراعة في حين8% في الشرق للرعي، وتسمح هذه الأراضي بإنتاج بعض القمح وزراعات حيوية أخرى ،ولكن هذا الإنتاج لا يلبي كافة حاجيات السكان ولا يشكل اكتفاء ذاتي للغذاء ،هذا ما يجعل ليبيا تستورد المواد الحيوية من الخارج[3].

[1] Libya "the world fact book-central intelligence ageucy",retrieved26-2017.

[2] أو شريف يسرى، مرجع سابق ،ص78.

[3] Jean Fleury,Crice Libyenne :La Novella Dune Géopolitique,(Frànce,Paris, Jean Picollec),2012,P 12.

هذا وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية ،ذلك لكون النفط في ليبيا يشكل العماد الأساسي للاقتصاد الليبي فهي تمتلك حوالي 3.5%من احتياطات النفط الخام أي ما يفوق نسبة 60%من العائدات المالية .[1]حيث تتوفر على احتياط نفطي يقدر بـ41.5مليار برميل، وقد كان إنتاجها من النفط الخام قبل الأزمة يقدر بـ :1.77مليون برميل يوميا ما يعادل2%من الإنتاج العالمي.

كما تمتلك ليبيا احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي ،تقدر بـ52.7 تريليون قدم مكعب ،وتنتج حوالي11مليار متر مكعب يوميا من الغاز(بمعنى قرابة مايعادل0.2 مليون)[2] .

المقومات البشرية و التركيبة المجتمعية في ليبيا :

يبلغ عدد سكان ليبيا حوالي 6.597مليون نسمة ،حسب إحصائيات 2010بنسبة نمو سكاني تصل إلى 2.42%،حيث تتركز الكثافة السكانية في درجات عالية في المناطق الساحلية في شمال البلاد حيث تبلغ عدد سكان المدن حوالي50%في كم^2،بينما 1نسمة في كم^2 في الجنوب ،كما تبلغ نسبة عدد سكان المدن حوالي 87%،ونسبة عدد سكان الأرياف حوالي 13% .[3]

هذا ويعد عنصر القبيلة مكونا أساسيا للمجتمع في ليبيا ،وعاملا مهما في أركان نظام القذافي ومن أبرز هذه القبائل نذكر[4]:

قبيلة الأشراف: تتمركز في مدينة "ودان" و"زويلة"، وهي من سلالة علي بن أبي طالب ،وهم منتشرون أيضا في معظم أنحاء ليبيا.

1- خالد بن الشريف، دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة، ساسة ،أفكار حرة تقرأ العالم والأحداث عبر عيون الإنسان العربي،4أفريل 2015،ص5.

2- رالف شامي وآخرون ،ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،صندوق النقد الدولي ،الطبعة العربية،2012،ص2.

3- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2012-2013،ص73.

4- محمد العياط، القبائل الليبية، مأخوذ من:http//boaziza.yoo7.com/f10.montada

قبيلة الورفلة: تتمركز بمنطقة "فزان"، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق "بنغازي "و"سرت".
قبيلة القذاذفة :وينحدر منها معمر القذافي وتتمركز بمنطقتي "سبها" في وسط البلاد و"سرت" على شاطئ المتوسط غرب طرابلس، وهذه القبيلة هي الأكثر تسلحا بين القبائل الأخرى.
قبيلة الطورق: وهي قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى ،وتتمركز في مدينة "غات" بأقصى الجنوب.
قبائل العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير: وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.
هذا بالإضافة إلى العديد من القبائل الأخرى على غرار كل من قبيلة المقارحة وترهونة ورشفانة وزناتة وأولاد سليمان..إلخ.
بالإضافة إلى ذلك فإن ليبيا تتوفر أيضا على موارد بيترو كيمياوية مهمة ،والحديد والصلب والأسمدة والإسمنت ومواد البناء[1].

1: البيئة السياسية لليبيا

طبيعة النظام السياسي الليبي:

لقد كانت ليبيا دولة مركبة*أخذ تشكل الاتحاد الفيدرالي*،وكانت حكومتها محلية ملكية وراثية برلمانية ،ولها عاصمتان وهما طرابلس وبنغازي، وفي ثلاث حكومات محلية في طرابلس وبنغازي وفزان ،كما أن الدستور لم ينص على أن الشعب هو مصدر السيادة، وإنما ينص على أن السيادة لله وهي وديعة للأمة وينقلها ليد شخص طبيعي وهو الملك ثم لأولاده من بعده ،وعلى هذا الأساس وزعت السلطات حينئذ بين الحكومة المركزية التي احتفظت بسلطة التشريع، والحكومات المحلية التي أخذت بسلطة التشريع، والحكومات المحلية التي أخذت مهمة التنفيذ وذلك تحت إشراف السلطة المركزية.
اشتهر النظام السياسي في ليبيا ظاهريا بأنه نظام ديمقراطي ،ولكن كانت له خلفية خفية القذافي ومصالحه وتحافظ على إستمرارية نظامه وحكمه، وبمجرد إمكانية التعرف على هذه الخلفيات السياسية والحكومية يتجلى لنا فهم ملامح الفساد السياسي في ليبيا.

[1] خالد بن شريف، مرجع سابق ، ص5.

*الدولة المركبة هي "الدولة التي تتكون من اتحاد دولتين أو أكثر ،غير أن هذا الإتحاد ينقسم إلى عدة أشكال بسبب اختلاف الشخصي أو الاتحاد الحقيقي أو الإتحاد الاستقلالي أو الاتحاد المركزي[1]".

*الاتحاد الفيدرالي: خو شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية (أو حكومة فديرالية أو اتحادية)ووحدات حكومة أصغر(الأقاليم – الولايات)ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمد أحدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة[2] .

فمصطلح القيادات السياسية الذي يعرف على أنه قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. بما يتفق مع القدرات الحقيقة للمجتمع ،وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع، واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع[3]

في ليبيا يعرف نوع من الغموض بهدف التمويه، فالقذافي وهو الحاكم المطلق في ليبيا ينفي عن نفسه صفة الحاكم السياسي وكذلك عن أبنائه والمقربين منه، ليس هذا فحسب بل إن المسؤولين في الدولة سواء من وزراء أو مديروا المؤسسات الحكومية فهم مجرد خدم له[4].

اتسم النظام السياسي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديمقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا ضمن الدائرتين العربية والإفريقية، إلا ان تجربة القذافي فبإدخاله لبعض الإصلاحات لم تنل النجاح وذلك راجع لمواقف القوى المعارضة في الداخل والذين عارضوا فكرة التحول الليبرالي، ومن خلال هذه

---

[1] أنظر :سعيد بوشعير القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،ص124.

[2] نقلا عن موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة.<https://ar.m.wikipedia.org>wilci تاريخ الدخول:28-03-2013، 15:55.

3 جلال عبد الله معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1985،ص ص-9-10

4 أو شريف يسرى، مرجع سابق ،ص82.

التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أما القوى المعارضة إلا أنه لم يلزم نفسه بأي موقف معين.

ويقسم النظام السياسي الليبي إلى:

1) النظام السياسي الرسمي:

يتكون من جملة من المؤسسات السياسية والهيئات الرقابية التي تكون الآليات الرسمية للحكومة ونجد على رأس هذه الهرمية:

أ- اللجنة السياسية العامة: هيئة مسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام "البرلمان "تتكون من مجموعة من الأمناء "الوزراء" ويتغير عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي ورغباته، ويمثل منصب الأمين العام "رئيس الوزراء" أعلى منصب في الهيكلية السياسية الرسمية، ولكنه لا يشكل أي ثقل.

ب- المؤتمر الشعبي العام: وهو بمثابة البرلمان ،مسؤول عن وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب وقد كان دائما مرتعا للحرس القديم، المكون من الدعامات الأساسية للنظام الموالين للقذافي والمقاومين للتغيير.

ورغم تعقيد هذه الهيكلية السياسية إلا أنها ليست ذات صلة كبيرة بعملية صنع القرار، فالنظام السياسي الرسمي ما هو إلا واجهة فقد كان القذافي ومواليه يمسكون بالمفاصل الرئيسية للسلطة[1].

2)شبكات السلطة غير الرسمية : لطالما كانت السلطة الحقيقية بيد القذافي وعائلته وشبكة متكونة من الأشخاص الذين يتمتعون بسلطات غير رسمية وتتكون من الدوائر التالية:

- رجال الخيمة :وهي شبكة غير رسمية مكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة وتتكون من أعضاء اسرة القذافي وفرعه الخاص من قبيلة القذاذفة كما تضم عددا من الشخصيات تربطهم علاقات شخصية مع القذافي حيث تمثل نوعا من اللجنة الاستشارية غير الرسمية للقذافي.

- حركة اللجان الثورية :تأسست في أواخر السبعينات ويتكون أعضاؤها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام، كما تم اعتبارها

[1] زردومي علاء الدين ،مرجع سابق، ص ص93-95.

على أنها جهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبهذا أصبحت تتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية.

- القبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية: صممت هذه الهيئة لإدماج القبائل بشكل اكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي ،واستعملت بشكل أكثر وضوحا كهيئات وسطية تم استدعاؤها لمحاولة تسوية قضايا حساسة التي حصلت في السنوات الأخيرة.

- عائلة القذافي : جعل القذافي عائلته في مركز نظامه فأصبح أبناؤه يلعبون دورا محوريا ويقتطعون لأنفسهم فضاءات في مختلف الميادين: السياسية ،الأمنية ،الاقتصادية.

جذور الأزمة الليبية:

لقد كان من الطبيعي أن تتأثر ليبيا بتداعيات الثورتين التونسية والمصرية فالأولى كانت ناجحة والثانية كانت أكثر نجاحا ،وهو ما حدث بالفعل بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام حسني مبارك في مصر ،ففي الخامس عشر فبراير 2011،طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي معمر القذافي عن سدة الحكم مؤكدين بذلك حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سليمة، دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل رأيه في مظاهرات سلمية ،دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام وفي 17فبراير انطلقت مسيرة احتجاجية بمدينة بنغازي تزامنا مع الذكرى الخامسة لمظاهراتها عام 2006التي قوبلت بقمع الشرطة.[1]

وفي 18فبراير توسعت الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقلت إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة القذافي وانضمامها إلى الثوار ،حيث بدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا ،أذ انضمت كل من :أجدابيا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق ،ليتحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس ككل من :بني الوليد والزنتان ومصراتة والزاوية وزوارة.

1-نور أوعلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، بحث في الشؤون القانونية،منتديات ستارتا يمز،أنظر www.startimes.comبتاريخ 2013/12/30. 22:14.

إن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا ،سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية ،مما جعل مجلس الأمن في 26فيبراير 2011 يتبنى قرارا بفرض الحصار العسكري والاقتصادي على النظام الليبي ،هذا الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته ،التي تعدت الترب الداخلي لمركز الصراع ،لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي وللعالم كله. استدعى تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليلة 19مارس حيث وفي اللحظات الأخيرة وفي ساعة متأخرة ذلك اليوم قام بعملية عسكرية سميت "فجر الأوديسة" وذلك لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب القذافي وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي إلى غاية أن تمكن الثوار من القبض على معمر القذافي وإعدامه في 20أكتوبر 2011. [1]

ثانيا: سير الأزمة.

أ. تصاعد عنف النظام وبروز الانتفاضة الشعبية:

بدأت الإرهاصات الأولى للأزمة الليبية في منتصف جانفي من عام 2011تأثرا بالأحداث في تونس وكبديل لاحتواء بوادر الانتفاضة الشعبية منع القذافي التجمعات، وسعى إلى تخفيض أسعار الواد الغذائية ،لكن دون جدوى، إذ حدثت تظاهرة كبرى في بنغازي يوم 15فيبراير 2011 وتدخلت على لإثرها الشرطة وجرح أكثر من 38شخص وخاصة الشباب الذين نزلوا للتعبير عن احتجاجهم، وتواصلت الاحتجاجات دون سلاح، وفي السابع عشر من فبراير واجهت الشرطة المتظاهرين بالنار برمي الرصاص على ركب المتظاهرين، فسقط العديد من القتلى وقد قدرت المنظمات الإنسانية أنه في بضعة أيام سقط على الأقل 300 قتيل.[2]

1- نور أوعلي، مرجع سابق،ص1.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 125.

تسببت بداية الاحتجاجات في شرق البلاد، وفشلت أجهزة القذافي في قمع المقاومة. فحاولت دعاية النظام إعطاء الحركة صبغة الانفصالية مستغلة بذلك الانقسام التقليدي في ليبيا بين الشرق والغرب، ومحاولة حشد الغرب ضد الشرق، مع ذلك أضعف انضمام سكان المناطق الغربية في الزنتان وانضمام سكان المدة الساحلية مثل :مصراتة والزاوية إلى الاحتجاجات ،الأساس المنطقي لادعاءات النظام.[1]

كان حجم المشاركة الشعبية في الانتفاضة كبيرا إلى درجة عجزت أجهزة الأمن عن مواجهتها ففتح القذافي سجون المنطقة بنغازي كلها وأخرج مجرميها وأصحاب السوابق ووزع عليهم السلاح ومنح كل واحد منهم مبلغ5000دينار كي يقتل ما استطاع من المتظاهرين، ويمنع تقدمهم نحو أي مؤسسة للنظام كم وقام أحد رجاله بتوزيع سيارات لتفريق المتظاهرين.[2]

ثم تصاعدت الاحتجاجات بين صفوف المتظاهرين وقابلوا عنف النظام بالعنف فأحرق المتظاهريون الغاضبون من رد فعل قوات الأمن العنيف والخسائر التي تكبدوها، مراكز الشرطة مرددين عبارة "إسقاط النظام" وهتافات تطالب برحيل النظام وإقامة نظام ديمقراطي.[3]

وفي خلال ثلاثة إلى أربعة أيام كانت جميع المدن الرئيسية من: بنغازي إلى الحدود المصرية شرقا قد أصبحت في يد المنتفضين ثم خرجت مظاهرات في طرابلس وتاجوراء والزاوية والزنتان ونالوت، ونتيجة للصدام بين كتائب النظام والمنتفضين تحولت المظاهرات والاحتجاجات إلى نزاع مسلح في الشرق والغرب.

ب. خطوة مأسسة الانتفاضة:

أدى الوضع المرعب في ليبيا عددا من المسؤولين ،بما فيهم من سياسيين ودبلوماسيين في الداخل والخارج إلى إدانة النظام وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين، فقام المنتفضون بإنشاء مؤسسات من شأنها التعبير عن مصالحهم وتنفيذها ،حيث قام عدد من الشخصيات التي تمثل قطاعا عريضا من الطيف السياسي الليبي بتأسيس المجلس الوطني الانتقالي وهو هيئة

1- يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة، بيروت: منتدى المعارف، ط 1،2013،ص 119.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص126.

3- يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص122.

رسمية نشأت من رحم الانتفاضة وتهدف إلى الإشراف على المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى ديمقراطية ليبيرالية وتكون المجلس من 31 عضو يمثلون مناطقهم المختلفة تم اختيارهم من مجالس محلية تم إنشاؤها بعد الانتفاضة . يقود المجلس الوطني والمكتب التنفيذي مجموعة تضم عددا من الشخصيات السياسية من اللجنة الشعبية العامة الذين انشقوا و التحقوا بالثورة في مراحلها الأولى ،ويترأس المجلس مصطفى عبد الجليل، أما الرئيس والمسؤول عن الشؤون الدولية في مكتبها التنفيذي فهو محمود جبريل ،وللمجلس الوطني مجموعة من لمهام تتمثل في[1]:

- ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
- تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
- تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
- الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطن الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية الحدود الليبية.
- الاشراف على الانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
- تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
- تسير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح المجلس الوطني مقعدا بالمنظمة الأممية في تصويت شهد تأييد 144عضو ومعارضة 17عضو فيما امتنع 15عضو عن التصويت وتم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلا للشعب الليبي من قبل 90 دولة ،في حين أن الاتحاد الإفريقي رفض الاعتراف به وأعرب بالتزامه بخارطة الطريق التي وضعتها ليبيا والتي تدعو إلى تشكيل حكومة شاملة في البلاد[2].

هذا وقام مجلس الأمن الدولي برفع العقوبات المفروضة على الأصول الليبية، كما أعلن عن تشكيل بعثة أممية لمساعدة ليبيا على استعادة الأمن وبدء التعافي الاقتصادي.

---

[1] http// WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS
تاريخ التصفح: 23:092012/12/23.4/3/2011 .

[2] أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 128.

وبهذه الحلول ،أعطت الانتفاضة الليبية نموذجا غير اعتيادي عوض عن غياب قيادة سياسة موحدة في بداية الانتفاضة ،حيث بدأ التطور بالعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على الثورة وتشكيل حكومة انتقالية قبل سقوط النظام.[1]

ج . نهاية نظام القذافي :

واستمر الوضع بين كر وفر ثم تدخل حلف الناتو إلى جانب المنتفضين لمدة ستة أشهر ،بعدها سقطت طرابلس في 22/20أوت ولاذ لمدة القذافي وأبناؤه و المقربين منه بالفرار، وفي 20أكتوبر 2011ألقي القبض على القذافي وابنه المعتصم في سرت من قبل جماعات المقاتلين المصراتيين .[2]

وقد كشف تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة أن معمر القذافي قد ألقي عليه القبض وقتل في 20أكتوبربعد إستهداف موكبه في هجوم صاروخي شنته عليه قوات حلف الناتو بالتنسيق مع المعارضة الليبية، وذكر التقرير أن المعتصم خرج رفقة والده في قافلة من 20مدرعة وبصحبتهما 200مسلح وبعض النساء والأطفال ،لكن القافلة وقعت في كمين نصبه لها مقاتلو المعارضة فانفصلت القافلة عن بعضها عندما تعرض لها المسلحون[3].

والمركبة التي كان يستقلها القذافي أصبحت بصاروخ كانت أطلقته القوات التابعة لحلف الناتو فانفجرت ما تسبب بفتح الوسائد الهوائية في عربة القذافي ،وتحت وابل نيران المعارضة زحف القذافي وابنه ووزير دفاعه للاحتماء بمنزل قريب إلا أن قوات المعارضة قامت بقصفه، وأثناء هروب القذافي رفقة المجموعة وفي أثناء عبورهم من خلال قنوات الرف الصحي ألقى أحد حراه قنبلة نحو قوات المعارضة القادمة على الطريق من الأعلى ،لكن القنبلة اصطدمت بحاجز إسمنتي فوق الأنابيب وسقطت أمام القذافي فأصابته شظايا القنبلة ومزقت سترته الواقعية من الرصاص.

وذكر التقرير أن القذافي كان جريحا بعيار ناري في الساق والظهر[4]

1- يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص123.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 129.

3- تفاصيل الساعات الأخيرة في حياة القذافي نقلا عن: —http://www..bbc.com/arabic/middleeast 2012/03/03-4:34.

4- القذافي-قصة الساعات الأخيرة نقلا عن:

ttp//WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS21-20-2011:00:45.

وبعدها أطلق عليه النار من قبل ثوار مصراتة، كذلك تم قتل ابنه المعتصم في مصراتة بعد أسره ،وكانت سرت قد تعرضت خلال الأسبوع من13إلى 20أتوبر إلى تدمير من قبل الثوار وقصف حلف الناتو شابه تدمير مصراتة من قبل قوات النظام في الأشهر السابقة لشهر أوت ، وألقت جماعات مسلحة من الزنتان القبض على سيف الإسلام في موقع قريب من أوباري في الجنوب الغربي من ليبيا ،وبذلك طويت صفحة الجماهيرية العظمى.

إن الانتفاضة أو كما تتفق بعض الأدبيات على تسميتها بالثورة التي أطاحت بنظام القذافي المتسلط لم تجد أمام لحظة الانتصار أي تمثلات للدولة ومؤسساتها المدنية أو العسكرية، إذ قام القذافي واستقر عقودا طويلة بالسلطة والحكم مستندا لا إلى أي نمط من المؤسسات بل إلى ترتيبات غير رسمية تمحورت حول شخصه[1] ،وهو ما خلف تركة ثقيلة أثرت على مستقبل ليبيا بعد الانتفاضة والتي انتهت بسقوط النظام ،وهو ما أدى ببعض التشكيلات السياسية إلى استغلال الرأي العام بشأن القذافي لخدمة توجهاتها مما عمق الأزمة وأعطاها عدة أبعاد تمر بها البلاد اليوم[2]

2-أسباب الأزمة الليبية

ترجع الأزمة الليبية لجملة من الأسباب الداخلية والخارجية .

أولا :الأسباب الداخلية للأزمة الليبية:

– الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

أ. الأسباب الاقتصادية :

تكشف التقارير التنمية للأمم المتحدة على أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية ،فبعد أن كانت تحتل المرتبة الـ 64على المستوى العالمي في التنمية البشرية ،لتنتقل سنة 2000إلى المركز الـ52 في تقرير 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية.[3]

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 129.

2- يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، مرجع سابق، ص123

3- نور أو علي، مرجع سابق ،ص1.

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة نحو 88.3% هذا على غرار ارتفاع نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة وانتشار حوالي 15 جامعة منشرة في البلاد[1].

أما على صعيد الأمن الاجتماعي فقد تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي وذلك بفضل سياسيات الدعم السلعي والتامين الحي وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام.

وعلى الرغم من كل هاته المؤشرات التي تمتلكها ليبيا إلا أنها فقدت العديد من الفرص لنهضة وتقدم شعبها نتيجة استيلاء وتملك وسلطة القذافي ،فالحكم الشخصي الذي اعتمده هو وعائلته وأتباعه ،ادى إلى حرمان الجماهير (الشعب)من عائدات الثروة في بلادهم ،فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي المقدرة أرصدتها بما يزيد عن 200مليار دولار من الفائض المالي النفطي ،علاوة على 50مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا فإنه توجد حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثروة ، وبدلا من التوزيع العاقل لمليارات الدولارات على الشعب، فإن فئة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته تستأثر بها وتبددها في شراء الأسلحة وتكديسها في المصارف الغربية .[2]

ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ سنة 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام ،لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشاريع لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص[3]حمل معه تخوفات كثيرة لدى الطبقات العمالية الاقتصادية الأخرى التي ساهمت في تفجير الأزمة الليبية نلخصها فيمايلي :

- غياب رؤية استراتيجية سليمة للتخطيط الاقتصادي وطغيان النمط الارتجال وغياب دراسة محكمة لموارد البلاد وسبل استثمارها وفق سياسات مؤسسة على قواعد علمية.

1- المرجع نفسه ، ص 1.

2- نور أو علي، مرجع سابق ، ص1.

3- محمد عاشور، الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ،تقرير المؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011في شمال إفريقيا وتداعياتها،الثلاثاء31ماي 2011.

▪مركزية السياسات التنموية :إن السياسات التنموية لنظام القذافي والتي اهتمت بالعاصمة على حساب باقي المناطق ادت إلى إحداث نمط نمو غير متوازن ،أدى بسكان هذه الأقاليم إلى الشعور بالظلم جراء تلك السياسات .

▪عدم العدالة في توزيع الثروات: كما تم الإشارة سابقا فإن سياسات نظام القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به كانت تستأثر بمعظم العائدات المالية النفطية والتوجه بها نحو زيادة الإنفاق على التسلح.[1]

▪سياسات التهميش والفساد: تشهد ليبيا انتشار الفساد السياسي والمالي وحتى الإداري حيث تحتل المركز الرابع على المستوى العربي وفقا لمؤشر الفساد الصادر عن منظمة العفة الدولية.[2]

ب. الأسباب الاجتماعية :

يعتبر المركب الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات عاملا هاما وناظما للعلاقات داخل المجتمع وبناءا عليه فإنه يتجدد مدى انسجام وتناغم مكونات الاستقرار داخل المجتمع.

وباعتبار أن ليبيا بلد قبلي يضم العديد من القبائل والتكوينات الاجتماعية المختلفة نحاول في هذه العجالة دراسة أهم المحددات أو العوامل الاجتماعية التي أدت إلى تفجير الأزمة الليبية سنة2011.

❖ التركيبة القبلية للمجتمع الليبي: تعد ليبيا من المجتمعات العربية القليلة التي تؤثر فيها القبيلة تأثرا كبيرا على نظامها الاجتماعي وتلعب في توجيه الأحداث السياسية للجماعات والعناصر السياسية.[3]

وعلى الرغم من أن القذافي قد جعل في بداية حكمه إلغاء نظام القبيلة واجد من المبادئ الأساسية لسياسته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في 1994ورغبة في ضخ مزيد من المشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية ،قوامها الأساسي القيادات القبلية.

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص 108.

2- المرجع نفسه، ص108.

3- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص ص-93-94

إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمنزلة أداة تمكنه في ظل تحالفاته الخارجية ،من الاعتماد على العلاقات الحميمية الداخلية وأهمها العلاقات القبلية وعليه فإن القبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرة على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية ،وذلك في غياب مكونات مدينة أخرى كالأحزاب والنقابات والجمعيات.[1]

وقد تم تأسيس العديد من الهياكل القبلية التي شكلت قيودا وحصارا على حرية الشعب الليبي نذكر منها:

✓ تأسيس ما يسمى بـ "النوادي القبلية": تعمل على محاصرة المطالب المحلية التي يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية إذا تراكمت ،حيث تكمن الوظيفة الأساسية لهذه النوادي القبلية في مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر واستئصالها.[2]

✓ إنشاء كل من "القيادات الشعبية والاجتماعية "-"روابط الشباب "والحرس الشعبي "وهي عبارة عن هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها.

وخلال التسعينات ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحها فرض العقوبات الدولية زاد الاعتماد على البنى القبلية ،قام القذافي سنة1997بإحداث قانون العقاب الجماعي أو ما يعرف بـ :"ميثاق الشرف"* مع توقيع قادة القبائل عنها وتعهدوا بمقتضى الوثيقة بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة للنظام، ويمكن بموجبها حرمان عائلة أو قبيلة أي مرتكب جريمة من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية ،لا تتوقف العقوبات عند هذا الحد وحسب وإنما تتجاوزها لتتضمن عقوبات قطع المياه والكهرباء.

ويمكن القول ان هذه الهياكل القبلية ومن خلال المهام التي اوكلت واسندت لها أدت الى حالة احباط مجتمعي تنامى على عقود من الزمن .

1- المرجع نفسه، ص95.

2- نور أوعلي، مرجع سابق ،ص01.

* قانون ميثاق الشرف الصادر في 09مارس1997 وينص على إنزال عقوبات جماعية على أقارب وعائلات وقبائل وقرى ومناطق أي شخص يتهم بمعارضته السياسية للنظام الليبي،و يمكن أن تشمل هذه العقوبات السجن وهدم البيوت والتهجير القسري إلى مناطق أخرى نائية .أنظر إلى قوانين تنتهك حقوق الإنسان في ليبيا!!Archive .Libya-Al Mostakbal .

مجتمعية وفوضى وحساسيات بين القبائل وبهذا تحولت ليبيا الى جغرافية شاسعة من العداوات ومشاريع الثأر والكتب المؤجلة.[1]

كما وقد كان للشباب دور في تفجير الأزمة الليبية ذلك أنه اختار الهروب من واقع الفقر والبطالة والتهميش ومن المعروف لدى العام قبل الخاص أن الاحباط وانسداد الأفق السياسي والاجتماعي، اضافة الى الحرمان وغياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات كلها عوامل تساهم في تهيئة المناخ الملائم للاحتجاج ودافعا لقيام الأزمة.[2]

ثانيا- الأسباب السياسية والتاريخية:

علاوة على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فان للازمة الليبية اعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية وأمنية أيضا.

أ- الأسباب التاريخية:

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، اقتصارا على حكم القذافي، يمكن القول انه وان كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي سنة 1969 ضد النظام الملكي فان تحول تلك المدن الى معقل للمعارضة الاسلامية وغير

[1]- محمد نجيب بو طالب، الظواهر القبلية والجوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للتورتين التونسية والليبية، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2012،ص49.

[2]- علي خضر ميرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2012، ص ص 366-367.

الاسلامية، ومصدرا للإضرابات والمحاولات الانقلابية ضد النظام منذ السبعينات من القرن العشرين وما بعدها، قاد الى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات من المهنيين الى الخارج قدرها البعض بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم الى أوروبا ، وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن؛ في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين، ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها: الاقصاء والقمع الذي يقود الى الاحتجاج والتمرد، وهذا بدوره يقود لقيام الأزمة.[1]

ب- الأسباب السياسية:

عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية:

1- الثورية القومية.

2- المساواة والعدالة الاجتماعية.

3- شرعية الكرامة والهوية الوطنية.

4- القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية.

فمن المؤكد أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على توجهات السياسة الداخلية والخارجية لليبيا، أدت بدورها الى سلسلة من المتغيرات على الساحة الاقليمية والعربية والافريقية وحتى على الساحة الدولية.

فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والافريقية تارة أخرى، ومغامرة النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في بعض المناطق[2] رسخت شعورا بالمرارة لدى المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات البلاد في تلك السياسات والتعويضات في حين يعاني الشعب من الفقر والحرمان في مختلف المجالات على غرار قطاع التعليم والصحة والمرافق العامة والبنى التحتية...

1- محمد عاشور، مرجع سابق، ص12.

2- connizoli, sarar azon ,and shans,op,cit,p5-17 mahmood mamdani « Libya after wata invasion »At http://English.Aljazeera.net/indepth/opinion/2001/4/20114817415421374 5html.

على غرار ما ذكر مسبقا هناك مجموعة أخرى من العوامل والأسباب السياسية التي أدت الى تفجير الأزمة الليبية التي أدت الى تفجير الأزمة الليبية نذكر منها:

1- غياب مجتمع مدني فعال: يضطلع بدور الوسيط بين الشعب والسلطة باعتباره قناة توصل اهتماماته للسلطة وتشارك فعاليات هذا المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للدولة بما يتوافق مع مدخلات النظام ويتفاعل مع مخرجاته وهذا تكريس أخر لصورة من صور التسلطية المطلقة وأحادية صنع القرار في الحالة الليبية، تجدر الاشارة الى أن فكرة غياب المجتمع المدني في ليبيا ألدتها المتخصصة في سياسات الشرق الأوسط وشمال افريقيا " ليزا أندرسون" حيث دافعت على فكرة أنه: (لاوجود لدولة في ليبيا) وبنت فكرتها هذه على أن هيجل "يعتبر المجتمع المدني ظل الدولة" وعليه تؤكد عدم وجود مجتمع مدني في ليبيا.

2- ملامح الفساد السياسي: يظهر هذا الفساد فيما يلي:[1]

- غياب كامل لمشاركة المنظمة، فمؤسسات السلطة لا تسمح بالمشاركة الفعالة بسبب تغييب حرية الرأي والتعبير ويعود ذلك إلى سلطة القذافي ونظامه المغلق الذي لا يسمح لشرائح المجتمع بالتعبير عن آرائها بحرية في ظل سيادة القانون.

- غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، ذلك أن عائلة القذافي يمثلون مرجعية أعلى من القانون.

- ضعف المرتبات والتفاوت في توزيع الدخول.

- غياب التوافق بين مكونات المجتمع وذلك لعدم إعتراف السياسة التي انتهجها بوجود التعددية الفكرية والسياسية داخل المجتمع.

- عدم وجود أي تداول للسلطة.

3- النظام الأيديولوجي في ليبيا: إعتبر القذافي الايديولوجيا مصدرا لشرعيته، بما أنه ينحدر من قبيلة ضعيفة ومهمشة نسبيا، وعليه شرع بتعزيز الثورة بخطاب:

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص ص 86-88.

الايـديولوجي يضـفي الشـرعية علـى النظـام فلعـب علـى أوتـار القوميـة العربيـة ومعاداتـه الامبرياليـة، وكانـت الايديولوجيـة الـدافع الـرئيس لسياسته الخارجيـة، وتعبـر الايديولوجيـة عن رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تستند الى المبادئ التي وضعها القذافي في الكتاب الأخضر*.

* الكتاب الأخضر: هو كتاب فلسفي سياسي، ألفه القذافي سنة 1975، يعرض فيه أفكاره حـول أنظمـة الحكـم وتعليقاتـه حـول التجـارب الانسـانية كالاشـتراكية والحريـة والديموقراطيـة، ويتكون الكتـاب الأخضـر من ثلاثـة فصـول ، الفصـل الأول: يتنـاول فيـه مشـاكل السياسـة و السلطة في المجتمع، أما الفصل الثاني: فيه حلول المشاكل الاقتصادية التاريخية بين العامل ورب العمل، والفصل الثالث: فيه أطروحات عن الأسرة و الأم والطفل والمرأة والثقافة وحتى الفنون.

4- دور العوامل الشخصية لمعمر القذافي: أعلن المدير المؤسس لمركز دراسة الشخصية والسلوك السياسي "جيرولد بوست" عن رايه لقناة "بي بي سي BBC"

فقال: "لا يستطيع القذافي استيعاب فكرة أن شعبه الحبيب من الممكن أن يثور ضده" وهذا ان دل انمـا يـدل علـى أن القـذافي متـوهم كليـة، ولا يضـع فـي اعتبـاره جـوهر الاسـتبداد المتناقض، ويشار الى أن سلوك القذافي الخارجي اتسم بالبهلوانية والتقلب الشديد وربما يمكن فهم سلوكه وحركته الخارجية في سياق محاولته البقاء في السلطة أطول فترة ممكنة.[1]

ج-الأسباب الأمنية: إن انفجار الأزمة الليبية لم يكن فقط بسبب الاختلالات المجتمعية والاقتصادية والسياسية التي عاش المجتمع الليبي تحت وطأتها، بل ان العامل الأمني كان من أبرز الدواف التي أدت الى تفاقم الغضب الشعبي واشتعال جذوة الأزمة وامتدادها وتتمثل الأسباب الأمنية لانفجار الأزمة الليبية الى العناصر التالية:

1- هشاشة تركيبة الجيش الليبي: فقد حرص النظام الليبي على تأسيس جيش منعدم القوة والاحتراف، وفضل الحفاظ على أمن النظام بميليشيات قبلية منظمات في "مؤتمرات ثورية"، وهذا ما تؤكده الخبيرة العسكرية في كلية حلف الشمال الأطلسي للدفاع "فلورنس غاوب" في قولها: "بأن القذافي لم يهتم على الاطلاق ببناء جيش قوي، لأنه كان سيشكل تهديدا له".

[1]- حمدي عبد الرحمان، ثورة الجماهير وسقوط الجماهيرية في ليبيا، المجلة الاقتصادية، العدد 6346 نقلا عن http://www.aleqt.com/2011/2/25/article,508317.html تاريخ التصفح: 2011/07/11. التوقيت 15:38.

2- دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني: أهم مميزات المنظومة العسكرية للقذافي هي استخدام مجموعات من المرتزقة ينحدر معظمهم من الدول الافريقية المجاورة وقد تم استخدامهم لأنهم لن يتوانوا عن استهداف المتظاهرين المدنيين بعكس أفراد الجيش الذين قد يترددون في استهداف مواطني بلادهم.

واستنادا على ما سبق، يتضح أن الجهاز الأمني الليبي لم يلعب الدور الفعال الذي لعبه نظراته في تونس ومصر، وهذا راجع لكون الجيش الليبي مهمش وغير منظم، بل العكس فقد سعى النظام إلى تفكيكه بتكريس التكوينية القبلية للجيش التي ساهمت في انحلال وتفكيك قوات الأمن، واستخدام الميليشيات المرتزقة وهو ما كرس العنف في البلاد.

1- تهديدات الأمن الانساني في ليبيا: أكدت رئيسة محامون من أجل العدالة في ليبيا "إلهام سعودي" أن انتهاكات حقوق الانسان التي ترتقي الى جرائم ضد الانسانية قد وقعت على مدار 42 عاما من حكم القذافي، وعرضت "إلهام سعودي" احصائيات تقدر عدد الوفيات فيها بما يقرب من 30.000 حالة، فضلا عن 50.000 شخص اختفوا قسريا منذ بدء الإنتفاضة وتضيف قائلة: "المسألة ليست مسألة أرقام، بل كيفية التعامل مع هذه الأرقام بنحو يؤدي إلى مساءلة وتحقيق العدالة".

ثالثا- دور الاعلام في الأزمة الليبية:

شكلت ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكاة بالنسبة للثورات العربية وبشكل عام فقد ساهمت في ارتفاع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت معرفة الشعوب بواقعهم، كما ساهمت التغطية الاخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي بذلك زخما قويا قصد الاستمرار في الثورة[1].

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص113.

وبعد تشخيص معالم البيئة الداخلية للدولة الليبية، واستظهار أهم خصائص بنيتها العضوية من الناحية: الجيوسياسية و الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، نلاحظ أن الحالة الليبية تمتاز بغياب "الأطر الموضوعية" الحديثة لبناء الدولة العصرية، وغياب ما يعرف بمفهوم "دولة المؤسسات" واختصار كافة فعاليات المجتمع[2] وولاته لشخص القذافي والدائرة المحيطة به، حيث سعى القذافي الى توسيع دائرة الموالاة وتكريس مبدأ "الشخصانية" والحكم الأحادي، والتنظيم القبلي الشعبوي لفئات المجتمع والاعتماد على الاقتصاد الريعي وهو ما أدى الى "اهمال مأسسة " الدولة وتحديث نظامها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وبناء أركان الحكم على أساس الشرعية والكفاءة، بل وحتى بناء جيش عصري مدرب على أحدث التكنولوجيات الحربية، مما سمح واذن بانفراط ملكه وأصول حكمه بتأزم الأوضاع الداخلية، اضافة الى وجود خلفيات وأسباب خارجية ساهمت في توسيع بثورة الأزمة الليبية.[2]

ثانيا: الأسباب الخارجية للأزمة الليبية:

هناك العديد من المحددات والفواعل الخارجية التي أسهمت في تبلور الأحداث وتسارعها في الداخل الليبي، ودفعت إلى جانب السباب والعوامل الداخلية إلى تعقد الازمة واستصعباها على الحل ،مما سارع بإشتعالها.

وسنأتي في هذه المحطة على ذكر أهم السياقات الخارجية التي تزامنت مع الأزمة الليبية وصاحبتها وأثرت على حيثياتها.

اولا :اثر التحولات الاقليمية على الأزمة الليبية

إستعمل الوطن العربي مطلع عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الاقطار العربية ،بدأت أولى شرارتها من تونس ،سرعان ما تصاعدت بوتيرة سريعة الحد ما مكنها من الإطاحة بالنظام ونخبته في أيام قليلة ،وقد كانت الرسالة واضحة وهي أن الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية.[3]

1- David gritten , key figures in Libya's rebel council, at:http:www.bbc.co.uk /news/world-africa-12698562. Accessed: 15/5/2011. Heure: 12:06.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص114.

3- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص115.

ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت قد بدأت تموج بإرهاصات الثورة وانفجرت مظاهرات سلمية حول التغيير فاستطاعت في ظرف أسبوعين وايام قليلة الاطاحة براس النظام ومعاونيه ،وبعد ذلك انتقلت شرارة المطالبة بتغيير النظام إلى كل من ليبيا اليمن وسوريا.[1]

ويبدو جليا أن الحراك السياسي أو ما يعرف إعلاميا بالربيع العربي كان نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الإقليمية ،ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعلاته على مستوى الفاعلين التقليديين أي الدول ،أما اليوم فقد أصبحنا أمام فاعلين جدد من غير الدول ،كالجماعات المسلحة .غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات، علاوة على تواجد تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، ذلك أن ديناميات السياسية الداخلية في كل بلد تؤدي دورا يجعل الأمر أكثر تعقيدا، لذلك نجد أن العوامل المتعلقة بـ "الايديولوجيا"، "النموذج"، "الاقتصاد" و"الاثنية" يجري توظيفها بقدر متزايد لتعظيم مواقع الفاعلين وفي هذه الوضعية المتسمة بالسيولة (الاستقطاب) إلى حد كبير، تلجأ كل الأطراف الإقليمية أو الخارجية أو العابرة للإقليم الى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير.

وفيما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كافة السبل والوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي سواء بمحاصرة التهديدات أو الحد منها، أو توسيع دائرتها، فان الحلول المناسبة هي التي تنبع من الاقليم بما يستجيب لمراعاة اعتبارات ديناميات السياسية الداخلية في الدولة، ومصالح جميع الأطراف حيث ينبغي أن تتضمن الحلول معالجة الاحتمالات المختلفة لإثارة النزاعات وبروز القضايا الترابية أو الحدودية، وهو ما اتضح في حالة ليبيا والجزائر ومصر حتى الان.[2]

---

[1]- وفاء لطفي، الثورة والربيع العربي: اطلالة نظرية ، من الموقع الالكتروني:
http:asharqalanabi.org.uk/mankaz/d-21-5-2012.pdf. بتاريخ: 2012/7/12، التوقيت 14:00.ص 9.

2-أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص117.

ومثلما كانت "ثورة الياسمين" في تونس ملهمة لشباب حركة "25 يناير" في مصر كانت هذه الأخيرة أيضا الملهمة لثورة "17 فبراير" الليبية والتي تأثرت بما يجري في مصر هذا على غرار أن الشعب الليبي أكثر قومية وانصهارا في البعدين الثقافي والسياسي المصري، حيث استهلت مبادئ الثورة العربية، من حرية وعدالة اجتماعية بهدف القضاء على الفساد والاستبداد المتفشي، في هاته البلدان تجاوبا مع تحديات العصر، وعليه وقف مبدأ تصدير الثورة فان انفجار الأوضاع في دول الجوار قد كان لها أثر بالغ في تحفيز بقية الشعوب ذات الهم المشترك وتحفيزهم على الانتفاضة أملا في واقع أفضل.

ثانيا: أثر السياقات الدولية على الأزمة الليبية:

لقد فاجأت هذه الثورات كافة القوى الدولية سواء من حيث تفرجها وتطوراتها وانتشارها أو من حيث النتائج المترتبة عنها، وهذا ما انعكس على السياسات التي اتبعتها هذه القوى في التعامل معها، وفيما يلي أهم تطورات النظام الدولي بين عامي 2011-2012 والتي تمحورت حول نقطة أساسية تمثلت في:[1]

تطور عناصر القوة للأطراف الرئيسية في النظام الدولي: فقد إستمر التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، باستثناء ألمانيا، وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت سنة 2008 حيث كان جوهر ما يدور حول خلل المالية الاقتصادية والمالية في مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وقد بلغت هذه ذروتها سنة 2011، متمحورة حول أزمة الديون السيادية لعدد من الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص116.

هذا و قد أرجع العديد من المحليين هذه الأزمة إلى سوء الادارة المالية وعدم الالتزام بالقواعد والمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن الموازنات العامة للدول الأعضاء، والسياسات المالية والنقدية التي يتعين على البنوك المركزية اتباعها في هذه الدول، وقد كان لتطور عناصر القوة الاقتصادية لأطراف النظام الدولي أثار هامة بالنسبة إلى مجمل عناصر القوة الاستراتيجية الشاملة لهذه الأطراف وتتمثل في النقاط التالية:[1]

- كان الاتحاد الأوروبي أكثر الأطراف الدولية تأثرا بالأزمة على المستوى الاستراتيجي، حيث طرحت التساؤلات حول مستقبله ومدى استمراره، ومن ناحية أخرى جعلت الأثار الناتجة عن الأزمة الموارد الأوروبية محدودة، قياسا بالمستوى المطلوب للإسهام في الاستراتيجية الدفاعية لحلف الناتو وفي المشاركة في عمليات ذات صلة بالمجتمع الدولي.

- أثارت الأزمة اليونانية الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل النظام الدولي، فلقد كانت الأزمة اليونانية بعد الحرب العالمية الثانية نقطة الانطلاق لظهور نظام دولي جديد، حيث فتحت الطريق لتحل الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة في موقع القيادة على المستوى الأوروبي في البداية من خلال الدعم الذي قدمته لليونان، ثم من خلال مشروع مارشال؛ لكن الوضع القائم الآن لا يسمح بإمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم حلفائها الأوروبيين، نظرا لكونها تعاني تراجعا نسبيا واضحا في عناصر قوتها الاقتصادية.

- كان لتراجع عناصر القوة الأمريكية أثره في قوتها الاستراتيجية الشاملة وقد تمثل ذلك في خفض ميزانية الدفاع في كل من: الصين و روسيا والهند، وكاد أن يلحق ضرارا مباشرا بأحد العناصر الهامة لقوتها الاستراتيجية متمثلا في الدولار نتيجة تذبذب قيمته، وامتد هذا التأثير الى عنصر استراتيجي اخر وهو قدرة ال و. م .أ على سداد ديونها، وهذا التراجع في القوة الاقتصادية للدول الغربية اتاح الفرصة للدول الصاعدة اجراء تحسين نسبي في عناصر قوتها الاستراتيجية الشاملة.

- كما إتفق العديد من الخبراء أن سنة 2010-2011 اتسم فيها النظام بأنه نظام غير قطبي، إلا أن بعض التحولات التي حدثت خلال هذه الفترة تشير إلى حالة اللا قطبية والتي

[1]- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص117-118.

ربما تكون حالة مؤقتة فقد شهد النظام الدولي بدايات من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى، وذلك عند مناقشة الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن في هذا الشأن.

وبلغت حالة الإستقطاب هذه الذروة عندما استخدمت من الصين وروسيا حق الفيتو لمنع صدور قرار في مجلس الأمن بشأن سوريا يكون في غير مصلحة هذه الأخيرة.[1]

كل هذه التحولات في بيئة النظام الدولي كانت نتيجة واقعية لطبيعة مخرجات هذا النظام واعادة ترتيب توازنات القوى العظمى والفواعل الجديدة المؤثرة على النسق العالمي.

ثالثا: مخرجات النظام الدولي:

هناك مجموعة من الظواهر بدأت تبرز خلال المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، أبرزها تأثيرا في مواقف القوى الكبرى من القضايا والثورات العربية ما يلي:

1- إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد: حيث تشهد المرحلة الحالية صراعا بين القوى لكبرى يتعلق بعملية إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد والاشكالية المحورية تتمثل في أنه رغم اقرار القوى الكبرى بما فيها؛ الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي إلا أن هذه القوى لم تصل الى إتفاق على القواعد المنظمة لإعادة تشكيل هذا النظام وقواعد قيادته وإدارته وتسييره، ولكل منها رؤيتها المعبرة عن مصالحها الاستراتيجية.

من هنا، نجد أن كل منها –القوى الدولية الكبرى- تسعى إلى تقوية مواقعها في أطوار اقليمية استراتيجية هامة بالنسبة اليها، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة التي أعلنت بتاريخ 05 يناير 2012 عن استراتيجية دفاعية جديدة تقوم على نقل التركيز إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ[2] وذلك نتيجة للتقدم العسكري الصيني والتحديات الجديدة في هذه المنطقة، من ناحية أخرى ظلت الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بمبادرة نشر الصاروخية في أوروبا على حالها، وذلك لمواجهة الاستراتيجية الروسية القائمة على تأمين ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الفضاء الروسي، الذي يشمل منطقة أوراسيا، يضم ذلك وسط آسيا الإسلامية وبعض الجمهوريات في الإتحاد السوفياتي سابقا، وهي التي عرفت باستراتيجية بوتين لإعادة النفوذ الروسي الذي كان في الحقبة السوفياتية.

[1]- أحمد يوسف أحمد وأخرون، حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وأفاته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص27.

[2]- بن الصادق العارم، مزارى كريمة، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2013- 2014، ص44.

ولم يخرج التحرك الصيني عن هذا السياق، فقد عملت كين إلى تدعيم مركزها الاستراتيجي في دائرتها الإقليمية المباشرة، وشهد عام2011 العديد من التحركات في هذا الصدد، من بينها قيام القوات الصينية المسلحة بسلسلة تدريبات في بحر الصين الجنوبي وذلك لدعم الحقوق السيادية الصينية على الجزر والمياه المتنازع عليها بين الصين وعدد من دول الجوار الأسيوية وفي الاتجاه ذاته نجد جهودا يبذلها الإتحاد الأوروبي لتدعيم مركزه الاستراتيجي في نطاق دائرته الاقليمية سواء في شرق أوروبا أو وسطها وذلك من خلال توسيع نطاق العضوية فيه بضم دول إليه، كذلك الحال بالنسبة إلى جنوب أوروبا وحوض المتوسط، حيث تمثل مبادرة المتوسط إحدى المبادرات الهامة في هذا السياق، إذ تسعى إلى زيادة التعاون مع دول حوض المتوسط في كافة المجالات والمجال الأمني على وجه الخصوص، من خلال التعاون في الحد من الهجرة غير الشرعية من هذه الدول ومن الدول الافريقية الى أوروبا، وكذا التعاون في مكافحة الارهاب وتجارة المخدرات، فضلا عن زيادة حجم التعاون الاقتصادي مع هذه الدول عن طريق توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة.

2- السعي للوصول الى نقطة موائمة لتوازن القوة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى: فالولايات المتحدة تحاول التحكم في عملية صعود هذه القوى بما لا يمثل تهديدا لموقعها في النظام الدولي، فيما تسعى القوى الصاعدة إلى الخروج من دائرة تحكم الولايات المتحدة خاصة بما يتوفر لديها من امكانيات لاستمرار صعودها.[1]

ومن أبرز ملامح هذا المستوى من الصراع ذي الصلة القوية بالمنطقة العربية والمتمثل في النزاع حول مصادر الطاقة فالولايات المتحدة تحاول التحكم في صعود القوى الصاعدة عن طريق السيطرة على مصادر الطاقة وإمدادها وأسعارها واستثمارها، في حين تسعى القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين للخروج من هذه الدائرة وذلك بقيامها بتنويع مصادر الحصول على الطاقة وادارة الاستثمار فيها.

[1]- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص120.

بينما تسعى روسيا وبحكم ما تملكه من نفط وغاز، بتوظيف هاتين المادتين، إلى تحقيق مكانة مناسبة في إطار النظام الدولي الجديد وفي إفشال المحاولة الأمريكية لكبح صود القوى الناهضة، وعند هذا المستوى من التحليل، فإن المنطقة العربية تكتسب أهمية خاصة ذلك لكونها تستحوذ على أعلى مخزون من النفط والغاز الطبيعي في العالم وكونها من أهم مناطق الإنتاج المؤثرة في أسعار الطاقة بالضافة إلى موقعها المؤثر في حركة نقل النفط والغاز من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، ومن غير المتوقع أن تتراجع أهمية المنطقة العربية في مجال إنتاج الطاقة حتى مع افتراض حدوث تحول في نوع الطاقة المتجددة.

ويسعى كل طرف لبناء تحالفات تدعم وضعه الاستراتيجي في سياق النظام الدولي الجديد، فالولايات المتحدة تسعى لتقوية تحالفاتها مع كل الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية ودول شرق اسيا وجنوب شرقها التي لها نزاعات مع الصين، كذلك تعمل على بناء علاقات مع الهند، بينما تعمل الصين إلى تقوية تحالفاتها الاستراتيجية، وهو ما اتضح في نطاق تحالفاتها الصينية-الروسية في حين تقوم روسيا في إجتذاب الهند لهذا التحالف.[1]

تجدر الاشارة الى أن لكل من هذه القوى الولايات المتحدة، روسيا والصين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية، فالهند تعتبر منطقة الخليج والجزيرة العربية احدى المناطق المحورية لأمنها القومي، أما الصين فلها مصالح استراتيجية في المنطقة العربية باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للطاقة، إضافة لحكم موقعها المؤثر في حركة التجارة من الصين و إليها، فضلا عن كونها مصدرا من مصدر الاستثمار وسوق للمنتجات الصيفية أما مصالح روسيا الاستراتيجية في المنطقة العربية فإنها تتشكل من الجوانب الأمنية الناتجة من موقع المنطقة إلى الجنوب منها بالإضافة إلى حاجتها إلى مدخل للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط.

3- البحث عن صيغة لتوزيع الأعباء و المسؤوليات بين القوى الكبرى في النظام الدولي :

تتلخص المشكلة المحورية في الرغبة الأمريكية في الاحتفاظ الدائم بموقع القيادة في النظام الدولي، مع توزيع المسؤوليات و الأعباء على باقي الأطراف الدولية، وهذا ما بدأ واضحا في

[1]- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد واخرون، مرجع سابق، ص ص 32-33.

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنت ستة 2010 و كذلك من خلال الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي في مناسبات عديده، أما على الصعيد العملي فقد بدأ ذلك في إطار ما نسميه علاقات القوة بين القوى الكبرى.[1]

4- المنظمات الدولية و الإقليمية كإطار للعمل لمنع الصرعات و الأزمات و إدارتها: إحدى أهم ظواهر النظام الدولي الجديد ظاهرة التركيز على العمل من خلال المنظمات الدولية و الإقليمية لمنع الأزمات و إدارتها، والواقع أنه إذا كان العمل من خلال هذه المنظمات الدولية و الإقليمية لمنع الأزمات و إدارتها و صنع السلام العالمي وهو ما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن الطرح الأمريكي والغربي لهذا الموضوع في المرحلة الحالية يتضمن ثلاثة أمور يجب الالتفات إليها وهي[2]:

الأمر الأول: يتعلق بمبدأ ولاية المنظمات الدولية والإقليمية للشؤون الداخلية للدول، وهو ما يتعارض مع أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي، و المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الأمر الثاني: ويرتبط بتوفير الموارد اللازمة للجهود التي ستبذل في مجال منع الأزمات وإدارتها وإضفاء الشرعية عليها، وهو ما يثير التساؤل حول الدوافع والمصالح التي ستدفع الأطراف الدولية الأخرى، إلى توفير هذه المواد وإضفاء تلك الشرعية.

الأمر الثالث: يتعلق بمسار توظيف العمل من خلال المنظمات، فوفقا للطرح الأمريكي فإن الأمر يتلخص بعبارات فضفاضة، كتحقيق السلام والإستقرار في العالم، والواقع يبرهن توظيف مسار عمل المنظمات الاقليمية والدولية لتحقيق جملة من الاستراتيجية للقوى الكبرى، والولايات المتحدة والدول الغربية على وجه الخصوص، سواء في المجال السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.

5- التدخل في الشؤون الداخلية للدول: إن التدخل الولي لا يقوم دائما على أساس أغراض انسانية فغالبا ما يتم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول لإعتبارات نفطية أو أمنية أو سياسية تتعلق بالمصالح الاستراتيجية، ولا يقتصر التدخل الخارجي للشؤون الداخلية للدول على التدخل المباشر انما قد يتم بوسائل وأدوات غير مباشرة تشمل الضغوط الاعلامية

[1]- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد واخرون، مرجع سابق، ص 34.

وتمويل بعض منظمات المجتمع المدني وتدريبها على أعمال الحشد وممارسة الضغوط على نظام الحكم، وقد زادت فعالية هذه الوسائل غير المباشرة وبدأ تأثيرها واضحا في البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية.[1]

6- تنامي دور الاعلام وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي داخل الدول وفيما بينها: تعد ظاهرة التنامي المستمر والمتعدد الأشكال لدور وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي من الظواهر المحيطة بعملية تشكل النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي داخليا وخارجيا.

إن المتأمل في ملامح البيئة الدولية والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي يستكشف تجليات هذا التغيير وتأثيراته على بناء الدول العربية، حيث ان اعادة ترتيب الأولويات والتوازنات الدولية أفرزت تحالفات وانكفاءات جديدة، وقد كان للأزمة المالية دور فعال في دفع الدول الكبرى والمؤسسات البترولية والاقتصادية للبحث عن مساحات نفوذ وتمويل للطاقة والثروة لدى الدول العربية البترولية (ليبيا بالأخص) مما أدى إلى تصادم مصالح الدول الكبرى، وتباين ولاءات الدول العربية ازاء هذه التحولات.[2]

هذا وقد كان للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وبروز مفهوم "المواطن الصحفي" دور بليغ في عولمة الفكر الثوري ونشر أفكار التغيير والتجديد ورفض القيم التقليدية والنظم التسلطية والشمولية التي تقبع فيها الشعوب العربية.[3]

---

[1]- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد واخرون، مرجع سابق، ص ص 38-39.

[2]- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد واخرون، مرجع سابق، ص ص 39-40.

[3]- أحمد يوسف أحمد و نيفين مسعد واخرون، مرجع سابق، ص 42.

ونقل كل ما يقع داخل الدولة إلى خارجها عبر الوسائل الذكية (الهواتف والحواسيب) مما سهل عمليات الاختراق وانكشاف ممارسات الأنظمة السياسية القمعية، وبالتالي فكل هذه المتغيرات أسهمت في إعادة هندسة الوعي المجتمعي لدى الدول العربية مما أفضى إلى حالة الانفلات والتأزم، والتي تعامل معها المجتمع الدولي وفق ميزان المصالح وتوازنات القوى حتى وإن تبنت شعارات الديموقراطية والتحيز للإدارة الشعبية، فما تعدو إلا أن تكون وسيلة تتبناها القوى الكبرى لتبرير غاياتها في الاستيلاء على منافذ الطاقة العالمية وتوسيع مجالها الحيوي والاستثمار في الأزمة.

المطلب الثاني: التدهور الامني و دور التدخل الدولي في ليبيا

اولا: أسباب التدخل الدولي

أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع لمتظاهرين أثناء الثورة الليبية الى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية وإلى ظهور مأساة إنسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان ونتيجة لتأزم الوضع في ليبيا وجد المجتمع الدولي نفسة ومن خلل منظمة الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن الدولي مضطرا لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وإنقاذ المدنيين الليبيين فأصدر القرار رقم 1970 والقرار رقم 1973 ليشكلا المظلة الشرعية للتدخل الدولي في ليبيا[1]ويرجع التدخل الدولي في ليبيا الى العديد من الأسباب المتمثلة في:

- الأسباب التاريخية والسياسية للتدخل في ليبيا:

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجهل في الأوساط الدولية ونتيجة لتعاطيها مع تلك الاحداث بمنطق الدولة القوية والتي لها رأي على الصعيد الدولي مما أسفر لعقوبات أسرعت من عملية التدخل الدولي والإطاحة بالنظام ويمكن حصرها في:

[1]- تيسير ابراهيم قديح، التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص ص 139.140.

1- قضية لوكربي: بدأت قضية لوكربي في 1988/12/11 عندما كانت طائرة البوينغ 747 التابعة لشركة "بان أم أمريكا" التي كان مقررا لها أن تقوم بالرحلة رقم(103) بين مطار "هيثرو" في لندن ومطار "جون أف كينيدي" في الولايات المتحدة الأمريكية، والحاملة ل243 مسافر بالانفجار فوق قرية لوكربي الاسكتلندية وقتل جميع من في الطائرة2.

وبعد التحقيقات أعلن القضاء الأمريكي والاسكتلندي في 1991/11/14 أن المتهمين الأساسيين في القضية هما عميلين لأجهزة الأمن الليبي هما: عبد الباسط المقرحي و خليفة فحيمة، تطور الأمر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة في بيان مشترك مع بريطانيا في 1991/11/27، بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا وحشدت الولايات المتحدة بريطانيا طاقتهما السياسية والعسكرية وقامت بالتنسيق مع فرنسا لضم مطالبتها بتعويضات لطائرتها (4-T-A227) التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19-09-1989، وقد نتج عن ذلك إصدار إعلان مشترك أمريكي-بريطاني-فرنسي في 30-12-1991 يطالبون في السلطات الليبية بتسليم المتهمين ونتيجة لذلك تم إصدار قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا تمثلت في:[2]

- قرار مجلس الأمن رقم 731: الذي صدر في 21-01-1992 يطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي ويحثها على الإستجابة الفورية والكاملة للمساهمة في تحديد المسؤولية حول تدمير الطائرتين والمساعدة في القضاء على الارهاب الدولي، لكن الحكومة الليبية أكدت على قرار مجلس الأمن أنه لا يمكن تسليم المتهمين وتقدمت في 03-03-1992 بطلب الى محكمة العدل الدولية بهدف تطبيق اتفاقية "مونتريال" تطالب فيه محكمة العدل إتخاذ التدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعدم تسليم المتهمين.[1]

---

[1]- أحمد السيد النجار، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، بيروت: مركز دراسات العالم الاسلامي، ط1، 1992،ص79.

[2]- Richad a marquise, intelligence and the lookerrbie investigation, u-s-a: algora publishing, 2006,p17.

- قرار مجلس الأمن رقم 748 : صدر في 31-03-1992 جاء فيه ان ليبيا لم تقدم إجابة لمجلس الأمن عما جاء في القرار رقم 731 و لذلك تقرر فرض حظر جوي و عسكري على ليبيا يصبح ساري المفعول في 15-04-1992 ويتمثل في حظر تزويد ليبيا بالأسلحة إضافة إلى تخفيض عدد الموظفين في البعثات الدبلوماسية ومنع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية في حين قامت ليبيا بتهديد الدول المطبقة لهذا القرار بحرمانها من النفط الليبي.[2]

قرار مجلس الامن رقم 883: صدر في 11-11-1993 يقضي بتصعيد العقوبات ضد ليبيا وتجميد ارصدة الحكومة الليبية في الخارج وحظر استراد المعدات الخاصة بصناعة البترول، وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا، وأمتد الحظر الى الطيران المدني والعسكري فيها ،لكن ليبيا لم تستجب لأي قرار من قرارات مجلس الأمن، وصرحت بأنها لن تقبل القرارات إلى أن محاكم المتهمين في بلد ثالث.[3]

ظلت العقوبات مفروضة على ليبيا إلى غاية حلول سنة 1998 بدأت المواقف تلين بين ليبيا و الولايات المتحدة وبريطانيا فقد وجدت ليبيا نفسها معزولة عن المحيط الدولي.

2- طبيعة نظام الحكم : يعد نظام القذافي من آخر الدكتاتوريات الموجودة في العالم ويرجع ذلك إلى المؤسسات التي يخلو منها النظام السياسي الليبي وكذا الممارسات السياسية التي يتم من خلالها رسم الخطوط العريضة لتوجهات النظام السياسي إذ تميزت توجهات القذافي بعدم الثبات .وكثرة العداءات للخارج مما جعل القضاء على القذافي ونظامه من أهم الأسباب السياسية التي إستخدمها الغرب كدافع للتدخل في ليبيا.

3- كيفية التعامل مع الانتفاضة الشعبية: عدم اللجوء الى الحلول السلمية من قبل القذافي كان سببا في لفت الأنظار الدولية الى الأحداث في ليبيا وإيجاد حلول لها وأدى ذلك إلى إستخدام القوة الدولية.[1]

---

[1]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص116.

[2]- مها محمد الشبوكي، اشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000، ص80.

[3]- مها محمد الشبوكي، مرجع سابق، ص 83.

4- اخفاق النظام في حل الأزمة: تحول المظاهرات من سلمية إلى حالة الحرب المفتوحة نتيجة استخدام العنف والأسلحة لمواجهتها من طرف النظام إستدعى التدخل من أطراف خارجية لحل الأزمة.

- الأسباب الانسانية والقانونية للتدخل في ليبيا:

الانتهاكات الانسانية التي ارتكبها القذافي في حق المدنيين ساهمت في التدخل الدولي لحماية المدنيين فأصدر القرار 1970 و القرار رقم 1973 بحيث :[2] قرار مجلس الأمن رقم 1970: أصدر في 26 فيفري2011، فرض عقوبات دولية على نظام القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في حق المدنيين من قبل قوات نظام القذافي وينص القرار على:

- إحالة الوضع الى المحكمة الجنائية الدولية (للتحقيق في الجرائم المقترفة).
- حظر الأسلحة (تدابير لمنع وصول الأسلحة بمختلف أنواعها إلى ليبيا).
- حظر السفر (منع 16 شخص من السفر وهم القذافي وعائلته و7 تابعيه وهم (محمد البغدادي، عبد القادر يوسف الدبري، أبو زيد عمر، أبو بكر يونس، معتوق محمد معتوق، سيد محمد قذاف الدم، سنوسي عبد الله).
- تجميد الأصول(بحيث تقوم الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والموارد الاقتصادية لعائلة القذافي).
- قرار مجلس الأمن رقم 1973 أصدر في 17 مارس 2011 إثر عدم استجابة السلطات الليبية للقرار رقم 1970 وينص على:

فرض منطقة حظر جوي، إنقاذ حظر الأسلحة، حظر الرحلات الجوية، تجميد الأصول).

-الأسباب الاقتصادية للتدخل في ليبيا:

باعتبار أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج إليها على سبيل المثال كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ونظرا لأهميته النفط الليبي الذي تمكن في نوعيته وجودته كونه من النوع الخفيف، فان كل الدول تسعى لتأمين مصالحها النفطية في ليبيا لذا

---

[1]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص121.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 122،123.

فالأسباب الاقتصادية دافع أولي للتدخل الدولي على غرار أسباب أخرى منها:[1]

- المحافظة على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا.
- تخفيف الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة.

وتعتبر سياسة القذافي الاقتصادية سببا رئيسيا في التدخل العسكري في ليبيا، فقد عرفت نوعا من التهميش للشركات الصناعية الغربية، اضافة إلى تصريحات القذافي ومشاريعه خاصة مشروع الدينار الذهبي الذي كان الغرض منه رفض الدولار واليورو كل هاته الدوافع الاقتصادية فرضت التدخل الدولي في ليبيا ودائما تحت غطاء حماية المدنيين لإضفاء المظلة الشرعية للتدخل.

ثانيا: طبيعة تواجد قوات الناتو في ليبيا

جاء على لسان الأمين العام لحلف الناتو: "أن الحلف لا يعتزم نشر قوات برية في ليبيا" ولكن الحلف يتواجد وفقا لاستراتيجية "الأمن الناعم" حيث يسعى لبناء المؤسسات الأمنية وهذا ما جاء في الرؤى الأكاديمية الصادرة عن الحلف حيث قالت: (أن رحيل نظام القذافي لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، فهي بحاجة لجهود دولية لبنائها ذلك أنها تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم الضرورية للأمن والاستقرار) ولكن حلف الناتو بشأن إصلاح الجهاز الأمني في كل من أفغانستان والعراق سابقا أظهر النوايا الحقيقية للحلف، ففي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا فان الفرصة مناسبة للناتو لتكرار تجربتي أفغانستان والعراق وهو ما يتيح للحلف نفوذ هائل في المنطقة وهذا ما أشار إليه الأمين العام للحلف "أندريس فوغ راسموسن" في قوله: (إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعلن عن سياسة بعيدة المدى لدعم الاصلاح الديموقراطي والتنمية الاقتصادية في شمال افريقيا والشرق الاوسط وبإمكان الناتو تقديم اسهامات فريدة في هذا المجال) وأضاف قائلا: (ترحب بليبيا الديموقراطية كشريك في الحوار المتوسطي) إلا أن ذلك لا يعني أنه لا نية للناتو في نشر قواته البرية في ليبيا بدليل وجود ثلاث مؤشرات تبرز هذه النية وهي:[1]

1- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص125.

2- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص179.

3- المؤشر الأول: تصريح وزير الخارجية الروسي بأن(اعتزام كل من فرنسا وبريطانيا استخدام مروحيات قتالية يعد بداية لتحول مهمة الناتو في ليبيا إلى عملية برية .

- المؤشر الثاني: ما أشار قائد القوات البحرية الفرنسية "بيير فوريسيه" عنه في تحدثه عن نية قوات التحالف للانتشار في ليبيا بمجرد انتهاء القتال.

- المؤشر الثالث: وهو إشارة "لصامويل لوكير" إلى إعتقاده بأنه ربما تكون هناك حاجة لقوة صغيرة بمجرد انهيار نظام القذافي للمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية.

أولا: الحلف الأطلسي وطراف التدخل في ليبيا:

كان صدور القرار الأممي عن مجلس الأمن تحت رقم 1973 والقاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا الشرارة الأولى للتدخل الدولي تحت قيادة الحلف الأطلسي، فتداعت الدول الغربية والعربية لتنفيذ القرار وقد بدأ التدخل فعليا في 19 مارس 2011،[1] وقد تم تسمية العمليات العسكرية في ليبيا بـ: فجر الأوديسة (odyssey Dawn) ومن أهم الدول المشاركة في فجر الأوديسة:

- الولايات المتحدة الأمريكية: شاركت في فرض حظر الطيران بأكثر من 120 طائرة من طراز "F15" و "F16"، وطائرات من نوع "الشبح" و حاملة المروحيات "باتان" فضلا عن المدمرتين "باري" و "ستاوت" المجهزتين بصواريخ التوماهوك طراز "بي جي أم 109" وسفينتان برمائيتين وثلاث غواصات.[2]

- بريطانيا: قامت بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، كما نشرت ما يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيدو" و "يوروفايتر" في القواعد القريبة من يقارب 20 طائرة قتال من طراز "تورنيدو" و "يوروفايتر" في القواعد القريبة من ليبيا تجدر الاشارة الى أن لها قاعدة عسكرية في مالطا، وقامت بوضع ثلاث طائرات رادار "أواكس" إضافة إلى فرقطتان "ستمينستر" و"كميرلاند "وغواصة".

[1]- congerssiol resarch service, operation odyssey dawn Libya, background and issues for congress, 28 march, 2011,p25.

[2]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص128.

- فرنسا: أدان "نيكولا، ساركوزي" الاستخدام المفرط وغير المقبول للقوة ضد المدنيين في ليبيا، وطالب بالوقف الفوري لعمليات العنف وتنحية القذافي وأرسلت نحو ليبيا ما يقارب 100 طائرة مطاردة طراز "رافال" و "ميراج200" ووضعت القواعد الحربية في كورسيكا وتشاد في حالة استنفار وتموين إضافة إلى إرسالها حاملة مروحيات من طراز "ميسترال" وغواصة مهاجمة نحو السواحل الليبية.

- كندا: أعربت عن رفضها لما يحدث في لبيبيا، وشاركت بسبعة طائرات من طراز "CF18".[1]

- إيطاليا: قامت بعرض استخدام سبع قواعد جوية في عمليات حلف الأطلسي على ليبيا أهمها صقلية.

- إسبانيا: استنكرت للوقائع في ليبيا وشاركت في الحملة الدولية من خلال تقديمها تسهيلات لقوات الحلف في استخدام الممر البحري "مضيق جبل طارق"، واختراق إقليمها الجوي، كما قامت بتحضير قاعدة "روتا" لدعم قوات الحلف، اضافة الى قاعدة "مورون" جنوب اشبيلية.

- بلجيكا: أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 وذلك من خلال استخدام طائرات مطاردة من نوع "F16" وطائرة نقل.

- النرويج: ساعدت قوات الحلف في حظر الطيران على ليبيا، وقدمت طائرات نقل طراز "هريكيوليس" وأخرى مقاتلة من نوع "F16".

- مصر: من بين الدول التي ساعدت في فرض حظر الطيران، وقامت بتخصيص "مرسى مطروح" قاعدة لتزويد طائرات الحلف بالوقود.

- قطر: وهي أول دولة عربية عبرت عن رغبتها في المشاركة في العمليات العسكرية ضد ليبيا، كشريك في عمليات الناتو ضد قوات النظام، فقامت بنقل تجهيزات وقوات عبر أسطولها، كما قامت بإرسال طائرات إغاثة.[2]

- الامارات: أرسلت سوسبين من الطائرات المقاتلة، إضافة إلى طائرات "الأباتشي" و "شينوك" وطواقم البحث والإنقاذ.

1- congerssional reaserche service, op.cit,2011.p26.

2- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص130.

ثانيا: مراحل التدخل الدولي في ليبيا:

يمكن تمييز أربعة مراحل أساسية للتدخل وهي:

1- مرحلة ما قبل التدويل والتدخل (مرحلة انطلاق الأزمة):

وتمثلت في بداية الإنتفاضة الشعبية في ليبيا ويمكن تقسيمها إلى:

- المشهد الداخلي وبداية الإنتفاضة(بداية الاحتجاجات والمطالبة بإسقاط النظام).[1]

- التحول من المظاهرات السلمية إلى المسلحة.

- الانشقاقات في صفوف النظام (الاستقالات الفردية والجماعية في صفوف الجيش لكبار أركان النظام وانضمامها للثوار).

- الاحتجاجات خارج ليبيا (مظاهرات شارك فيها متظاهرون في كل من ايطاليا، بريطانيا، مصر أمام مقر جامعة الدول العربية دعما للاحتجاجات في ليبيا).

- ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا بدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الدولية و الإقليمية لوقف ما يرتكب في حق المدنيين ولاحت إلى الأفق بوادر التدخل الدولي في ليبيا وبداية تدويل الأزمة.

2- مرحلة تدويل الأزمة:

إتجهت الأطراف المتنازعة في ليبيا من نظام ومعارضة إلى الحسم العسكري، وساهمت وسائل الإعلام العربية والعالمية في إخراج الأزمة وتدويلها ومن بين العوامل التي ساهمت في تدويل الأزمة نذكر مايلي:

- إرتفاع شدة الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة وتحولها إلى حرب مفتوحة.

- إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي (بتعيينه لعدد من الممثلين في الخارج وتعيين لجنة للعلاقات الخارجية).

وسائل الاعلام (من خلال متابعة وتغطية الأحداث والتصعيد المتزايد في حدة الأزمة).

وتخللت هذه المرحلة في مجملها محطات رئيسية ساهمت في إعتبار الأزمة الليبية من القضايا الدولية الهامة ومن أبرزها:

[1]- مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص 122.

اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي والذي نتج عنه إصدار القرار رقم 1970 والذي ندد فيه بالعنف واستخدام القوة ضد المدنيين.

- قرار مجلس حقوق الإنسان القاضي بايفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في ليبيا.[1]

- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية.

- جامعة الدول العربية تعقد مجلسا لدراسة الأوضاع في ليبيا وتدعو إلى وقف العنف ووقف مشاركة الوفد الليبي في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع الأجهزة التابعة لها.

- المجموعة الأوروبية (بعد المساندة التي قدمها الموقف الأوروبي للمعارضة الليبية والمجلس الانتقالي الليبي خلص إلى ضرورة التدخل في ليبيا وضرورة أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي لوضع حد لانتهاكات نظام القذافي.

إصدار القرار الأممي رقم 1973 القاضي بفرض عقوبات على نظام القذافي وذلك بفرض حظر جوي على ليبيا وتنظيم هجمات مسلحة ضد قواته.

3- مرحلة التدخل العسكري (تطبيق القرار رقم 1937):

بدأت هذه المرحلة في 19 مارس 2011 وعرفت هذه المرحلة العديد من الخطوات نذكر منها:[2]

أ- بداية العمليات العسكرية في ليبيا: بقيادة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وتستهدف هذه المرحلة ضرب القواعد العسكرية في ليبيا.

ب- وقف اطلاق النار: أعلن نظام القذافي عن وقف عملية إطلاق النار ضد المعارضين وهذا مالقي استحسان الأمين العام للأمم المتحدة لكن سرعان ما أجهضت عملية وقف إطلاق النار في مدة زمنية قصيرة.

[1]- تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط في فهم الصراع الليبي، ماي 2011، ص26.

[2]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص ص 137-139.

ج- تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية: وقد جاء هذا التحول لحسم الخلاف بين الدول الأوروبية حول قيادة العمليات العسكرية على ليبيا، وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضاء الحلف ضمن عملية "الحامي الموحد" وهي: بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدانمارك، فرنسا، اليونان، ايطاليا، الأردن، هولندا، النرويج، قطر، رومانيا، اسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إذ نفذت طائرات الحلف ما مجموعة 17939 طلعة جوية مسلحة في ليبيا بين 31 مارس2011 و 31 أكتوبر 2011 ساهمت في تغليب كفة المعارضة وإنهزام قوات نظام القذافي.

د- عرف التدخل الدولي في ليبيا العديد من ردود الأفعال والمواقف المتباينة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ بحيث:

- موقف الدول الغربية: معظم الدول الأوروبية رحبت بتنفيذ حظر الطيران ودعمت القرار رقم 1973، بينما إمتنعت كل من روسيا والصين عن التصويت على القرار وعبرت عن أسفهما للتدخل في ليبيا وطالبت الحكومة الروسية الإنهاء الفوري لسفك الدماء ولليبيا بإجراء الحوار.

- موقف الدول العربية والدول المغاربية: كانت الدول العربية مؤيدة لقرار مجلس الأمن رقم 1973 وشارك العديد من الدول العربية في تنفيذ الحظر الجوي كقطر والإمارات، أما موقف الدول المغاربية فقد كان معارضا وأعلن عن رفضه لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، في حين ظل الموقف الجزائري غير واضح وتميز بالدبلوماسية وعدم المعارضة وفي نفس الوقت لم يرحب بالتدخل الأجنبي.[1]

4- مرحلة نهاية الحظر الجوي:

بعد مقتل القذافي في 20 أكتوبر إتخذ الحلفاء قرار مبدئي بإنهاء عمليات حلف الناتو يوم 31 اكتوبر 2011 ويأتي هذا القرار لعدة اعتبارات منها:[2]

- مقتل معمر القذافي.
- إعلان تحرير ليبيا.

[1]- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص141.

[2]- حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 281.

- تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2016 والصادر في 27 أكتوبر 2011 الذي ينهي التدخل الدولي ويلغي القرار رقم 1973، ومن خلاله تم تعديل الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على ليبيا وإنهاء تجميد الأصول.

ثالثا: نتائج التدخل الدولي في ليبيا

أولا: النتائج السياسية والعسكرية:

- موت معمر القذافي وسقوط مدينة سرت واعلان التحرير من أبرز النتائج السياسية والعسكرية التي حققها التدخل الدولي في ليبيا إلا أن هذا التدخل ساهم في:

- نشر الفوضى على الحدود حيث أصبح تأمين الحدود من أكبر التحديات التي تواجهها ليبيا.

- أصبحت ليبيا مكان مناسب لأسواق السلاح والمخدرات، إلى جانب الاتجار غير المشروع لمواد الوقود والبضائع.

- أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة أمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطر على المنطقة الإقليمية والعالمية.[1]

ثانيا: النتائج المادية والاقتصادية:

- تراجع معدلات الاقتصاد الليبي وانخفاض الانتاج النفطي، فقد سجلت الواردات الليبية خلال الأشهر الأولى من 2011 انخفاضا بنحو 35% شملت الإسمنت والمواد المعدنية وطوال سنة 2010 كان نسق الواردات الليبية يقدر بنحو 6،8 مليون دينار أما اليوم فهو لا يتعدى مليون دينار.

- توقف نشاط المؤسسات المصدرة.

- إرتفاع نسبة التضخم حيث بلغت 3،1% علما بأن نسبة التضخم المستهدفة في الميزان الاقتصادي تبلغ 3،5%.[2]

1- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص142.

2- محمد خوجة، حجم الخسائر الاقتصادية بسبب الأزمة في ليبيا، نقلا عن:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?seri

ثالثا: النتائج الاجتماعية والانسانية:

- خسائر بشرية نتيجة الضربات الجوية التي قام بها حلف الناتو منها خمس ضربات جوية قتل فيها ما لا يقل عن 60 مدنيا وتعد أكبر واقعة من حيث الخسائر البشرية بضربة جوية للناتو في ليبيا في مدينة "ماجر" حيث فاق عدد القتلى المدنيين 34 مدنيا وأصيب فيها عدد كبير من سكان المدينة.

- كثرة عمليات الخطف والقتل الغوغائي من طرف قوات المعارضة من طرف قوات المعارضة لعدد من الدنيين خاصة من يشتبه فيهم أنهم أنصار القذافي.[1]

- خسائر مادية وأضرار لحقت بالبنية التحتية المدنية الليبية أفرزتها قوات الناتو.

- الاعتبارات السياسية الدافعة للتدخل في ليبيا:

إن الأهداف الحقيقية للتدخل في ليبيا هي الدافعة للتدخل فمجلس الأمن قراراته مجرد غطاء قانوني ودليل ذلك الوضع الذي آلت اليه ليبيا.

- الموقع الاستراتيجي لليبيا.[2]

- تعتبر ليبيا من أهم الدول النفطية فبتحطيم بنيتها التحتية تطرح مشروع إعادة إعمار ليبيا لتفيد بطريقة مباشرة من الثورة الليبية.[3]

- إنعاش الحركات المسلحة لبيع السلاح.[4]

1- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص144.

2- التدخل الأممي لحماية الحقوق ما بين الشرعية الدولية والأبعاد السياسية، 2012، ص13.

3- أحمد ابراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية، 28 سبتمبر 2011 متوفر على موقع الانترنت:www.tebyan.org

4- ادريس لكريني، التدخل الانساني في ليبيا ومخاطر الانحراف، 1أكتوبر 2012 متوفر على موقع انترنتwww.alhewan.org

المبحث الثاني : تطور و تداعياتها الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي

أفرزت الأوضاع الداخلية في ليبيا جملة من الأثار والانعكاسات على دول جوارها الإقليمي شكلت مصدر خطر وتهديد على الأمن في المنطقة.

المطلب الأول : أثر الأزمة على دول الجوار:

شكل سقوط نظام معمر القذافي في سنة 2011 و أدى إلى تأزيم الوضع في المنطقة خصوصا في دول الساحل و هذا نتيجة لغياب الأمن و ظهور الجماعات الإرهابية المسلحة و التي استولت على كميات كبيرة من الأسلحة في المخازن حوالي 45 مليون قطعة سلاح مما أدى إلى ازدياد الخطورة و التهديدات نتيجة لتلاشي السلطة المركزية فيها إذ تعتبر التقارير و أنه منذ الأزمة أن السلاح الليبي وجه إلى 14 دولة بشكل مباشر ، و يشكل الموقع الجيوستراتجي للجماهيرية الليبية موقعا هاما و حساسا في المنطقة خصوصا لما يميزه من شريط حدودي شاسع يقدر ب4000 كلم^2 مع اشتراكها في ذلك مع ستة دول حدودية و هي : مصر، السودان ، تشاد ، النيجر ، تونس ، الجزائر .

مما يطرح عدة تعقيدات حول إمكانية السيطرة على الحدود الليبية و الدول المجاورة ما يلي:

- مصر: 1150كلم . – التشاد: 1055 كلم - الجزائر 982 كلم
- السودان: 383 كلم. – النيجر 354 كلم - تونس 459 كلم .[1]

مما يطرح تحديات كبيرة لهاته الدولة كونها تشكل مساحة كبيرة و شاسعة صعبة التغطية ، خصوصا و تزايد الجماعات الجهادية المتشددة إذ تزايد عن 1300 كتيبة بمختلف انتماءاتها (إشخاص- تيارات سياسية – المدن و المناطق...).

و كذلك كتائب مصراطة و الزنتان فيما تؤكد تقارير أخرى أنها تزيد عن 14 كتيبة على الحدود الجزائرية أبرزها قبائل التبو و كذلك أنصار الشريعة و غيرها.[2]

وبالمقارنة إذا ما نظرنا إلى وجهة السلاح الليبي فإن المستفيد الأكبر هو مجموعة الميليشيات المسلحة الموجودة في الصحراء خصوصا من ليبيا عبر التشاد وكذا مالي إذ تأكد صحيفة SANDAY TIMES إلى أن السلاح الليبي قد وجه إلى ايدي الجماعات الجهادية على غرار

[1] شريط مسجل، ليبيا ودول الجوار.. أزمة المخاطر ، سكاي نيوز عربية ، 2014/08/25.

[2] عبيد إميجن، تقرير ، انتشار السلاح اليبي للتعقيدات الأمنية في إفريقيا ، 2014/10/21.

بوكو حرام في نيجيريا وكذا القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي واستخدامه في عدة هجمات واختطاف على غرار ما حدث في الصحراء الجزائرية من هجوم على منشآت الغاز في الجنوب الشرقي الجزائري تغنتورين وكذا وصوله إلى شمال مالي أين توجد حركة تمرد الأزواد وكذا انصار الدين والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم المرابطين وكذا خلايا القاعدة الأخرى أيضا يشير تقري الفريق المعني بمسألة السلاح في ليبيا إلى أن الاسلحة قد استخدمت في الحرب الدائرة في سوريا وذلك من خلال التواطؤات الحاصلة على الحدود المصرية وذلك من خلال جماعات التهريب إلى الميليشيات المسلحة في سوريا وكذلك على الصحراء المصرية إلى قطاع غزة ، زيادة على ذلك استخدم السلاح الليبي في جنوب إفريقيا عن طريق منظمة السيليكا ذات الأقلية المسلمة في مواجهات ميليشيات مسلحة أما فيما يخص الحدود التونسية فقد شكلت تهديدا كبيرا لها وذلك من جانب الهجرة والنزوح نتيجة للإقتتال الداخلي فيها صعب الأمر على الحكومة التونسية خصوصا وفي ظل إنهيار النظام الأمني في ليبيا وبالتالي فرض عليها تحديات جد كبيرة خصوصا المسائل المتعلقة بالتهريب والهجرة غير شرعية وكذا تجارة الأسلحة مما شكل مأزقا أمنيا لها يهدد إستقرارها وكذا أضحت عرضة للهجمات الارهابية على غرار ما يحصل في جبل الشعانبي على أقصى الحدود الشمالية الشرقية لتونس، الجزائر.

- فيما تشكل أزمة انتشار السلع بالنسبة للسودان حاجز أمني كبير خصوصا في إقليم شمال دارفور الذي يعد موقع صراع بين الحكومة و الميليشيات هناك فأزمة الاقليم تشكل بالنسبة للخرطوم ضغوطات كبيرة ناهيك عن التأثير البالغ للأزمة الليبية إذ تعتبر الجماعات و الميليشيات المسلحة هناك أكبر مستفيد من ذلك و عليه فان ليبيا تعتبر مركز محوري لعبور الجماعات الارهابية إلى مختلف تلك الدول و منه ما يطرح عدة تساؤلات حول دور هاته الدول من أجل كبح جماح الأزمة خاصة و أن هاذه الانتفاضات العربية الغير مسبوقة أدت إلى زعزعة النظام الأمني الاقليمي للمنطقة المضطرب أصلا مما جعلها بيئة خصبة لانتشار الجماعات الارهابية خاصة و غياب مؤسسات موحدة أمنية مما يطرح تهديدات كبيرة خصوصا بالنسبة لحدود المتاحة لها و ما أفرزته التقارير الأمنية حولها مما يحتم على تلك الدول اللجوء إلى تدخل الدولة من أجلها و لوضع حلول الاستقرار في ظل التحولات الراهنة و عليه نطرح الاشكال التالي حول : دور الدول الاقليمية و جهود التسوية في الازمة

المطلب الثاني: تهديدات الأزمة الليبية على منطقة الساحل

خلقت الأزمة الليبية نتائج وانعكاسات الأزمة تصحب كل اضطراب يعتري النظم السياسية ويهدد كيان الدول والمجتمعات وهي تهديدات غير أمنية أو عسكرية وتمثلت في:

اولا: تهديدات الأمن الانساني

وتمثلت فيما يلي:

1- مخاطر الهجرة غير الشرعية:

تصدر الأزمة الليبية الهجرة غير الشرعية إلى دول الجوار الإقليمي وإلى الغرب بشكل عام ،وهو ما جعل العديد من الدول تدق ناقوس الخطر نحو هذه الظاهرة التي تؤثر سلبا على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الانسانية[1].

وقد حذر الاتحاد الاوروبي من ام عام 2014 قد شهد إرتفاع ملحوظ في عدد المهاجرين غير الشرعيين الى دوله الأعضاء، وقد وصل الأمر إلى أن تطالب ايطاليا منظمة الأمم المتحدة في جويليا 2014 بالتعاون مع أوروبا في مكافحة الهجرة غير الشرعية من ليبيا ،من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة ورفع كفاءة مراقبة الحدود الليبية وذلك عن طريق اتفاقات دولية ،وقد أشار تقرير بعثة الامم المتحدة إلى أنه ومنذ 28 جوان 2014 زاد عدد المهاجرين من 4000 إلى حوالي 16،000 شخص في اليوم الواحد وعلى مدى عدة ايام .

2- اللاجئون النازحون من ليبيا:

منذ بداية الأزمة الليبية واللاجئون يتوافدون من ليبيا إلى دول الجوار هربا من تدهور الوضع الأمني في ليبيا، وقد تضاربت الأرقام في مختلف التقارير التي قدمت أرقاما قياسية حول عدد اللاجئين المتوافدين على أراضيها[2].

1- أو شريف يسرى، مرجع سابق، ص199.

2- أماني الطويل، مرجع سابق

ولتفادي تدفق اللاجئين فرضت بعض الدول المجاورة بشكل متقطع قيودا على المهاجرين الراغبين في عبور الحدود

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الليبية على منطقة الساحل

لم يخلق الملف الليبي على دول الجوار مخلفات سياسية وأمنية فحسب بل أنه عرض اقتصاديات دول الجوار للإرهاق بسبب تداعيات مسألة اللاجئين والتهريب عبر الحدود نتيجة الوضع الأمني في ليبيا وانعدام الضوابط المحددة لحركة تدفق السلع.[1]

هذا وعرفت العلاقات الاقتصادية البينية بين ليبيا ودول منطقة الساحل تراجعا بسبب الضغط الأمني الداخلي والأزمة السياسية الخانقة في ليبيا وذلك نتيجة توقف بعض البنوك الليبية وهو ما خلق مصاعب أمام عمليات التبادل التجاري والتحويل المالي.

كذلك اضطرار العمالة الأجنبية العاملة في ليبيا للعودة الى بلدانها، أدى إلى رفع نسبة البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي في جل مناطق منطقة الساحل الافريقي.

إنعكست الأزمة الليبية كذلك على منطقة الساحل ودول الجوار من خلال إرهاق ميزانية الدفاع لدى هذه الدول في محاولتها لتأمين حدودها مع ليبيا.

إضافة الى ذلك فقد كان للأزمة تأثير سلبي على صناعة السياحة في المنطقة فالخوف من الاختطاف وسائر الشواغل الأمنية أبعد السياح عن بعض البلدان في المنطقة ما أثر على الاقتصاديات المحلية، كما وأفرز تعلق الاستثمار في بعض البلدان مثل: مالي إلى مزيد من نسب البطالة وزيادة أسعار السلع الأساسية نتيجة لارتفاع تكلفة نقل السلع.[2]

---

[1]- سفيان رجب، ورقة اقتصادية: ليبيا...الأزمة، نقلا عن:

http://www.assabah.com.tm/ariale/97266 تاريخ التصفح: 2015/02/10. التوقيت 23:13.

2- نعيمي فطيمة، مرجع سابق، ص44.

خلاصة الفصل الثاني :

تبين لنا من خلال الفصل الأول علاقة الأمن الداخلي بالأمن الخارجي ووقفنا على حقيقة أن تهديد الأمن الداخلي لم يعد يؤثر على الداخل وفقط، وانما له تداعيات اقليمية وحتى دولية، وهوما وقفنا عليه في هذا الفصل فالأزمة لم تصدر مخلفاتها على دول جوارها الاقليمي الافريقي بل كان لها بعد دولي أو انعكاس دولي خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية وكونها أحد أسباب ارتفاع سعر النفط الدولي.

في محاولتنا لرصد طبيعة التهديدات التي أفرزتها الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي وجدنا أنها تصنف الى تهديدات صلبة ذات طابع عسكري وأخرى لينة تمثلت في امتداد الأزمة حتى بعد سقوط نظام القذافي، تمدد الارهاب الاقليمي والجماعات العابرة للحدود، المتاجرة بالبشر، تهريب المخدرات، الهجرة غير الشرعية، التجارة بالسلاح، انتشار الأزمات والنزعات الاقليمية...الخ

ومن خلال الترابط بين التهديدات الصلبة واللينة يتضح لنا أن التهديد الصلب يغذي التهديدات اللينة ويحدث تغذية رجعية وهو بدوره ما يؤكد لنا أن الأمن على الأرض متعدد الأبعاد.

تمهيد :

أفرزت الأزمة الليبية مجموعة من التداعيات على أمن واستقرار الجزائر، نظرا لما يربطها بها من حدود مشتركة

وقد وضعت هذه التداعيات الجزائر جملة من التحديات التي تهدد كيان الدولة وقيمها، ولكن الجزائر وبحكم تجاربها التاريخية إضافة إلى اعتبارها دولة محورية في المنطقة أدركت مصادر تهديد أمنها القومي والتي على أساسها المنطقة أدركت مصادر تهديد أمنها القومي والتي على أساسها بلورت عقيدتها واستراتيجياتها الأمنية من مبادئ وركائز بلورت عقيدتها واستراتيجياتها الأمنية من مبادئ وركائز تقوم عليها سياستها الخارجية وذلك بغية الوصول إلى المقاربة الأمنية الجزائرية بمختلف مضامينها التي تبنتها في حلحلة الأزمة الليبية من ناحية وتدارك تداعياتها من ناحية أخرى كل هذا سيكون وفق هندسة منهجية قوامها ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول :اهم التداعيات التي افرزتها الازمة الليبية على الجزائر

المبحث الثاني :المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

المبحث الثالث :دور الفواعل الاقليمية والدولية في تسوية الازمة

المبحث الأول :اهم تداعيات الازمة على الجزائر.

أدت التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا إلى عواقب وتداعيات وخيمة على الأمن القومي الجزائري خاصة في جناحه الشرقي ،الأمر الذي أدى إلى ضعف مراقبة الحدود مما أتاح للأسواق السلاح والمتاجرة بالبشر والمخدرات أن تزدهر ،وعليه سنحاول أن نبرز أهم الإنعكاسات الأمنية التي يواجهها أمن الجزائر القومي جراء الأزمة الليبية [1].

المطلب الأول :الانعكاسات الامنية الليبية على الجزائر

أولا الأزمة الليبية و إنكشاف أمن الحدود الجزائرية.

تقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد أماشرق فتحدها كل من تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية ،وتبلغ مساحتها2.381.741 كلم^2 ،وتمتد حدودها على طول 6343كلم،وتمتد حدودها مع ليبيا على طول 982كلم أنظر شكل 04حيث يمثل خريطة الجزائر (الموقع الجغرافي للجزائر)أما شكل 05 فيمثل خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.

وعليه فإن شساعة حدود الجزائر يعرض أمنها للإختراق من عدة منافذ برية ،ومنه أصبحت مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية ،فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار، حيث أدى سقوط القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي بل على عكس ذلك فقد أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها ،وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.[2]

فغياب الدولة في ليبيا وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود وهو ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود الشرقية .[3]

1- الحامدي عيدون ،**أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر،2014-2015،ص99.

2- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،2014-2015،ص168

3- أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص211

ومـع إرتفـاع الهـواجس الأمنيـة المتعلقـة بـأمن الحـدود الجزائريـة الليبيـة، قـررت الحكومـة الجزائريـة فـي مـاي 2013غلـق الحـدود البريـة مـع ليبيـا بشـكل كامـل تخوفـا مـن تسـلل المجموعات الإرهابية بالإضافة إلى الحد من عمليات تهريب السلاح [1].

وتظهر حصيلة العمليات الأمنية للجيش بين سنتي 2013و2014أن الجزائر تواجه خطر أمني مرتبط أساسا بمحاولات القاعدة والجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل لتوصيل السلاح الليبي إلى الجنوب الجزائري.

ثانيا: تصاعد وتنامي المد الإرهابي :

فبعد سقوط نظـام القذافي استفادت هذه الخلايـا الإرهابيـة من نهـب مخـازن السـلاح الليبـي ،بحيث تشير التقارير من أن المنظمـات الإرهابيـة فـي المنطقـة تدعمت بأسـلحة من انتشـار السلاح والهشاشة الأمنية التي تعاني منها ليبيا[2].

ومع بروز ما يسمى بـ "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش" فهناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على ليبيا وإعلانها مركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق، وفي هذه الحالة من المتوقع أن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته العسكرية بـ "عدم التدخل" فـي القضـايا الخارجيـة ،وهذا مـا جـاء فـي بعض الصحف الجزائرية ،فقد ذكرت بعض المصادر أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس ،ففي حال لم تسارع الجزائر لإنقاذ ليبيا وتونس فإن ذلك سيكون خطرا كارثيا على أمنها القومي.[3]

1- مسـؤول ليبـي:ترتيبـات أمنيـة تؤجـل فـتح الحـدود مـع الجزائـر، موقـع صـحيفة رأي اليـوم، نقـلا عـن :297296 http://www.rai alyoum.com تاريخ التصفح:06أوت2015،التوقيت9:30.

1- سليم بوسكين، **مرجع سابق**،ص168.

2- أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص213.

ثالثا: التهريب والمتاجرة بالسلاح

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مزن للسلاح، وبسبب نهب مخازن السلاح الليبي من قبل الميليشيات المسلحة ،أدى ذلك إلى إنتشار الأسلحة على نطاق واسع وبشكل خطير أصبح يهدد أمن المنطقة كاملة، وعلى رأسها أمن الجزائر القومي فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تؤرق الأمن القومي الجزائري ذلك أن حالة اللاأمن في ليبيا تزعزع استقراره وتفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية والإجرامية كالقاعدة في بلاد .. الإسلامي وداعش.[1]

رابعا: خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا.

رغم عقيدة الجيش الوطني الشعبي المرتكزة على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وبأي شكل من الأشكال ، إلا أن الأوضاع في ليبيا قد تدفع الجزائر إلى كسر هذه القاعدة والتدخل لمنع أي خطر على أراضيها.

وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولين ليبين زاروا الجزائر لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير الخارجية الجزائرية "رمضان لعمامرة" نفى أي نية للتدخل وأعلن أن الجزائر تدعم حوارا وطنيا شاملا في ليبيا وليس حلا عسكريا.[2]

ففي حال التدخل العسكري ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري، فهناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود خاصة في ظل الصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية.

1- مهدي تاج، **المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي** ،مركز الجزيرة للدراسات ، في 20أكتوبر2011،متوفر على الرابط الإلكتروني:http://studies.eljazeera.net .

2- أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص215.

3- الحامدي عيدون، **مرجع سابق**، ص107.

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فحسب كون الأمن لم يعد محصورا في تأمين الحدود وفقط، بل إن كل مناحي الحياة في المجتمع تتأثر لما يكون هناك تهديد يمس استقرار البلد.

فلا تنفك التبعات الاقتصادية والاجتماعية ترافق تزايد التهديدات الأمنية فالمعادلة بسيطة مفادها أن :لا أمن دون إمكانات اقتصادية توفر فرص تنمية حقيقية ،وبناء اجتماعي متماسك ينعم بالسلم الاجتماعي وعليه فتهديد الأمن يعني بالضرورة المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[1]

ونظرا لحدود الجزائر الطويلة مع ليبيا والمقدرة بـ982كلم فإن ذلك يتطلب على الجزائر قدرات مالية مادية وبشرية لتأمين حدودها وقد ألقت الأزمة الليبية بظلالها على الموازنة العسكرية ،فقد تم الإعلان عن خطة لتطوير القوات البرية واقتناء تجهيزات متطورة لمراقبة الحدود وتأسيسها على هذا السياق فقد تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 15مليار دولار لعام 2012، أي بزيادة 6 مليار دولار عن الموازنة السنوية التي قررها قانون المالية لعام 2011.

وتحتل الجزائر طبقا لأرقام والإحصائيات المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا في الإنفاق العسكري، لترتفع ميزانية الدفاع إلى حوالي 10.04مليار دولار سنة 2014فارتفعت ميزانية الدافع إلى ما يقارب 12 مليار دولار أي ما يعادل 7%من الدخل الوطني الخام[2]وهذا يفسر بشكل واضح أن استمرار تصاعد تهديدات الأزمة الليبية وعدم احتوائها سيبقى يستنزف الميزانية المخصصة للدفاع وهو ما يؤدي إلى نقص في مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى على غرار التنمية والصحة والتعليم.

1- أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص224.

2- أوشريف يسرى، مرجع سابق، ص225.

وننوه هنا إلى التداعيات التي تعرضت لها الجزائر نتيجة أزمة الرهائن في تيغنتورين على الجانب الاقتصادي ،فقد كلفها ما يزيد عن44 مليون دولار لإعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد وهو مطلب الشركات الأجنبية للعودة إلى العمل في الجزائر إلى الصحراء الجزائرية خوفا من القتل والاختطاف على الحدود الليبية الجزائرية[1].

وحسب تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن قضية اللاجئين تفرز أخطارا تتجاوز تسرب الأسلحة والمخدرات لتمتد إلى انتقال الأمراض المعدية والأوبئة التي ينقلها أزيد من 10آلاف مهاجر غير شرعي سنويا للجزائريين.

هذه التداعيات تكلف الخزينة العمومية وتمس بالمقدرات الاقتصادية للجزائر وبالتالي سيؤثر سلبا على السياسات الاقتصادية المنتهجة في ميادين وقطاعات أخرى.

أما من الناحية الاجتماعية فقد انعكست الأزمة الليبية على الجزائر فقد شهدت الجزائر عدة احتجاجات ،الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الجزائري والاستقرار الاجتماعي في الجزائر ،وقد زادت خطوة هاته الاحتجاجات التي عرفتها ولايات الجنوب الجزائري على غرار كل من ورقلة وغرداية في تهديد أركان السلم وبالتالي زعزعة الأمن القومي، خاصة وأنه قد كان لهذه الاحتجاجات في الجنوب ارتدادات في بعض الولايات الشمالية تجدر الإشارة إلى أن معظم الاحتجاجات تتعلق بالشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية .

وتأسيسا على ما سبق يتجلى وبوضوح خطر الانعكاسات التي أفرزتها الأزمة الليبية على الجزائر وأمنها القومي هذا ما جعل الجزائر تتبنى مقاربة أمنية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية وهذا ما سنأتي على تفصيله في المحطة التالية.

1- عمراني كربوسة، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي،(قالمة :جامعة 08ماي1945)يومي 24-25 نوفمبر 2013،ص06.

المبحث الثاني :المقاربة الجزائرية الأمنية للتعامل مع الأزمة الليبية.

ان تصاعد الخطر الليبي وتصدير تداعياته للأمن القومي الجزائري و ما قابله من مخاوف الجزائر إزاء تبعات الأزمة الليبية على قيمها واستقرارها ،وضعت الجزائر مقاربة أمنية للتعامل مع الازمة الليبية قصد حلحلتها وحصر أخطارها وانعكاساتها.

المطلب الاول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام على ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية ودبلوماسيتها[1] ومن منطلق أن العقيدة الأمنية تكتسي أهميتها من اعتبارها دليل يوجه ويقرر به القادة أو صناع القرار السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، فقد نشأت علاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية المرتبطة بمسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا وفقا لمسألة عدم التدخل في الأزمة الليبية[2].

وتقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد إبتداء من المادة 86 الى المادة 93، وقد كان الدستور واضحا في هذا الجانب حيث حدد هذه المبادئ كالتالي:

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

حيث سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى ضبط حدودها مع دول الجوار لاعتقادها بأن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها وعليه فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي.[3]

1- أوشريف يسرى، **مرجع سابق** ،ص231.

2- بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية" المجلة الافريقية للعلوم السياسية، متوفر على الرابط الالكتروني:http://WWW.BCHAIB.NET/MAS/INDEX.PHP?OPTION=COM.

3- محمد قجالي، ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية، التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990،ص302

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول الجوار:

تم إعطاء هذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر.

ثالثا: مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية وبذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر.

رابعا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاتها الدولية، كم جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقي والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن، وكانت الجزائر قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو الى التعاون، وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في اطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الاقليمية أو عند الاقتضاء للجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية.[1]

خامسا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الاقليمية وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية التي تنتمي إليها.

وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خاصة إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية .

[1]- قارف اسماعيل، قوق مراد، **مرجع سابق**، ص25.

والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الاخلال بذلك فانه يؤدي الى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، وهذا بدوره يخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وبين حق الدفاع عن النفس.[1]

المطلب الثاني: مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية.

أمام تصاعد الخطر الليبي على الأمن القومي الجزائري وضعت الجزائر مقاربة أمنية خاصة للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية قصد حصر أخطارها المهددة لأمنها واستقرارها.

وقد تمثلت في الأليات التالية:

أولا: تأمين وضبط الحدود:

باعتبار أن أمن الجزائر مرتبط بالأمن في منطقة المغرب العربي والاقليم الساحلي الصحراوي فقد عملت على تأمين حدودها لمواجهة ما خلفته الأزمة الليبية من انكشاف على حدودها الشرقية وذلك من خلال نشر السلطات الجزائرية ألاف من الجنود على طول حدودها في خطوة تهدف الى تشديد الحراسة، فقد قامت قوات الدفاع الوطني في الجانب العملياتي بعدة طرق وأساليب عسكرية من أجل الانتشار الواسع والفعال على مستوى الحزام الحدودي، بالإضافة الى رفع درجة الجاهزية العملياتية واحكام السيطرة على المنافذ الحدودية تفاديا لأي تسلل للإرهابية والمهربين وردع أي عمل غير مشروع.[2]

ومن أهم الاجراءات المتخذة نذكر:

- تعزيز القوات مع الحدود الليبية بخمسة ألاف جندي ودركي مع انشاء قطاع عملياتي في المنطقة الحدودية بولاية ايليزي مع تحول المنطقة الى ناحية عسكرية سابعة.

- إقامة قواعد عسكرية دائمة حول المنشأة الغازية في الجنوب الجزائري للتصدي لأي هجوم إرهابي محتمل ومن أهم هذه القواعد المتواجدة قاعدة في منطقة حاسي مسعود بورقلة، قاعدة في منطقة عين أمناس باليزي.

1- قارف اسماعيل، قوق مراد، مرجع سابق، ص25.

2- أحداث عسكرية، **قوات الجيش تحبط محاولة لتهريب أسلحة وذخائر الى الجزائر**، مجلة الجندي، العدد: 468، ص04.

- وضع هيئة خاصة بالطوارئ في وزارة الدفاع يشرف عليها ضابط برتبة عقيد وإطار سلم بالمديرية العامة للأمن الوطني لاحتواء أي هجوم طارئ ومحتمل.[1]

وننوه هنا إلى أن هذه الهيئة الخاصة بالطوارئ قد تم وضعها بعد الهجوم الإرهابي على منطقة تينغنتورين.[2]

وعلى ضوء إشكالية عدم تدخل القوات الجزائرية خارج حدودها هذا لا يعني أنها تبقى غير فعالة في محيطها المتأزم ولاحتمالية وقوع أي هجوم على الجزائر فقد وضعت المنظومة الدفاعية استراتيجية تقوم على:

- الرد بسرعة مع تقليص الفترة الزمنية الفاصلة بين تداول الانذار بوقوع عملية إرهابية، بالإضافة الى تدمير كل العربات والسيارات المتسللة عبر الحدود.

- في حالة تدخل غربي على ليبيا يتم إرسال الجنود أو القصف الجوي لمواقع تابعة لجماعات ارهابية في ليبيا.

- يتم تنفيذ عمليات نوعية خاصة بقوات صغيرة العدد ضد الجماعات الارهابية في شكل غازات وذلك في حالة توفر المعلومات الدقيقة.

- وحسب خبراء عسكريون في قسم التخطيط الاستراتيجي فإن التدخل العسكري لقوات الجيش الشعبي الوطني يكون في حالتين:

أما غارة جوية مركزة أو غارة كبيرة ومحدودة في الزمن تنفذها قوات محمولة جوا تنطلق من قواعد عسكرية في الجنوب الشرقي.[2]

---

[1]- الجزائر تعزز قواتها المرابطة على الحدود الليبية، الجزيرة نت، نقلا عن:

WWW.ALJAZEERA.NET.NEWS/ARABIC/30/05/2014 بتاريخ: 2014-11-14، بتوقيت 11:53.

2-رقية دهينة، **تأثير الهجوم الارهابي في منطقة تيغنتورين على الأمن القومي الجزائري**، شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،2015، ص85.

ثانيا: رفع حجم ميزانية الانفاق والتسليح:

لوقف تصاعد المد الارهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية قامت الجزائر برفع حجم ميزانية الانفاق والتسليح، إذ تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الجزائر من أكثر الدول إنفاقا على التسليح وقد احتلت المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري إذ يبلغ إجمالي انفاقها في هذا القطاع بنحو 09 مليار دولار.

ويرجع ارتفاع حجم الانفاق على صفقات السلاح في الجزائر إلى وقف تأزم الأوضاع والانفلات الأمني في ليبيا وبالتالي وقف خطر تنامي نشاط المنظمات الإرهابية وتصاعد المد الارهابي، لذلك رصدت الحكومة الجزائرية في قانون

المالية 2015 ميزانية تفوق 13 مليار دولار، ما يعادل 11,6% من اجمالي الميزانية الذي يفوق 112 مليار دولار، مقابل 6,95 مليار دولار لوزارة الداخلية، وبهذا تبلغ ميزانية وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ما يعادل مليار دولار 19,95 .[1]

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ولتقوية ترسانة الأسلحة لمنظومة دفاعية اعتمدت اللجوء لاقتناء الأسلحة ذات التطور النوعي والتكنولوجي من السوق الروسية، حيث قامت بشراء غواصتين ونظام صواريخ بعيدة المدى من نوع 30pmu 2 وشراء فرقاطتين من نوع Tigre و ابتاعت من السوق الأمريكية عربات السير كل الأرضيات و8 طائرات من نوع "لوكهيد" ونظام اتصالات جوية من نوع "هاريس" ونظام رصيد عبر الأقمار الصناعية من نوع "اكسيلز" من أجل رصد تحركات المسلحين والارهابيين على طول الحدود مع ليبيا.[2]

ثالثا: ألية لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات:

عملت الجزائر على زيادة الموارد والاجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات من خلال العمل على مستويين:

1- محمد بن أحمد، الجيش يستعد لمواجهة تيغنتورين ثانية، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد: 7557، 18 سبتمبر 2014، ص03.

2- بودح سارة، **الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**، 2010-2014، شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص ص ، 26/25.

المستوى الأول: ويتمثل في مستوى تأمين المجالات المفتوحة:

وهنا تعمل وحدات الجيش الوطني على تحسين ظروف العمل في المناطق المعزولة وتعزز قدراتها في الرصد والاستعلام بالإضافة إلى تعزيز الجهاز الأمني الرقابي ويتم ذلك وفق آليتين:

أ/الاجراءات الأمنية التنظيمية: عن طريق:

- تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية: انشاء أبراج مراقبة تسمح برصد أي حركة على مدار 24 ساعة، بالإضافة الى تنصيب نقاط ملاحظة أرضية لدعم تلك الأبراج حيث تعمل في النهار كنقاط ملاحظة أما في الفترة الليبية فتتحول الى كمائن مهمتها الرئيسية صد أي اختراق بري في جو من السرية والحذر.

- التدعيم بمراكز للشرطة القضائية: وأسندت لهذه المراكز مهمة التدعيم العملياتي من خلال تنفيذ مختلف الخدمات الخارجية المتمثلة في الدوريات والكمائن والتنسيق مع المصالح الأخرى كالجمارك[1].

ب/ الاجراءات الوقائية ميدانيا: عن طريق:

- إتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية وتعزيزها بالمعوقات الهندسية من خلال حفر الخنادق وبناء الحواجز والأسلاك الشائكة بغية تضييق الخناق وسد ثغرات المسالك مما يحبط عمليات التهريب.

وفي هذا الصدد قامت الجزائر بحفر خندق مكهرب تم ملؤه بالبترول وتم وضعه على الحدود المشتركة في ليبيا.[2]

- اعداد خطط المراقبة والرصد (تكثيف عمليات المراقبة الميدانية والدوريات وتركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والسلاح.

---

[1] - الحامدي عيدون، **مرجع سابق**، ص136.

[2] - **المرجع نفسه**، ص137.

المستوى الثاني: ويتمثل في مستوى المداخل والمنافذ الحدودية الرئيسة: من خلال:

- تكثيف الاجراءات الرقابية الروتينية.
- حرص على أشخاص ذي خبرة وفطنة لدى حراس الحدود.

رابعا: بناء علاقات دبلوماسية مع دول الجوار:

لتتمكن الجزائر من مواجهة خطر توريطها بتدخل عسكري فقد انتهجت سياستها الأمنية لمبدأ "حسن الجور الايجابي" مع الدول التي تتقاسم معها الحدود من خلال العمل على التشاور السياسي والتعاون في مختلف الميادين، من منطلق أن هذا مبدأ يحقق أهم أهداف الأمن القومي الجزائري والمتمثلة في:[1]

1- الحفاظ على حرية التراب الوطني.
2- مد جسور الحوار والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار على حدود الدولة.
3- خوض معركة التنمية.

المبحث الثاني : دور الفواعل الاقليمية و الدولية في تسوية الأزمة

المطلب الأول : الفواعل الإقليمية ومساعيها في تسوية الأزمة

- إن كل نزاع يشهده العالم تصل تداعياته السلبية إلى باقي الأمم مما يستدعي تدخلا و هذا ما قد حصل في الأزمة الليبية نظرا للتهديد القادم من ليبيا خاصة في الفترة الاخيرة هذا ما أدى بدول الجوار إلى بحث إمكانية العمل الجماعي للتعامل مع الموقف في ليبيا كما أن المجتمع الدولي كان حريصا على التواجد للأزمة الليبية منذ أيامها الاولى إلى الآن فاتخذ التواجد الدولي أشكال مختلفة على المستوى الفاعلين (دول – منظمات)إلا أن هذا التواجد كان مدفوعا دائما بمجوعة من المصالح السياسية و الاقتصادية التي طالما تحكمت في شكل التحرك الدولي فيما يخص ليبيا :

1/التحركات الإقليمية :

أ/ دول الجوار:

لم تخلو دول جوار ليبيا من التوترات السياسية على مدار الأزمة لدا كانت هذه الأخيرة ملفا سياسيا و دبلوماسيا و مع تطورات السياسية داخل ليبيا وفي دول الجوار .

[1]- رقية دهينة، **مرجع سابق**، ص63.

مع تطور التهديد القادم من ليبيا في الفترة الأخيرة بدأت دول الجوار تبحث عن إمكانية العمل الجماعي للتعامل مع الموقف و لعل الدافع الرئيسي لهذا التحرك كان تطور حرب الميليشيات في ليبيا و عدم تمكن عدد من الفصائل الليبية السياسية فضلا عن الكيان الشرعي للدولة من التواجد في ظل النزاع العسكري القائم بين الميلشيات المتصارعة هذا ما راح يهدد دول الجوار أكثر من ذي قبل فظهرت بجوار هذا العمل الجماعي في الجزائر في ماي 2014 عندما بادرت الجزائر بعد الاجتماع بوزراء الخارجية للدول المجاورة لليبيا على هامش الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز ثم جاء الاجتماع الثاني في غينيا في نهاية شهر جوان على هامش الاعمال القمة الافريقية[1]

كما عقدت دول جوار ليبيا اجتماعا ثالثا لوزراء خارجية في مدينة الحمامات في تونس حضره كل من وزراء الخارجية: تونس ، الجزائر ، مصر، تشاد، النيجر، السودان وممثلي عن جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي ، جاءت الدعوة لهذا الاجتماع لمواجهة الخطر الاقليمي الناجم عن عدم استقرار الاوضاع في ليبيا ووقف عمليات العنف إلا أن النتيجة النهائية لهذا الاجتماع لم تختلف عن الاجتماعات المشابهة التي سبقته .

جاء البيان الختامي للاجتماع حافلا بالديباجة السياسية المعتادة كالتأكيد على ضرورة احترام وحدة ليبيا أو سيادتها وسلامتها الترابية ووقف كافة العمليات العسكرية ودعوة كافة الاطراف السياسية في ليبيا لحل خلافاتها عبر الحوار وانتهاج مسار توافقي كما نص البيان على ضرورة مساهمة دول جوار ليبيا في الاجتماعات والمؤتمرات ودعم كافة الجهود الهادفة إلى توفير أفضل الظروف لعقد مؤتمر الحوار الوطني الليبي ومساندة المبادرات العربية والإفريقية بهذا الشأن .

إلا أن البلاغة التي تميزت بها الحلول المطروحة في البيان الختامي للاجتماع لم تتعدى كونها عبارات غير فعالة لا تترجم إلى مواقف سياسية مؤثرة أو لحلول فعلية التي عقد لأجلها الاجتماع .

1- زياد عقل، الأزمة اليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2014/09/16.

جاء اجتماع القاهرة الاخير لدول الجوار ليبيا بحقيقة جديدة عن التحرك الاقليمي في ما يخص الازمة الليبية وهي حرص دول الجوار على التحرك الجماعي والاتفاق على وجود مصلحة مشتركة لهذه الدول في التعامل مع الأزمة في ليبيا فبالرغم من تنوع التهديدات القادمة من ليبيا باتت هنالك مصلحة مشتركة في مواجهة التهديد الأمني الذي تعدا العلاقة الحدودية والمصالح الأحادية وحدث ذلك مع تحول مواجهة التهديد الأمني القادم من ليبيا إلى مصلحة إقليمية مشتركة تحتاج إلى التنسيق بين دول الجوار والفاعلين المختلفين في القضية الليبية سواء على المستوى الدولي أو في الداخل الليبي ، فقد انتهى مؤتمر القاهرة إلى ضرورة الربط بين الداخل الليبي وبين التحركات الاقليمية التي يجب ان تكون بوابة عبور لأي تدخلات دولية في ما بعد.

ب/ المنظمات الاقليمية:

على مستوى المنظمات الاقليمية لا يوجد سوى منظمتان هما : (جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي) ومنذ اندلاع الازمة كان لكل منهما دور ومواقف مختلفة ازاء الاحداث في ليبيا ودوافع وبواعث مختلفة توضح طبيعة الموقف المتخذ.

-جامعة الدول العربية:

كان موقفها واضح ضد تصرفات القذافي ونظامه حيث كانت رافضة للعنف الشديد وكانت أيضا داعمة لحق الشعب الليبي وهذا ما يوضحه بيان مجلس الجامعة في 22 فيفري 2011 والذي تضمن القرارات التالية:

_التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية.

_الدعوة للوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله والاحتكام الى الحوار الوطني والاستجابة الى المطالب المشروعة للشعب الليبي واحترام حقه في حرية التظاهر ومطالبة السلطات الليبية برفع الحضر المفروض على وسائل الاعلام.

- التأكيد على تحقيق تطلعات الشعوب العربية ومطالبها وأعمالها في الحرية والعدالة الاجتماعية

- دعوة الدول الأعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدة الانسانية للشعب الليبي.

- ومنذ سقوط معمر القذافي لم يختلف موقف الدول العربية إزاء ليبيا وكانت دائما مساندة لكل السلطات الانتقالية التي توالت على الحكم الليبي ورافضة لكل أشكال العنف وكل دعوات التقسيم إلى أن مواقف جامعة الدول العربية لم تتخذ حيز البيانات والتصريحات الدبلوماسية فلم يكن للجامعة دوريركز على المستوى العملي كما لم يكن لها تواجد في الصراع الداخلي بين الفصائل السياسية المختلفة في ليبيا وبشكل عام فشلت جامعة الدول العربية على مدار السنوات الماضية في وضع القضية الليبية في المكانة التي تستحقها كقضية تهدد أمن الاقليم وتشكل خطرا على العالم العربي ككل.

_الاتحاد الافريقي: بالنسبة للاتحاد الافريقي لم تتغير مواقفه اتجاه الثورة الليبية منذ اندلاعها وحتى الآن ولم يكن له دور يذكر على المستوى العملي سواء في مرحلة قبل سقوط القذافي أو في المراحل التي تلت سقوطه ولكن مما لا شك فيه أن الاتحاد الافريقي كان أكثر نشاطا في المرحلة التي سبقت سقوط القذافي وخاصة في بداية الثورة وأثناء عمل المجتمع الدولي على تحديد شكل التدخل في ليبيا لوقف أعمال العنف والابادة التي كان يمارسها القذافي.

2/ الحركات على المستوى الدولي:

_ كان المجتمع الدولي حريصا على التواجد في الأزمة الليبية منذ أيامها الأولى وإلى الآن ، حيث اتخذ تواجده أشكالا مختلفة (دول ومنظمات)

_كانت الردود الدولية على ما يجري في ليبيا خجولة ومترددة إلى حد كبير وذلك خوفا من تأزم العلاقة مع النظام الليبي لكن بعد ارتفاع عدد الضحايا والتعتيم الاعلامي من قبل السلطات الليبية.

_ حيث كانت المواقف الرسيمة لأغلب الدول الفاعلة كانت ضد معمر القذافي من منطلق إنساني ، وكانت مواقف دول مثل : و.م.أ ، ألمانيا ، فرنسا، والمملكة المتحدة كلها تندد بالتعامل العنيف والغير الانساني مع المتظاهرين وتطالب القذافي بوقف العنف والعمل على حل سياسي يضع مطالب المحتجين في الحسبان.

_ ولكن سرعان ما بدأت التحولات على أرض الواقع تصبح ضد القذافي ،وبدأت التنظيمات العسكرية المسلحة للثوار تتصدى لكتائب القذافي حتى أدرك العرب أن مصالحه في ليبيا باتت مهددة بتصرفات القذافي.

ولذى كانت الحملة الدولية المطالبة بالتدخل العسكري في ليبيا والتي قادتها كل من فرنسا و و.م.أ والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو الذي قام بالتدخل من خلال تطبيق قرار الحضر الجوي وفقا للقرار رقم 1973 الصادر عن مجلس الأمن.

_ ومع صدور قرار مجلس الأمن رقم 2016 بوقف منطقة الحضر الجوي فوق ليبيا لم يتدخل المجتمع الدولي عسكريا في ليبيا فضلت التساؤلات معلقة غلى الآن حول ما إذا كان انسحاب المجتمع الدولي من المشهد الليبي قرار في مصلحة الشعب أم ضدها، إلا أن مصالح المجتمع الدولي في ليبيا ثابتة وإن تغيرت بعض الشيء مع تغير مفهوم الارهاب ولكن يضل تدفق النفط والعمل على الحد من الهجرة الغير الشرعية ومحاربة الارهاب وبناء نظام سياسي في ليبيا يضمن للغرب مصالحه وهي النقاط الأساسية التي تمثل مصالح المجتمع الدولي في ليبيا والتي يسعى المجتمع الدولي في تأمينها على مستوى الدول أو المنظمات.

-ويبقى التدخل الدولي في ليبيا مرهونا بحجم التهديد لهذه المصالح ، ولهذا كانت التطورات في ليبيا والتي بدأت بالسجل العسكري بين ميليشيات مصراطة وميليشيات الزنتان في طرابلس بعد فشل التنسيق السياسي بين التيار الاسلامي والتيار الوطني المدعوم بعدد من القبائل بمثابة ناقوس خطر للمجتمع الدولي والذي بدأ يشعر بتعاظم التهديد لمصالحه لهذا كانت التحركات الاخيرة التي تضمنت تعيين مبعوث للأمم المتحدة في ليبيا وصدور قرارات جديدة من مجلس الامن بشأن ليبيا ، وأيضا بدأ التنسيق بين المجتمع الدولي والفاعلين الاقليميين والذي تجلى في بدأ المؤتمر الذي عقد في2014/10 بين دول جنوب أوروبا ودول جوار ليبيا .

- التحرك المصري- في الأزمة الليبية:

بالرغم من اشتراك دول الجوار والمجتمع الدولي في مواجهة التهديدات القادمة من ليبيا ، تواجه مصر عدد أكبر من التهديدات بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا ، فهناك أزمة الميليشيات التي عجزت كل السلطات التي تولت حكم ليبيا من التعامل معها.

فالواقع السياسي الاستراتيجي يحتم على مصر التعامل مع الخلل الأمني والسياسي في الشرق الليبي بشكل مستقل فيجب أن يكون هنالك حوار مع الأطراف الفاعلة في المنطقة الشرقية من ليبيا سواء كانت هذه الاطراف ميليشيات عسكرية أو تنظيمات وكيانات سياسية،

فالدولة الليبية نفسها هي أول المتحاورين مع الميليشيات نظرا لاستحالة إقال دورهم في تحديد الواقع السياسي الليبي ، وبالتالي يجب أن تدرك مصر أنها أمام ملفات في الازمة الليبية ، ملف التهديدات الاقليمية ، ملف المنطقة الشرقية في ليبيا ، والتي بات الخلل الأمني فيها يشكل خطرا داهما على مصر.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الحذرة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية

تعتبر الدبلوماسية الحذرة اعتبارات الأمن الاقليمي أن أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع تداعيات الأزمة الليبية ودورا في لحلتها فقد شكلت الإطار العام للوقف الجزائري منذ الأيام الأولى لنشوب الأزمة الليبية في فبراير 2011 بحيث أبقت على علاقاتها التاريخية مع رموز الحكومة لليبية السابقة دون التدخل بثقلها العسكري في الصراع الأهلي بالرغم من الاتهامات المتكررة للجماعات المتمردة بإمداد قوات القذافي بالمقاتلين والمعدات، الا أن وزير الخارجية "رمضان لعمامرة" كان دائما ينفي هذه الاتهامات[1].

وقد كان هذا الموقف الجزائري العلني يخدم موقف الحكومة الليبية ودعم المتمردين لوجستيا، في حين أن صناع القرار في وزارة الخارجية الجزائرية كان يرى بأن التدخل الأطلسي في الأزمة الليبية سوف يعرض الاستقرار الأمني للمنطقة ككل، ويدمر البنية الأمنية والسيسيولوجيا للمجتمع الليبي وليس أن يسقط حكومة ونظام القذافي فحسب.[2]

وأكدت الجزائر أنها ترفض اتخاذ أراضيها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها، وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم.

وتعمل الجزائر من خلال ديبلوماسيتها إلى إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية بناءعلى الخيار السلمي السياسي، ويمكن أن نجمل مضامين الدبلوماسية الجزائرية فيما يلي:

- محاولة جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخارج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استراتيجي يمنع تدفقات الجماعات الاسلامية من بلدان أخرى إلى ليبيا.

---

[1] - زواشي صورية، **أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمة الليبية، مرجع سابق**، ص284.

[2] - زواشي صورية، **الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص144.

- سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية.[1]

- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية اخضاع جميع الأطراف إلى ايجاد وانصاف حلول مؤقتة.

- الدبلوماسية الجزائرية تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة الليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين، واستبعاد أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا لأنه سيعقد الأمور أكثر.

- ترغب الجزائر في ضمان تحييد الميليشيات، وذلك من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية.

- دعم الاستقرار الوطني.[2]

- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي- الليبي وتشكيل وحدة وطنية.

ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق الصحيح للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، وبناء على هذا بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، وهذا ما أكده رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة "أحمد ميزاب"، في حوار أجراه مع جريدة "الوسط الليبية"، عن الاتصالات التي تقوم بها الجزائر تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار أو ما يطلق عليها تسمية مبادرة السلم والمصالحة، وتتضمن هذه المبادرة جملة من المقترحات التي تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل الذي يشهدها الوضع الليبي المعقد، وتتمثل مضامين المبادرة في النقاط التالية:[3]

1- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.

2- بناء المؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تمنع تهديد استقرارها.

1- أوشريف يسرى، **مرجع سابق**، ص234.

2- زواشي صورية، **مرجع سابق**، ص144.

3- زرواق نصير، **الجزائر والأزمة الليبية** نقلا عن: WWW.AJAZEERA.NET بتاريخ: 2014/11/5 بتوقيت:16:52.

3- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.

4- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة تتطلب تحييد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية.[1]

5- تحديد أليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح والغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات واحداث اصلاحات لمصالح الأمن الليبية وهما عاملان أساسيان لترسيخ السلم وإعادة بناء هياكل الدولة الليبية.

6- اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، مع امكانية بعض الدول ووفقا لاستعداداتها توفير التكوين السياسي في مجال الحكومة الديموقراطية، لضمان تمثيل كافة مكونات وشرائح الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.

7- توصي المبادرة بتأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديموقراطية.[2]

تقييم الدبلوماسية الجزائرية:

لقيت المبادرة الجزائرية حول ليبيا ترحيبا دوليا، قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنته نيويورك والذي ضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالإضافة الى تركيا وقطر والإمارات العربية والمملكة السعودية ومصر.

من جهته أوضح الخبير الأمني والاستراتيجي "عبد الوهاب بناة" أن المبادرة الجزائرية أصبحت أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبية كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري الذي يعتبر السبب الرئيسي فيما تعيشه ليبيا.

---

[1] - سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص247.

[2] - **المرجع نفسه**، ص248.

- كما أبدى "رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة" مع فرنسا "باتريك مينوتشي" ثقته في الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية معتبرا دورها هاما في المنطقة ذلك أن لها دور كبير في حل الأزمة الأمنية في ليبيا.[1]

- من جهته أكد السفير البريطاني "بيتر ميليت" (لدى ليبيا)، وخلال لقاء جمعه مع "عبد القادر مساهل" وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية الجزائري، على أن العمل الذي تقوم به الجزائر من أجل تسوية الأزمة الليبية "ممتاز"، لافتا إلى اتصال الجزائر مع جميع الأطراف الليبية وملمحا إلى أثر اللقاء الذي عقده بأنه كفرصة للحديث عن الوضع في ليبيا وطريقة التعاون من أجل إحلال السلام والديموقراطية في ليبيا.

- وتابع السفير البريطاني "هيليت بيتر" قائلا: (أننا نشارك الجزائر نفس الأهداف؛ لاسيما المتمثل في تحقيق السلام وتفضيل الحل السياسي) وأضاف: "لقد تطرقنا الى كيفية التعاون معا لمكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية وكيفية مساعدة الليبيين على ايجاد حل ليبي دون تدخل أجنبي"

هذا وأوضح أن للأزمة الليبية أثارا سلبية على المستوى الاقليمي وعلى الصعيد الدولي، معربا عن أمله في استمرار التعاون والمشاورات بين الجزائر وبريطانيا من أجل احلال السلم والاستقرار في ليبيا.[2]

[1]- سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص249.

[2]- صدى البلد، **سفارة دولة ليبيا بالقاهرة**، الخميس 23 مارس2017.

استنتاجات الفصل الثالث:

1- تعددت صور الانعكاسات التي شكلتها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري فتجاوزت التهديدات الأمنية التقليدية الصلبة الى أن ألقت بضلالها على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

2- لا يعكس التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية حجم التداعيات التي خلفتها ذلك أن الأزمة الليبية في تصاعد مستمر.

3- الحوار الشامل واجتماع الفرقاء حول طاولة التفاوض مسعى تدافع عليه الجزائر كألية لاحتواء انعكاسات الأزمة الليبية وابعاد خطر التدخل العسكري في جوارها الليبي، خوفا من تداعيات ذلك عليها.

4- تشهد الجزائر مستقبلا أمنيا مظلما بسبب اشتعال كل حدودها ومراهنة جل الدول الغربية على دور الجزائر في حسم الأزمات المشعلة في جوارها الاقليمي وهو ما يكلف الجزائر استراتيجيا وعسكريا واقتصاديا.

5- تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، محاولة بذلك بجدلية الأمن والتنمية في اطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل عامة أمنها القومي على وجه الخصوص، فالجزائر ترى أن انعدام التنمية يتسبب في انعدام الأمن والعلاقة عكسية فانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية وبالتالي فإن دبلوماسية الجزائر تعمل وفق مقاربة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار.

خاتمة:

وفي الختام ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لبعض الحقائق المتعلقة بالأزمة الليبية وما أفرزته من تهديدات أمنية مست منطقة شمال إفريقيا عموما وألحقت انعكاسات على الجزائر وعلى جميع الاصعدة . تمثلت في انعكاسات تقليدية كانكشاف الحدود وتصاعد المد الإرهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية، إضافة إلى إنتشار السلاح والمتاجرة به وتهريب المخدرات وغيرها ولم تتوقف الانعكاسات عند الجانب الأمني الصلب فحسب بل وأفرزت أيضا جملة من الانعكاسات اللينة يقف على رأسها تفجير مسألة الهويات الاثنية وإعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبة بالعدالة الاجتماعية، فقد شكلت الأقليات القومية في ليبيا وبالذات "التوارق" مصدر قلق للأمن القومي الجزائري متخوفا من أن يتأثر "التوارق" في جنوبه الشرقي.

وهو ما جعل الجزائر تتبنى استراتيجية أمنية لمكافحة وجابهة هذه التهديدات الأمنية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية شاملة إيمانا منها أن هذه التهديدات ونظرا لطبيعتها فإنها تتطلب استراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والاقليمية والدولية.

وإعتماد الجزائر على خبرتها وتفعيلها لدبلوماسيتها الحذرة والهادئة وفقا لمبادئ عقيدتها الأمنية وسياستها الخارجية أدى إلى نوع من الحلحلة في ملف القضية الليبية.

وبالرغم من إنتهاج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمة الليبية على وجه التحديد والأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الاقليمية على العموم لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة وهذا وفقا لمبادئ استراتيجيتها الأمنية والسياسية الخارجية التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية ،إلا أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني و السلوك

الخارجي ،ذلك لأن الأزمات التي خلفها الحراك السياسي ونقصد هنا الأزمة الليبية جعلت من الجزائر تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطلق المبادرة و الفعل الأمني و الدبلوماسي ،وبالتالي هذا ما فرض ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها ،وضرورة كشف مواطن الخلل وتلاقيها وتطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الإقليمية و الدولية.

وفي الأخير يمكن القول أن اكتشفنا ان التطرق لموضوع مثل هذا الجز يعكس مدى أهمية هذه الدراسة وذلك بناء على أهمية الانعكاسات والتداعيات التي خلفتها الأزمة الليبية على في الجزائر ومدى موائمة أليات المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة و الحد من تداعياتها.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أحمد ابراهيم خضر، **ليبيا صراع على النفط أم السيطرة المصرفية**، 28 سبتمبر 2011 متوفر على موقع الانترنت: www.tebyan.org

2- أحمد السيد النجار، **قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي**، بيروت: مركز دراسات العالم الاسلامي، ط1، 1992.

3- أحمد طالب أيصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 3

4- أحمد يوسف أحمد وأخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وأفاته**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.

5- ادريس لكريني، **التدخل الانساني في ليبيا ومخاطر الانحراف**، 1أكتوبر 2012 متوفر على موقع انترنت

6- **أسس ومبادئ الأمن الوطني، مفهوم الأمن الوطني**، مجلة مقاتل من الصحراء، نقلا عن:www.moqatel.com.sec11-doc.cvitn تاريخ 26-03-2017-15:10.

7- توفيق المديني، **تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار**، جريدة المستقبل، العدد 5153، 17 أفريل 2014.

8- جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية**، القاهرة ،مكتبة مدبولي.

9- خالد بن الشريف، **دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة**، ساسة ،أفكار حرة تقرأ العالم والأحداث عبر عيون الإنسان العربي،4أفريل 2015.

10- رالف شامي وآخرون ،**ليبيا بعد الثورة :التحديات والفرص**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ،صندوق النقد الدولي ،الطبعة العربية،2012.

11- زكي زكي حسين زيدان ،**الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي للدولة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، دار الكتاب القانوني،2009.

12- سامي إبراهيم الخزاندر ، **إدارة الصراعات و فض المنازعات إطار نظري**، لبنان : الدر العربية للعلوم ناشرون، ط 2014،1.

13- عبد العزيز قادري ،**حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية**،2003 .

14- عثمان فاروق السيد، **التفاوض وإدارة الأزمات**، دار الأمين للنشر والتوزيع ،ط 1 ،2004.

15- عصام إسماعيل، **الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق**، شؤون الأوسط .

16- فتحي أبو عيانة، **الجغرافيا السياسية** ،جمهورية مصر العربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط 1998،1.

17- فوزي حسن الزبيدي، **منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي:دراسة تحليلة لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي**NSRA،مركز المنظار للتدريب والدراسات الاستراتيجية: دبي ،رؤى استراتيجية ،2015.

18- محمد قجالي، **ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية**، التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.

19- محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح** ، بيروت،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،20

20- محمد سرور الحريري، **إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسة الدولية**،ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع:الأردن

21- محمد نجيب بو طالب، **الظواهر القبلية والجوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للتورتين التونسية والليبية**، الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2012.

22- محمد نصر مهنا ، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2004.

23- مفتاح علي جويلي، **مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 20

24- مها محمد الشبوكي، **اشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن**، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000.

25- ميلود عامر حاج ، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، الرياض،دار جامعة نايف للنشر .

26- نواف قطيش، **الأمن الوطني وإدارة الأزمات** ،عمان، دار الراية، ط 1،2009.

27- هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي**، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،2009.

28- يوسف محمد الصواني ،ريكاردو رينيه لاريمونت، **الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة**، بيروت: منتدى المعارف، ط 1،2013.

الاطروحات و الرسائل الجامعية :

29- نعمي فطيمة ،**الأمن في منطقة الساحل والصحراء بين السياسات الاقليمية والاستراتيجيات الدولية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة زيان عاشور الجلفة،2013-2014.

30- نور أوعلي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي**، بحث في الشؤون القانونية،منتديات ستارتا يمز،أنظر www.startimes.com بتاريخ 2013/12/30. 22:14.

31- معافي اسامة ، **محاضرات في إدارة الأزمات الدولية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2014-2015، جامعة الجلفة.

32- لخضرموساوي، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السيلسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2009-2010.

33- عمراني كربوسة، زروال سهام، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية في الساحل الإفريقي،(قالمة :جامعة 08ماي1945)يومي 24-25 نوفمبر 2013.

34- علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات تعريفها -أبعادها -أسبابها**،ج1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم البرامج الخاصة،الرياض2011.

35- علي خضر ميرزا، **ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2012.

36- عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث(حلول عملية -أساليب وقائية)**،القاهرة، مركز القرار للاستشارات ، 1997.

37- العطري ميلود، **محاضرات في الجغرافيا السياسية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجلفة ،محاضرة بتاريخ2014/11/10.

38- سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ،2014-2015.

39- رجائي سلامة الجرابعة، **الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط(1979-2011)**،رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2012.

40- رقية دهينة، **تأثير الهجوم الارهابي في منطقة تيغنتورين على الأمن القومي الجزائري**، شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014،2015.

41- زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2012-2013.

42- دليلة غدير، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي دراسة حالة مالي**، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية ودراسات أمنية واستراتيجية ، جامعة ورقلة،2014-2015.

43- الحامدي عيدون ،**أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،الجزائر ،2014-2015.

44- حمدي عبد الرحمان، **ثورة الجماهير وسقوط الجماهيرية في ليبيا، المجلة الاقتصادية**، العدد 6346 نقلا عن http://www.aleqt.com/2011/2/25/article,508317.html تاريخ التصفح: 2011/07/11. التوقيت 15:38.

45- تيسير ابراهيم قديح، **التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا 2011**، شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

46- جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1985.

47- بوزرب رياض: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسة، جامعة قسنطينة،2007-2008.

48- أخيارهم عبد الله أحمد، **التخطيط الإستراتيجي لإدارة الأزمات: دراسة لنموذج أزمة شركة تويوتا**، شهادة ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013.

49- أو شريف يسرى: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية جامعة بسكرة،2015-2016.

50- بن الصادق العارم، مزارى كريمة، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، مذكرة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،2013- 2014.

51- بودح سارة، **الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**، 2010-2014، شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

المجلات و المنشورات :

52- صالح زياني، **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**، مجلة الفكر ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس .

53- خالد حنفي، **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد88، أفريل 2012، المجلد

54- منير محمود بدوي، **مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع** ،مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، العدد جويلية1997.

55- أحداث عسكرية، **قوات الجيش تحبط محاولة لتهريب أسلحة وذخائر الى الجزائر**، مجلة الجندي، العدد: 468.

56- إيثار عبد الهادي محمد، **إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي**،كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة الصناعية ،جامعة بغداد ،البحث منشور في مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية ،المجلد17،العدد64، 2011.

57- بورعة علي جهاد، "**الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية**" المجلة الافريقية للعلوم السياسية.

التقارير و الوثائق :

58- تقرير الجزيرة حول:المجلس الانتقالي في ليبيا نقلا عن

59- تقرير الشرق الأوسط رقم 107، **الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط في فهم الصراع الليبي**، ماي 2011.

60- محمد بن أحمد، **الجيش يستعد لمواجهة تيغنتورين ثانية**، جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد: 7557، 18 سبتمبر 2014.

المواقع الالكترونية:

61- http://studies.eljazeera.net.

62- http://fanaek.com/ar/countries/libya/basics- facts/geography and climate.

63- http//WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS

64- http//WWW.Aljazeera.NET/NEWS/REPORTSANDINTERVIEWS .00:45 :2011-20-21

65- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial.

66- http://su-press.net/new1 .05:25 التوقيت:2015/01/13. بتاريخ:

67- http://www.alkhaleej.ae/supplements .10:40 التوقيت: 2014/12/12، بتاريخ:

68- http://www.assabah.com.tm/ariale/97266 .2015/02/10 تاريخ التصفح: التوقيت 23:13.

69- http://WWW.BCHAIB.NET/MAS/INDEX.PHP?OPTION=COM. http:asharqalanabi.org.uk/mankaz/d-21-5-2012.pdf. 2012/7/12، بتاريخ: التوقيت 14:00.

70- WWW.AJAZEERA.NET .16:52 بتوقيت: 2014/11/5 بتاريخ:

71- www.alhewan.org

72- http://www.raialyoum.com

73- httpM//www.hadiscussion.com

74- WWW.ALJAZEERA.NET.NEWS/ARABIC/30/05/2014

المراجع باللغات الاجنبية :

75- congerssiol resarch service**, operation odyssey dawn Libya,** background and issues for congress, 28 march, 2011.

76- connizoli, sarar azon ,and shans,op,cit, mahmood mamdani « Libya afterwatainvasion » http://English.Aljazeera.net/indepth/opinion/2001/4/201148174154213745html.David gritten **, key figures in Libya's rebel council,** at:http:www.bbc.co.uk /news/world-africa-12698562. Accessed: 15/5/2011. Heure: 12:06.

77- Guy hment ,et autres, **dictionnàire de la science politique et des intitutions politiques**,5emeedition dalloz,paris2001.

78- Jean Fleury,**Crice Libyenne :La Novella Dune Géopolitique**,(Frànce,Paris, Jean Picollec),2012.

79- **Libya "the world fact book-central intelligence ageucy",**retrieved26-2017.

80- Lioyd Richmond M .**Fundamentals Of Force Planning**:The ForcePlanning Faculy(U-S Naval War Colleg,1990). Richad a marquise, **intelligence and the lookerrbie investigation**, u-s-a: algora publishing, 2006.

81- roger b.myersonKgame theroy :analysis of confliot,(cambridg mass:harvand university pness),1991.

خريطة توضح الشريط الحدودي بين الجزائر وليبيا.

خريطة توضح انتشار التهديدات الأمنية لدول الجور الليبي.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للدراسة	
المبحث الأول : تأصيل مفاهيمي ونظري للأزمة	09
المطلب الأول: الأزمة (مفهومها – مراحلها – خصائصها)	09
أولا: مفهوم الأزمة	09
ثانيا: خصائص الأزمة	13
ثالثا: مراحل الأزمة	15
المطلب الثاني: أسباب نشوء الأزمة والمداخل النظرية المفسرة لها	17
أولا :أسباب نشوء الأزمة	17
ثانيا: المداخل النظرية المفسرة للأزمة	20
المبحث الثاني : الأمن ومستوياته	29
المطلب الأول : مفهوم الأمن	29
المطلب الثاني التفسير النظري للأمن	33
أولا : النظرية الواقعية	33
ثانيا : النظرية البنائية	35
ثالثا : النظرية النقدية	37
المبحث الثالث: منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها	38
المطلب الأول: المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي	38
المطلب الثاني :أهم المسائل الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي	40
خلاصة الفصل الأول	43

الفصل الثاني: الأزمة الليبية الأسباب والتداعيات	
المبحث الأول : نبذة عن الأزمة الليبية	45
المطلب الأول: جيوبوليتيكية الدولة الليبية	45
أولا: الموقع الجغرافي	45
ثانيا: سير الأزمة	53
ثالثا: أسباب الأزمة الليبية	57
المطلب الثاني: التدهور الأمني و دور التدخل الدولي في ليبيا	75
أولا: أسباب التدخل الدولي	75
ثانيا: طبيعة تواجد قوات الناتو في ليبيا	79
ثالثا: نتائج التدخل الدولي في ليبيا	85
المبحث الثاني :تطور وتداعياتها الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي	87
المطلب الأول : أثر الأزمة على دول الجوار	87
المطلب الثاني: تهديدات الأزمة الليبية على منطقة الساحل	88
خلاصة الفصل الثاني	91
الفصل الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر	
تمهيد	93
المبحث الأول :أهم تداعيات الأزمة على الجزائر	94
المطلب الأول :الانعكاسات الأمنية الليبية على الجزائر	94
أولا: الأزمة الليبية و إنكشاف أمن الحدود الجزائرية	94
ثانيا: تصاعد وتنامي المد الإرهابي	95
ثالثا: التهريب والمتاجرة بالسلاح	96
رابعا: خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا	96
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الأمن في الجزائر	97
المبحث الثاني :المقاربة الجزائرية الأمنية للتعامل مع الأزمة الليبية.	99
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.	99
أولا:ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار	99

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول الجوار	100
ثالثا: مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها	100
رابعا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة	100
خامسا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة	100
المطلب الثاني: مضامين المقاربة الأمنية الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية	101
أولا: تأمين وضبط الحدود	101
ثانيا: رفع حجم ميزانية الإنفاق والتسليح	103
ثالثا: آلية لمكافحة التهريب والمتاجرة بالسلاح والمخدرات	104
رابعا: بناء علاقات دبلوماسية مع دول الجوار	105
المبحث الثاني : دور الفواعل الإقليمية و الدولية في تسوية الأزمة	105
المطلب الأول : الفواعل الإقليمية ومساعيها في تسوية الأزمة	105
المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الحذرة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية	110
استنتاجات الفصل الثالث	114
خاتمة	116
ملخص	119
قائمة المصادر	121
الفهرس	127

مقدمة

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة الليبية
على الجزائر

الفصل الثاني

الأزمة الليبية وأهم إنعكاساتها وتداعياتها

خاتمة

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي
والنظري للدراسة

الملاحق

الفهرس

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات الأزمة الليبية بين عامي 2014/2011 رصد أهم ردود الفعل الدولية حيالها.

بالاضافة الى التطرق الى اهم التداعيات التي افرزتها الازمة على منطقة الساحل الافريقي عامة والجزائر خاصة

كما هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع هذه التداعيات والتهديدات ومدى نجاعة العقيدة الأمنية ومدى تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات الأمنية في البيئة الاقليمية وهذا من أجل بناء أفضل مقاربة تمكنها من ضمان وحماية الأمن والاستقرار الأمن الوطني.